

Distr.: General
15 October 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ١٣٠ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعدية الحميدة وغيرها من
المبادرات السياسية التي أذنت بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

المجموعة المواضيعية الثالثة: مكاتب الأمم المتحدة ومكاتب دعم بناء السلام
والمكاتب المتكاملة واللجان

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير الاحتياجات من الموارد المقترح توفيرها خلال الفترة من
١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ لإحدى عشرة بعثة سياسية
خاصة مصنفة في إطار المجموعة المواضيعية لمكاتب الأمم المتحدة ومكاتب دعم بناء السلام
والمكاتب المتكاملة واللجان المنبثقة من مقررات مجلس الأمن.

وتقدّر احتياجات البعثات السياسية الخاصة المصنفة ضمن هذه المجموعة لعام ٢٠١٣
بمبلغ ٧٠٠ ٦٨٩ ١٦٨ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين). وبعد
وضع النفقات التقديرية لعام ٢٠١٢ في الاعتبار، يبلغ المبلغ الإضافي المطلوب للبعثات الإحدى
عشرة ٤٠٠ ٨١٣ ١٧٢ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين).



الرجاء إعادة استعمال الورق

291112 211112 12-54829 (A)



المحتويات

الصفحة

أولا -	لمحة عامة عن الوضع المالي	٣
ثانيا -	البعثات السياسية الخاصة	٤
ألف -	مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا	٤
باء -	مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى	١٩
جيم -	مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو	٤٤
دال -	مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال	٦٣
هاء -	مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون	٩٣
واو -	الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للجنة الكامبيرون ونيجيريا المختلطة	١١٢
زاي -	مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى	١٢٥
حاء -	مكتب الأمم المتحدة في بوروندي	١٣٤
طاء -	مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان	١٥٩
كاف -	بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا	١٨٤

أولا - لمحة عامة عن الوضع المالي

الجدول ١

موجز الاحتياجات حسب البعثة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢		الاحتياجات لعام ٢٠١٣		الفرق، وفورات (زيادة) الإنفاق		الاحتياجات لعام ٢٠١٣		الفرق	
	النفقات التقديرية		مجموع		الاحتياجات		الاحتياجات		الاحتياجات غير المتكررة	
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)
مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا	٨ ٨٥٧,٥	٨ ٦٠٩,١	٢ ٤٨,٤	٩ ٧٣٥,٢	٩ ٤٨٦,٨	٢١,١	٨٧٧,٧			
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى	٢٠ ٥٣١,٧	٢٠ ٥٣٠,٧	١,٠	٢٠ ٣٤١,٣	٢٠ ٣٤٠,٣	٢١١,٤	(١٩٠,٤)			
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو	١٨ ٩٨٢,١	١٨ ٩٩١,٧	(٩,٦)	١٩ ٩٠٢,٥	١٩ ٩١٢,١	٧٤٦,٠	٩٢٠,٤			
مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال	٢٠ ٤٠٠,٧	٢٠ ٣٢٥,٤	٧٥,٣	١٨ ٧٣٣,٨	١٨ ٦٥٨,٥	٧٣١,١	(١ ٦٦٦,٩)			
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون	١٧ ٧١١,٦	١٧ ٧٤٨,٥	(٣٦,٩)	١٢ ٤٣٥,٤	١٢ ٤٧٢,٣	-	(٥ ٢٧٦,٢)			
دعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة	٨ ٦٠٤,٦	٧ ٣٧٩,٧	١ ٢٢٤,٩	٦ ٩٥٦,٨	٥ ٧٣١,٩	٣٦,٣	(١ ٦٤٧,٨)			
مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى	٣ ١١٢,٨	٣ ١١٠,٦	٢,٢	٢ ٩٦٢,٤	٢ ٩٦٠,٢	٤٥,٦	(١٥٠,٤)			
مكتب الأمم المتحدة في بوروندي	١٧ ٤٥٥,٨	١٧ ٤٣٠,٩	٢٤,٩	١٥ ٦٣٩,٨	١٥ ٦١٤,٩	-	(١ ٨١٦,٠)			
مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان	٩ ٢٠٦,٥	٩ ٢٦٨,٧	(٦٢,٢)	٩ ٠٧٣,٧	٩ ١٣٥,٩	٩٧,٢	(١٣٢,٨)			
مكتب الأمم المتحدة لمنطقة وسط أفريقيا	٤ ٤٠١,٠	٥ ٩٩٩,٢	(١ ٥٩٨,٢)	٦ ٢٣٥,٤	٧ ٨٣٣,٦	٣٩٢,٨	١ ٨٣٤,٤			
بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا	٣٦ ٠٣٩,١	٤٠ ٠٣٢,٦	(٣ ٩٩٣,٥)	٤٦ ٦٧٣,٤	٥٠ ٦٦٦,٩	٨٧٧,٧	١٠ ٦٣٤,٣			
مجموع الاحتياجات (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	١٦٥ ٣٠٣,٤	١٦٩ ٤٢٧,١	(٤ ١٢٣,٧)	١٦٨ ٦٨٩,٧	١٧٢ ٨١٣,٤	٣ ١٥٩,٢	٣ ٣٨٦,٣			

(أ) صافي الاحتياجات بعد مراعاة تقديرات الوفورات أو الزيادة في الإنفاق لعام ٢٠١٢.

ثانيا - البعثات السياسية الخاصة

ألف - مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

(٢٠٠ ٧٣٥ ٩ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١ - على إثر تبادل رسالتين بين الأمين العام (S/2001/1128) ومجلس الأمن (S/2001/1129)، أنشئ مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في داکار، لفترة أولية قدرها ثلاث سنوات اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وقد مددت ولايته لثلاث سنوات إضافية بعد تبادل رسالتين (S/2004/797 و S/2004/858) بين الأمين العام ورئيس المجلس وإثر استعراض منتصف المدة الذي عُرض في مرفق رسالة الأمين العام (S/2004/797). وقُدِّم استعراض ثانٍ لمنتصف المدة إلى المجلس في مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس المجلس (S/2007/294).

٢ - وفي رسالة مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/2007/754) أحاط رئيس مجلس الأمن الأمين العام علماً بأن المجلس وافق على تمديد ولاية المكتب حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وفي رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (S/2010/661) أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بأن المجلس وافق على تمديد ولاية المكتب حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، مع إعادة النظر في مهام المكتب وأنشطته على النحو الذي اقترحه الأمين العام في رسالته الموجهة إلى رئيس المجلس المؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (S/2010/660)، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن أنشطة المكتب كل ستة أشهر.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٣ - يواصل المكتب تشجيع تآزر الجهود فيما بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإضافة إلى بعثات أخرى من بينها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو سعياً إلى تنفيذ جدول أعمال مشترك لتوطيد السلام في المنطقة دون الإقليمية.

٤ - وفي عام ٢٠١٢، أدت الاجتماعات التي عقدت مع المديرين الإقليميين للأمم المتحدة، ومع المنسقين المقيمين ورؤساء البعثات والوكالات إلى صياغة مبادرات مشتركة بشأن طائفة من القضايا الشاملة لعدة قطاعات، بما في ذلك تعميم مراعاة المنظور الجنساني، والاتجار بالمخدرات، والانتخابات، والإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان وإصلاح القطاع الأمني. واستُهلّت أيضا جهودا للتعاون مع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في بوركينا فاسو وماليزيا وموريتانيا والنيجر فيما يتعلق بالمبادرات دون الإقليمية المعنية بالسلام والأمن والتنمية في الشريط الساحلي؛ ومع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام بغية تحديد نهج طويل الأجل لبناء السلام في غرب أفريقيا. كما بذلت جهود محددة في عام ٢٠١٢ لتعزيز التنسيق مع شركاء آخرين مثل المنظمة الدولية للفرانكوفونية والاتحاد الأوروبي ومبادرة المجتمع المفتوح لغرب أفريقيا.

٥ - ولتنفيذ مبادرة سواحل غرب أفريقيا، تم وضع برنامج مشترك مع إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، يهدف إلى بناء القدرات على كل من الصعيدين الوطني ودون الإقليمي في مجالات إنفاذ القوانين والطب الشرعي وإدارة الحدود وغسيل الأموال وتعزيز مؤسسات العدالة الجنائية، ويتولى المكتب رئاسة اجتماعات لجنة السياسات الرفيعة المستوى ويوفر لها دعم الأمانة. ويوفر المكتب أيضا الدعم الإداري واللوجستي للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٢

٦ - شملت الإنجازات المتوقعة لعام ٢٠١٢ إحراز تقدم نحو: (أ) زيادة جهود الوساطة والمسامحة الحميدة وتعزيز القدرات على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي على منع نشوب النزاعات وبناء السلام وتوطيد الاستقرار في غرب أفريقيا؛ (ب) تعزيز القدرات على الصعيد دون الإقليمي للتصدي للتهديدات العابرة للحدود والشاملة للسلام والأمن والاستقرار، ولا سيما الأزمة المتعلقة بالانتخابات والعنف، والتحديات المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات والإرهاب؛ (ج) تحسين أساليب الحوكمة واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في غرب أفريقيا.

٧ - وواصل المكتب الاستجابة للطلبات الواردة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودولها الأعضاء من أجل بذل جهود المساعي الحميدة للأمم المتحدة. واضطلع الممثل الخاص للأمين العام ببعثات في مجال المساعي الحميدة بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول

غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي إلى توغو في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢؛ وإلى غينيا في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٢، وإلى موريتانيا في حزيران/يونيه ٢٠١٢؛ وإلى مالي في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك، شارك الممثل الخاص في عدد من الاجتماعات الرفيعة المستوى لدول غرب أفريقيا في سياق الأزميتين في مالي وغينيا - بيساو. كما قام الممثل الخاص بزيارة رفيعة المستوى لأمانة اتحاد نهر مانو لتعزيز تنفيذ الإطار الاستراتيجي المشترك للتعاون بشأن السلام والأمن مع الاتحاد في آذار/مارس ٢٠١٢.

٨ - وفيما يتعلق بالقضايا الشاملة لعدة قطاعات، قام المكتب بحشد الإرادة السياسية على الصعيد دون الإقليمي والدعم الدولي من أجل زيادة الاهتمام بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات كتهديد للاستقرار. وكان الأثر المباشر لعمله في مجال الدعوة توسيع نطاق مبادرة سواحل غرب أفريقيا لتشمل كوت ديفوار وغينيا. وبالإضافة إلى ذلك، وفي أعقاب اعتماد قراري مجلس الأمن ٢٠١٨ (٢٠١١) و ٢٠٣٩ (٢٠١٢) بشأن القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا، قدم مكتب غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لأفريقيا الوسطى الدعم للأعمال التحضيرية لعقد قمة مشتركة لدول خليج غينيا لوضع استراتيجية إقليمية لمكافحة القرصنة. واشتملت الأعمال التحضيرية على تيسير الاجتماعات الرفيعة المستوى وعلى مستوى الخبراء للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا، وصياغة الوثائق الاستراتيجية. كما قدم مكتب غرب أفريقيا توجيهاً لبعثة التقييم المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة التي أوفدت لمنطقة الساحل، فضلاً عن تقديم الدعم لتحديد استراتيجية مشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لمنطقة الساحل. وعلاوة على ذلك، اضطلع مكتب غرب أفريقيا بعدد من بعثات المساعي الحميدة في المنطقة دون الإقليمية.

٩ - وفي مجال الحوكمة وحقوق الإنسان وسيادة القانون والمنظور الجنساني، تعاون المكتب مع اتحاد نهر مانو ومبادرة المجتمع المفتوح لغرب أفريقيا ومفوضية حقوق الإنسان وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على متابعة المؤتمرات التي نظمت في عام ٢٠١١ وهي: المؤتمر الإقليمي بشأن الانتخابات والاستقرار في غرب أفريقيا في برايا، في أيار/مايو عام ٢٠١١؛ والمؤتمر الإقليمي بشأن الإفلات من العقاب والعدالة وحقوق الإنسان في باماكو، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ونتيجة لذلك، أدى تعاون المكتب مع هذه المؤسسات إلى قيام جماعات المجتمع المدني والقطاع الخاص باعتماد تدابير ملموسة من أجل ترويج الجهات الفاعلة من غير الدول لإعلان برايا وإعلان باماكو ضمن دول اتحاد نهر مانو

الأربع، وهي سيراليون وغينيا وكوت ديفوار وليبيريا. وبالإضافة إلى ذلك، قامت بلدان غرب أفريقيا السبعة، وهي السنغال وسيراليون وغامبيا وغينيا ونيجيريا - بيساو ونيجيريا، بوضع خطط عمل وطنية تتعلق بالانتخابات والاستقرار. وفي مجال الشؤون الجنسانية، قدم المكتب الدعم إلى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية، من خلال عقد حلقات عمل تدريبية، وإدارة غرفة عمليات المجتمع المدني لرصد الانتخابات، وتنفيذ برامج للتوعية العامة تهدف إلى تشجيع إجراء انتخابات سلمية في السنغال.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٣

١٠ - سوف تركز أنشطة المكتب ذات الأولوية في عام ٢٠١٣ على ما يلي:

(أ) تعزيز القدرات الإقليمية والوطنية في مجال منع نشوب النزاعات والإنذار المبكر وبناء السلام وتوطيد الاستقرار؛ وتعزيز دعم الأمم المتحدة للجهود المساعي الحميدة والوساطة التي تقودها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والحكومات الوطنية في المنطقة؛ وإطلاق مبادرات مشتركة لمنع نشوب النزاعات مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو وغيره من الشركاء الإقليميين؛

(ب) تعزيز القدرات على الصعيد دون الإقليمي للتصدي للأخطار العابرة للحدود والشاملة التي تهدد السلام والأمن البشري والاستقرار عن طريق ما يلي:

١' تقديم الدعم للجهود الإقليمية الرامية إلى تعزيز السلام والتنمية والأمن في منطقة الشريط الساحلي من خلال متابعة المشاورات الجارية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لوضع استراتيجية مشتركة في الشريط الساحلي؛

٢' تقديم الدعم للجهود الوطنية وجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الرامية إلى اعتماد وتنفيذ إطار سياسي وخطة عمل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بشأن إدارة وإصلاح قطاع الأمن في غرب أفريقيا؛

٣' تعزيز المبادرات الدولية والإقليمية والوطنية لمنع ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ولا سيما مبادرة سواحل غرب أفريقيا دعماً لخطة العمل الإقليمية للجماعة والتعاون الثلاثي الدولي في مجال الاتجار بالمخدرات عبر المحيط الأطلسي؛

٤' تيسير عقد الأعمال التحضيرية لعقد قمة مشتركة لدول خليج غينيا لوضع استراتيجية إقليمية لمكافحة القرصنة، في سياق قرار مجلس الأمن ٢٠٣٩ (٢٠١٢) وتقديم الدعم المستمر لها؛

٥' منع وتخفيف وإدارة عدم الاستقرار المتصل بالانتخابات من خلال تعزيز دعم الأمم المتحدة لتنفيذ التوصيات الواردة في إعلان برايا بشأن الانتخابات والاستقرار في غرب أفريقيا؛

(ج) تحسين الحوكمة واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في غرب أفريقيا، عن طريق تعزيز تآزر العمل فيما بين كيانات الأمم المتحدة، وبالتعاون مع أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي. وسيركز المكتب على تعزيز تنفيذ إعلان باماكو والإطار الاستراتيجي للإفلات من العقاب والعدالة وحقوق الإنسان الذي اعتمده المشاركون في المؤتمر الإقليمي بشأن الإفلات من العقاب والعدالة وحقوق الإنسان الذي عقد في باماكو، في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، فضلا عن الخطة الإقليمية المتعلقة بقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨).

١١ - ويرد أدناه الهدف من المكتب والإنجازات المتوقعة منه ومؤشرات الإنجاز:

الهدف: الحفاظ على السلام والأمن في غرب أفريقيا

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرة مجلس الأمن على اتخاذ إجراءات (أ) '١' مواصلة الاستجابة لطلبات الجماعة الاقتصادية متابعة بشأن الانتهاكات المزعومة	لدول غرب أفريقيا أو الدول الأعضاء فيها التي تلتزم بذل المساعي الحميدة للأمم المتحدة
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١١: ١٠٠ في المائة
	تقديرات عام ٢٠١٢: ١٠٠ في المائة
	الهدف لعام ٢٠١٣: ١٠٠ في المائة
(ب) إنشاء شعبة تيسير الوساطة بالجماعة الاقتصادية لدراسة قضايا	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١١: لا شيء
	تقديرات عام ٢٠١٢: لا شيء
	الهدف لعام ٢٠١٣: ١

٣' الحفاظ على النسبة المئوية للقوة الاحتياطية
التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
المنتدبة والمدربة والمجهزة
مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: ١٠٠ في المائة

تقديرات عام ٢٠١٢: ١٠٠ في المائة

الهدف لعام ٢٠١٣: ١٠٠ في المائة

٤' قيام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
بتنفيذ العنصر المتعلق بتمكين الشباب من إطار
الجماعة لمنع نشوب النزاعات من خلال توفير
التدريب لقيادات الشباب التابعة للجماعة في مجال
الوساطة التي تقوم بها أطراف ثالثة
مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: لا ينطبق

تقديرات عام ٢٠١٢: وضع ورقة مفاهيمية
مشاركة بين المكتب والجماعة بشأن قدرات
الشباب في مجال الوساطة واختيار قيادات الشباب
في غرب أفريقيا

الهدف لعام ٢٠١٣: قيام الجماعة والجهات المانحة
بتدريب جميع قيادات الشباب في الجماعة
وموريتانيا وإعداد قائمة بها

النواتج

- عقد حلقة عمل لبناء قدرات شعبة تيسير الوساطة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
- عقد اجتماعين للتخطيط الاستراتيجي مع اتحاد نهر مانو والاتحاد الأفريقي بشأن مواءمة جهود الوساطة المشتركة وحلقة عمل مشتركة بشأن الدروس المستفادة من جهود الوساطة المشتركة
- القيام بخمس زيارات عمل لإسداء المشورة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن تنفيذ إطارها المتعلق بمنع نشوب النزاعات مع التركيز على الأمن والإنذار المبكر والانتخابات

- إيفاد بعثتين تقنيتين لتقديم الدعم للجهود المساعي الحميدة الجارية التي تبذلها الجماعة
- عقد حلقة عمل مشتركة بين مكتب غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (متابعة حلقة العمل التي عقدت في أبيدجان في حزيران/يونيه ٢٠١٢) لإسداء المشورة لصحفيين من غرب أفريقيا بشأن دور الوساطة في السلم والأمن ومنع نشوب النزاعات
- عقد ٤ حلقات عمل وإلقاء محاضرة لتقديم الدعم للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تقييم قوتها الاحتياطية وإجراء تمارين تدريبية في مجال بناء القدرات
- عقد ٤ اجتماعات للتخطيط الاستراتيجي مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو وهيئات الأمم المتحدة والشركاء الخارجيين بشأن التدخل المشترك في مجالي السلام والأمن في غرب أفريقيا
- عقد اجتماع عمل مع اتحاد نهر مانو بشأن تنفيذ إطار التعاون المشترك بين مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو المتعلق بالسلام والأمن في غرب أفريقيا
- عقد حلقتي عمل في مجال بناء القدرات لتعزيز قدرات الشباب على الوساطة ومنع نشوب النزاعات ووضع قائمة بالميسرين الشباب
- إصدار نشرات وملصقات ولافتات وتحديث الموقع الشبكي من أجل تخطيط وتنفيذ حملة إعلامية لترويج مبادرات منع نشوب النزاعات في غرب أفريقيا
- تقديم إحاطات صحفية فصلية لوسائل الإعلام الدولية بشأن مبادرات منع نشوب النزاعات في غرب أفريقيا

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) تعزيز القدرات دون الإقليمية على التصدي للتهديدات القائمة عبر الحدود والتهديدات الشاملة لقطاعات عدة والمحددة بالسلام والأمن والاستقرار، ولا سيما الأزمات وأشكال العنف المرتبطة بالانتخابات، والتحديات ذات الصلة بإصلاح قطاع الأمن، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والاتجار غير المشروع والإرهاب	(ب) قيام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتنفيذ إطار سياسي دون إقليمي وخطة عمل بشأن إدارة شؤون قطاع الأمن وإصلاحه في غرب أفريقيا مقاييس الأداء عام ٢٠١١: التفاوض بشأن وضع الإطار وخطة العمل على مستوى الخبراء المستقلين تقديرات عام ٢٠١٢: اعتماد الإطار وخطة العمل على مستوى رؤساء الدول وبدء عملية التنفيذ

الهدف لعام ٢٠١٣: التنفيذ الكامل للأنشطة الواردة في خطة العمل لعام ٢٠١٣

٢' قيام الجماعة الاقتصادية بتنفيذ استراتيجية وآليات دون إقليمية لمكافحة الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: إنشاء وتشغيل ٣ وحدات معنية بالجريمة العابرة للحدود الوطنية

تقديرات عام ٢٠١٢: إنشاء ٤ وحدات معنية بالجريمة العابرة للحدود الوطنية وتشغيلها تشغيلاً تاماً

الهدف لعام ٢٠١٣: إنشاء ٥ وحدات معنية بالجريمة العابرة للحدود الوطنية وتشغيلها تشغيلاً تاماً

٣' قيام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا باعتماد مبادرة دون إقليمية بشأن السلام والأمن والتنمية في الشريط الساحلي

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: عقد مؤتمر دون إقليمي بشأن السلام والأمن والتنمية في الشريط الساحلي

تقديرات عام ٢٠١٢: وضع خطة تنفيذ للمبادرة دون الإقليمية بشأن السلام والأمن والتنمية في الشريط الساحلي

الهدف لعام ٢٠١٣: قيام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودولها الأعضاء بتنفيذ المبادرة دون الإقليمية بشأن السلام والأمن والتنمية في الشريط الساحلي

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

'٤' قيام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو بتنفيذ إعلان برايا المتعلق بالانتخابات والاستقرار في غرب أفريقيا
مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: تنظيم مؤتمر برايا المعني بالانتخابات والاستقرار واعتماد الإعلان في أيار/مايو ٢٠١١
تقديرات عام ٢٠١٢: بدء عملية تنفيذ الإعلان، ولا سيما فيما يتعلق بسير عمل اللجان الانتخابية ودور وسائل الإعلام وقطاع الأمن ومسائل حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية في سياق العمليات الانتخابية

الهدف لعام ٢٠١٣: تنفيذ الإعلان من جانب جميع البلدان التي ستجري انتخابات رئاسية وتشريعية في عام ٢٠١٣ في غرب أفريقيا

'٥' قيام مكتب غرب أفريقيا بتنسيق وضع استراتيجية أمنية دون إقليمية وفقا لمقررات لجنة السياسات المؤرخة ٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ وقرار مجلس الأمن ٢٠٠٠ (٢٠١١)

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: وضع استراتيجية مفاهيمية أمنية دون إقليمية

تقديرات عام ٢٠١٢: تنسيق عملية وضع استراتيجية مفاهيمية أمنية دون إقليمية وتقديم الدعم لها مع التركيز على حوض نهر مانو

الهدف لعام ٢٠١٣: تنفيذ أنشطة الاستراتيجية الأمنية المشتركة بين اتحاد نهر مانو وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

٦٠ قيام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٠٣٩ (٢٠١٢) بشأن القرصنة في خليج غينيا
مقاييس الأداء
عام ٢٠١١: لا ينطبق
تقديرات عام ٢٠١٢: تيسير المرحلة التحضيرية لعقد قمة مشتركة لدول خليج غينيا لوضع استراتيجية إقليمية لمكافحة القرصنة
الهدف لعام ٢٠١٣: بدء استراتيجية تنفيذ إقليمية لمكافحة القرصنة ومراقبة تنفيذها بالتعاون مع الجماعة

النواتج

- عقد ٤ اجتماعات للممثل الخاص واجتماعين لقادة قوات بعثات السلام في غرب أفريقيا بشأن التهديدات الشاملة لقطاعات متعددة والمحددة بالسلام والأمن البشري والاستقرار
- إيفاد بعثتين استشاريتين تقنيتين إلى دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتنظيم حلقي عمل دون إقليميتين لبناء القدرات في مجال حوكمة قطاع الأمن وإصلاحه
- القيام، من خلال عقد اجتماع دون إقليمي للخبراء وبعثتين تقنيتين، بإسداء المشورة إلى أمانة اتحاد نهر مانو لوضع سياسة لإصلاح قطاع الأمن
- القيام، من خلال عقد اجتماعين دون إقليميين للخبراء الوطنيين وإيفاد ٤ بعثات تقنية، بإسداء المشورة إلىفرادى الدول بشأن إصلاح قطاع الأمن الوطني
- عقد اجتماعين دون إقليميين بين الخبراء والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن تنفيذ خطة العمل الإقليمية للجماعة المتعلقة بالتصدي لمشكلة تفاقم الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا
- عقد اجتماع رفيع المستوى للجنة السياسات في إطار مبادرة سواحل غرب أفريقيا و ٤ اجتماعات للجنة الاستشارية للبرامج في إطار مبادرة سواحل غرب أفريقيا

- الاضطلاع بـ ٥ تقييمات تقنية وبعثات للتقييم (سيراليون وغينيا وغينيا - بيساو وكوت ديفوار وليبيريا)، بشأن تنفيذ آليات واستراتيجية مبادرة ساحل غرب أفريقيا
- عقد ٤ اجتماعات للمديرين الإقليميين وممثلي وكالات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا بشأن التهديدات القائمة عبر الحدود والتهديدات الشاملة لقطاعات عدة والمهددة بالسلام والأمن في غرب أفريقيا
- عقد اجتماعين للخبراء بشأن تنفيذ إعلان برايا المتعلق بالانتخابات والاستقرار في غرب أفريقيا
- إيفاد ٣ بعثات لتقييم الاحتياجات الانتخابية، من شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية، لدراسة حالة العمليات الانتخابية المعلّقة والمقبلة، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي
- تقديم آخر المعلومات إلى وسائط الإعلام المحلية والإقليمية والوطنية والدولية بشأن التقدم المحرز في مجال تعزيز القدرات، عن طريق إحاطات إعلامية فصلية
- عقد ٦ اجتماعات للخبراء لوضع الصيغة النهائية لمفهوم الاستراتيجية الأمنية دون الإقليمية وإقرارها، وتنسيق وضع هذه الاستراتيجية، وتحقيق قيام اتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية ومقر الأمم المتحدة بإقرار الاستراتيجية الأمنية دون الإقليمية
- عقد اجتماع دون إقليمي للخبراء وإيفاد بعثتين تقنيتين لتقديم الدعم والمساعدة التقنية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعقد قمة مشتركة لدول خليج غينيا لوضع استراتيجية إقليمية لمكافحة القرصنة
- إيفاد ٤ بعثات تقنية لتقديم الدعم لأمانة اتحاد نهر مانو في مجال بناء القدرات

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

(ج) تحسين الحوكمة واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في غرب أفريقيا

(ج) '١' ازدياد عدد بلدان غرب أفريقيا التي اعتمدت خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩)

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: ٧

تقديرات عام ٢٠١٢: ٨

الهدف لعام ٢٠١٣: ٩

٢' زيادة عدد بلدان غرب أفريقيا التي تنفذ برامج للتوعية بحقوق الإنسان في فترة ما قبل الانتخابات

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١ : ٣

تقديرات عام ٢٠١٢ : ٨

الهدف لعام ٢٠١٣ : ٩

النواتج

- نشر نسخة إلكترونية على صفحة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا على الإنترنت وأخرى مطبوعة من ورقي مسائل بشأن التحديات الرئيسية المرتبطة بحقوق الإنسان في سياق إقرار السلام والأمن في غرب أفريقيا
- عقد مؤتمر دون إقليمي مشترك بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن حملة الأمين العام لإنهاء العنف ضد المرأة في غرب أفريقيا
- عقد مؤتمرين دون إقليميين بشأن التحديات الناشئة في مجال حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية التي تواجه غرب أفريقيا، بما في ذلك أثناء الانتخابات، في خليج غينيا والشريط الساحلي
- عقد حلقتي عمل على الصعيد دون الإقليمي في مجال بناء القدرات لمنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والأوساط الأكاديمية في غرب أفريقيا أثناء الدورات التي تعقدها المفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب كل سنتين
- عقد ٣ حلقات دراسية لتقديم الدعم إلى الفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن في غرب أفريقيا من أجل تنفيذ خطة عمل غرب أفريقيا وقرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠)

العوامل الخارجية

- ١٢ - يتوقع أن يتحقق الهدف شريطة ما يلي: (أ) ألا تنشأ نزاعات أو أزمات جديدة تؤثر في الرفاه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لفرادى البلدان أو في المنطقة دون الإقليمية؛ (ب) أن يثبت رؤساء الدول والحكومات في غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب

أفريقيا واتحاد نهر مانو والاتحاد الأفريقي الإرادة السياسية اللازمة لطرح رؤية لكيفية تشغيل آليات السلام والأمن وآلية الجماعة الاقتصادية للإنذار المبكر وتوفير الوسائل اللازمة لذلك.

الجدول ٢

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢		الاحتياجات لعام ٢٠١٣		الاحتياجات لعام ٢٠١٣		الفارق ٢٠١٣-٢٠١٢
	الاعتماد	التقديرية	(زيادة) الإنفاق	مجموع	صافي الاحتياجات غير المتكررة	الاحتياجات	
(١)	(٢)	(٣)-(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٣)-(٤)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)	(٨)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	٢٩٥,٩	١٧٩,٦	١١٦,٣	٢٧٢,٨	١٥٦,٥	-	(٢٣,١)
تكاليف الموظفين المدنيين	٤٧٩٣,١	٤٣٤٠,٩	٤٥٢,٢	٤٧٩١,١	٤٣٣٨,٩	-	(٢,٠)
تكاليف التشغيل	٣٧٦٨,٥	٤٠٨٨,٦	(٣٢٠,١)	٤٦٧١,٣	٤٩٩١,٤	٢١,١	٩٠٢,٨
المجموع	٨٨٥٧,٥	٨٦٠٩,١	٢٤٨,٤	٩٧٣٥,٢	٩٤٨٦,٨	٢١,١	٨٧٧,٧

(أ) صافي الاحتياجات بعد مراعاة الوفورات أو الزيادة في الإنفاق لعام ٢٠١٢.

١٣ - تقدّر الاحتياجات لعام ٢٠١٣ بمبلغ ٩ ٧٣٥ ٢٠٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وتشمل بدل الإقامة المخصص للبعثة وبدل الملابس، وسفر اثنين من المستشارين العسكريين ومستشار شرطة لأغراض التناوب (٨٠٠ ٢٧٢ دولار) والمرتبات والتكاليف العامة للموظفين (١٠٠ ٤ ٧٩١ دولار) لملاك الموظفين الذي يتألف من ٢٣ وظيفة دولية (١ وكيل أمين عام، و ٢ مد-١، و ٣ ف-٥، و ٨ ف-٤، و ٣ ف-٣، و ٦ خ م) و ٢٠ موظفا محلياً (٤ موظفين فنيين وطنيين، و ١٦ من الرتبة المحلية)، والاحتياجات التشغيلية الأخرى، التي تشمل خدمات الخبراء الاستشاريين (٩٠٠ ٢١٤ دولار) والسفر الرسمي (٤٤٨ ٤٠٠ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (١٦٤ ١٠٠ دولار)، والنقل البري (٤٠ ٥٠٠ دولار)، والنقل الجوي (٣ ٢٧٥ ٤٠٠ دولار)، والاتصالات (٣٣٨ ٥٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٨٦ ٣٠٠ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات (١٠٣ ٢٠٠ دولار).

١٤ - وتمثل زيادة الاحتياجات لعام ٢٠١٣، مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٢، تأثير التغيير في الترتيب المبرم بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ولجنة الكاميرون ونيجيريا

المختلطة المتعلقة بتقاسم تكاليف عمليتهما الجوية الذي يأخذ بعين الاعتبار النمط الفعلي لاستخدام الطائرات من جانب المكتب. وكان توزيع تقاسم التكاليف خلال عام ٢٠١٢ يستند إلى مبدأ المناصفة، لكن في عام ٢٠١٣، ستكون النسبة ٧٥-٢٥ على التوالي، من أصل مجموع ساعات الطيران البالغ ٤٦٥ ساعة، بالاستناد إلى الاستخدام المقدر من جانب المكتب واللجنة المختلطة.

١٥ - ويعزى الرصيد الحر في عام ٢٠١٢ في المقام الأول إلى تأخر تناوب المستشارين العسكريين ومستشاري الشرطة وتأخر تعيين موظف الشؤون السياسية/المعني بالانتخابات، وموظف الشؤون الجنسانية ورئيس الأركان. أما الوفورات فتقابلها جزئياً زيادة في الاحتياجات تحت بند النقل البري لاقتناء سيارة مصفحة غير مخططة للممثل الخاص للأمين العام حسبما أوصى به فريق إدارة الأمن التابع لإدارة الأمم المتحدة للسلامة والأمن وزيادة الاحتياجات في إطار النقل الجوي نظراً للحاجة إلى تسديد المدفوعات في عام ٢٠١٢ لبدل الإقامة للطواقم الجوي ورسوم المبوط مقابل الخدمات المقدمة في عام ٢٠١١، وكذلك في إطار اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى بسبب ارتفاع الرسوم المصرفية الفعلية ورسوم الشحن عما أُدرج في الميزانية.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٦ - في عام ٢٠١٣، يتوقع تخصيص موارد خارجة عن الميزانية لاثنتين من الموظفين الفنيين المبتدئين معارين من حكومتي هولندا وسويسرا لتقديم الدعم في مجال الإنذار المبكر والإبلاغ.

الجدول ٣

الاحتياجات من الموظفين

وَأَع	أَع م	مَد-٢	مَد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	الفئة الفنية وما فوقها				فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها				الموظفون الوطنيون		
								المجموع	الخدمات العامة	الخدمات الدولية	مجموع	موظفون	الرتبة	المتطوعون	المتطوعون	المتطوعون	المتطوعون	المتطوعون
١	-	-	٢	٣	٨	٣	-	١٧	٦	-	٢٣	٣	١٦	-	٤٢	-	-	-
١	-	-	٢	٣	٨	٣	-	١٧	٦	-	٢٣	٤	١٦	-	٤٣	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	١	-	-	-

التغيير

الوظائف الجديدة

١٧ - يتألف ملاك موظفي مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا من ٤٣ وظيفة ويشمل وظيفة جديدة لموظف للمشتريات (موظف وطني). ويُطلب إنشاء هذه الوظيفة في عام ٢٠١٣ لتلبية احتياجات مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ولجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة في مجال المشتريات على نحو فعال في إطار مبادرة خدمات الدعم الشامل للبعثات في عمليات المشتريات والمقتنيات، وهي آلية إدارة الدعم الميداني لدعم البعثات السياسية الخاصة ذات قدرات الشراء المحدودة أو المنعدمة، وتلبية احتياجات مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ولجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة في مجال الاقتناء على الوجه الصحيح، وتقديم المساعدة إلى مركز الأمم المتحدة العالمي للخدمات وإقامة الاتصال معه بمزيد من الكفاءة. وسيتولى موظف المشتريات التعاطي مع مقدمي طلبات الشراء على أرض الواقع، واستعراض احتياجات مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ولجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، والاضطلاع بمختلف مهام الدعم المتعلقة بالمشتريات في مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ولجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، وتوفير التدريب لمقدمي طلبات الشراء داخل البعثات.

١٨ - وترحب اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في الفقرة ٢٩ من تقريرها (A/66/7/Add.12)، بالمبادرة التي ترمي إلى تعزيز الدعم المقدم للبعثات السياسية الخاصة في مجال المشتريات وتطلب تقديم معلومات عن تنفيذها، مشفوعة بتقييم لمدى تأثيرها، في سياق الميزانية المقترحة للأمين العام لعام ٢٠١٣ للبعثات السياسية الخاصة.

١٩ - وفي إطار مبادرة خدمات الدعم الشامل للبعثات في عمليات المشتريات والمقتنيات، يملك مركز الأمم المتحدة العالمي للخدمات تفويضا يتعلق بمشتريات مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ولجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، معتمداً على خبرته ودوره بوصفه مركزاً للخدمات، ويقدم الدعم من خلال إجراء مناقشة مع المكتب واللجنة لخطط الاقتناء المقدمة منهما بواسطة التداول عن طريق الفيديو والهاتف ومن خلال الاتفاق على الأولويات. كما يضطلع مركز الخدمات بعملية المناقصة وتقييم العروض، وتوقيع العقود وأوامر الشراء بالنيابة عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ولجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، والمتابعة مع مقدمي طلبات الشراء بشأن إدراج أي تعديل ضروري على طلبات الشراء المقدمة حديثاً. كما يوفر هذا المركز خدمة لجنة فتح العطاءات واللجنة المحلية للعقود التابعةين لهما. وتصدر الإشارة إلى أن عملية المناقصة، مع أن مركز الأمم المتحدة العالمي للخدمات هو الذي يضطلع بها، فهي مناقصة دولية، تشمل أيضاً بائعين محليين مؤهلين في السنغال لمركز الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وبائعين محليين مؤهلين في نيجيريا والكاميرون بالنسبة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة.

باء - مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (٣٠٠ ٣٤١ ٢٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٢٠ - تعاني جمهورية أفريقيا الوسطى من عدم الاستقرار السياسي المستمر والتراعات المسلحة المتكررة منذ أن نالت استقلالها عام ١٩٦٠. وعلى مدى العقد الماضي، بذلت الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية جهوداً مباشرة ومتواصلة للمساعدة على تحقيق الاستقرار في البلد عن طريق نشر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٠، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٩.

٢١ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وعملاً بما ورد في البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/5)، حلّ مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى محل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وجرى تمديد ولايته حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بموجب البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (S/PRST/2010/26)، وقام المجلس بتمديد فترة إضافية لغاية ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. بموجب قراره ٢٠١٣ (٢٠١١).

٢٢ - وفي أعقاب نجاح تنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١١، تم تشكيل الحكومة ووضع الاستراتيجيات الوطنية، بما في ذلك ورقة استراتيجية الحد من الفقر للفترة ٢٠١١-٢٠١٥. وركزت الحكومة الجديدة على ما يلي: (أ) تعزيز السلام والأمن والحكم الرشيد وسيادة القانون؛ (ب) الإنعاش الاقتصادي والتكامل الإقليمي؛ (ج) تنمية رأس المال البشري وتحسين الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك حملة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٢٣ - غير أن جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال بلداً في وضع هش يعاني من تحديات هامة يتعين التصدي لها في مجال بناء السلام وسيادة القانون. ومع أن الحالة الأمنية تحسنت في أنحاء عديدة من البلد، ما زالت جماعتان مسلحتان أجنبيتان تنشطان هناك، وهما "الجبهة الشعبية للإصلاح" وجيش الرب للمقاومة، وتشكلان تهديداً خطيراً للجهود الجارية لتحقيق الاستقرار. وفي غضون ذلك، تعمل الإصلاحات التي تقوم بها الحكومة على بسط سلطة الدولة بوتيرة بطيئة في المناطق مع تحسن الحالة الأمنية. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين إكمال

عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي باشرتها الحكومة في منتصف عام ٢٠١١، ولا يزال يتعين إنجاز استراتيجية إصلاح قطاع الأمن. ويلزم توفير تمويل لعمليتي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن على حدٍ سواء. وما زال التوتر قائماً بين مختلف الجماعات مما يتطلب وضع برامج للتلاحم الاجتماعي والوساطة على مستوى المجتمعات المحلية. وأخيراً، لا يزال المشهد السياسي هشاً مع شعور المعارضة بأنها مستبعدة عن المشاركة في الحياة السياسية. ويتعين مواصلة تقديم الدعم إلى الحكومة وجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة للتوصل إلى توافق لآراء بشأن المقترحات المتعلقة بالإصلاحات الانتخابية.

٢٤ - وفي عام ٢٠١٣، سيواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل تقديم المساعدة للجهود الوطنية والمحلية الرامية إلى تنفيذ نتائج الحوار، لا سيما من خلال دعم إصلاحات الحوكمة والعمليات الانتخابية؛ وتقديم المساعدة في إنجاز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح مؤسسات قطاع الأمن بنجاح. كما سيواصل تقديم دعم للجهود الرامية إلى إعادة بسط سلطة الدولة في المقاطعات وتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، سيقوم مكتب الأمم المتحدة المتكامل بالتنسيق على نحو وثيق مع لجنة بناء السلام ويقدم الدعم لعملها، ولتنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام والمشاريع التي تغطي بالدعم عن طريق صندوق بناء السلام؛ وتبادل المعلومات والتحليلات مع بعثات الأمم المتحدة في المنطقة بشأن الأخطار الناشئة التي تهدد السلام والأمن في المنطقة؛ والمساعدة على كفالة معالجة مسألة حماية الطفل على الوجه الصحيح لدى تنفيذ اتفاق السلام الشامل وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم لآلية الرصد والإبلاغ المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥). ويشير تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أيضاً إلى قرارات المجلس ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٩٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ويشدد على ضرورة قيام هذا المكتب بمواصلة التركيز على رصد أنشطة جيش الرب للمقاومة في البلد.

٢٥ - وكلف مجلس الأمن مكتب الأمم المتحدة المتكامل بموجب قراره ٢٠٣١ (٢٠١١) أيضاً برصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، ولا سيما الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة كجيش الرب للمقاومة ضد الأطفال والنساء. ودعا مجلس الأمن البعثة إلى تعزيز تبادل المعلومات المتعلقة بجيش الرب للمقاومة، ولا سيما مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بجيش الرب للمقاومة المعين حديثاً،

وإلى مساعدة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في وضع استراتيجية لتشجيع عمليات الانشقاق عن جيش الرب للمقاومة، والنهوض بمهام نزع سلاح الفارين من صفوف جيش الرب للمقاومة والمنشقين عنه وتسريحهم، وإعادة توطينهم أو إرجاعهم إلى بلدانهم الأصلية، وتقديم الدعم للأنشطة المضطلع بها في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، كلف المجلس مكتب الأمم المتحدة المتكامل بمواصلة العمل مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى ومع غيرها من الجهات المعنية، بما فيها الممثلة الخاصة للأمين العام، من أجل معالجة المسائل المتصلة بالعنف الجنسي والجنساني.

٢٦ - وفي سياق ما تقدم، تجدر الإشارة إلى أن مكتب الأمم المتحدة المتكامل اتخذ الإجراءات اللازمة لتعيين جهة اتصال معنية بجيش الرب للمقاومة داخل البعثة، بما في ذلك وضع استراتيجية تتعلق بجيش الرب للمقاومة يجري تنفيذها ضمن حدود الموارد الحالية. وفي مسعى لتعزيز قدرة البعثة على رصد المسائل المتصلة بالعنف الجنسي والجنساني والإبلاغ عنها، أنشأت الممثلة الخاصة خلية للحماية في مكتبها المباشر لإبراز أهمية هذه المسائل.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٢٧ - في عام ٢٠١٢، عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. واستناداً إلى الإطار الاستراتيجي المتكامل الذي أعدته كيانات الأمم المتحدة لعام ٢٠١١، قام مكتب الأمم المتحدة المتكامل والفريق القطري بصياغة رؤية مشتركة لوضع إطار عمل الأمم المتحدة لبناء السلام والمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وحافظت البعثة أيضاً على علاقات العمل مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا مع التركيز أساساً على مسائل الحدود الشاملة لقطاعات متعددة والتحديات الأمنية الإقليمية، بما في ذلك تبادل المعلومات بشأن وجود جيش الرب للمقاومة.

٢٨ - وواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل التعاون مع الاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولا سيما بعثتها لتوطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٩ - وأخيراً، عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل مع الشركاء والمناخين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

المعلومات المتعلقة بالأداء في عام ٢٠١٢

٣٠ - يركز برنامج العمل المعتمد لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام ٢٠١٢، المبين في ولايته الأصلية (انظر S/PRST/2009/5 و S/PRST/2010/26) وفي قرار مجلس الأمن ٢٠٣١ (٢٠١١)، على الإنجازات المتوقعة الستة التالية: (أ) تنفيذ التوصيات غير المنفذة المرتبطة بالحوار السياسي الشامل لعام ٢٠٠٨، بما في ذلك دعم الإصلاحات المتعلقة بالحوكمة والعمليات الانتخابية؛ (ب) نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإصلاح مؤسسات قطاع الأمن وتعزيز سيادة القانون؛ (ج) إعادة بسط سلطة الدولة في المقاطعات؛ (د) تعزيز القدرة في مجال حقوق الإنسان لحماية وتعزيز احترام حقوق الإنسان؛ (هـ) تعزيز حماية الأطفال في المناطق المتأثرة بالتراع والتوعية بشأن حقوق الطفل؛ (و) تعزيز المشاركة الفعالة للمرأة في عملية بناء السلام وتعزيز الحماية من العنف الجنسي والجنساني والتوعية بشأهما.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٣

٣١ - في عام ٢٠١٣، سوف يواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل تشجيع الحكومة والمعارضة على مواصلة الحوار بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك؛ وتشجيع إجراء حوار بناء بين الحكومة ونقابات العمال بشأن المظالم الاجتماعية والعمالية؛ وتقديم الدعم للجهود الوطنية الرامية إلى تيسير التسوية السلمية للتراعات بين الحكومة والأحزاب السياسية والجماعات السياسية - العسكرية وفي ما بين المجتمعات المحلية. وستواصل البعثة تعزيز قدرة المجلس الوطني للوساطة على إدارة التراعات وحلها على الصعيدين الوطني والمحلي عن طريق إنشاء مجالس محلية للوساطة وآليات مناسبة في مجال الإنذار المبكر والوساطة. وسيستأنف مكتب الأمم المتحدة المتكامل جهوده لدعم إعادة بسط سلطة الدولة في جميع المقاطعات وتوطيد دعائمها، من خلال تعزيز قدرة السلطات المحلية المنتشرة حالياً في معظم أنحاء البلد، كما سيواصل تقديم الدعم إلى عملية اللامركزية على نحو فعال؛ ودعم التحضيرات لإجراء الانتخابات البلدية المقررة قبل الانتخابات العامة والرئاسية لعام ٢٠١٦.

٣٢ - وفي مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن، سيقوم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في عام ٢٠١٣ بتيسير إكمال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الجزء الشمالي الشرقي من البلد؛ وزيادة عدد المقاتلين السابقين الذين تم نزع سلاحهم وتسريحهم، والتعجيل بإعادة إدماج المقاتلين السابقين من خلال تنفيذ ٥٠ مشروعاً لإعادة الإدماج. وسوف تساهم البعثة في تعزيز التلاحم الاجتماعي والمصالحة على مستوى المجتمعات المحلية من خلال تنفيذ ٢٠ برنامجاً لتأهيل المجتمعات المحلية، وإعادة

إحياء ١٠ لجان محلية معنية بتحقيق التوازن بين الجنسين وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لتحديد مشاريع إعادة إدماج مشاريع المقاتلين السابقين، وبرامج لتأهيل المجتمعات المحلية. وسيستأنف المكتب توفير التدريب للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وعناصر الدرك وأفراد الشرطة وغيرهم من أفراد الأمن الحكوميين في إطار عملية وطنية أوسع نطاقاً لإصلاح قطاع الأمن؛ وتقديم الدعم لإعداد استراتيجيات وطنية لإصلاح قطاع الأمن قائمة على ست استراتيجيات قطاعية فرعية وتنفيذها؛ وتقديم الدعم التقني إلى الشرطة البلدية واللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بإصلاح قطاع الأمن.

٣٣ - وسيواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل أيضاً تعزيز القدرة الوطنية للمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني من خلال التدريب على معايير حقوق الإنسان، وسيواصل كذلك التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري بشأن تعزيز الحكم الرشيد من خلال الاضطلاع بأنشطة في مجال سيادة القانون ترمي إلى مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتنفيذ أنشطة في مجال سيادة القانون والدفع قدماً بفعالية مشاركة المجتمع المدني في التصدي للتحديات التي يواجهها البلد في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الطفل والمرأة.

٣٤ - وستولى الأولوية لفتح مكتبين في بيراو وأوبو، بالإضافة إلى المكاتب الفرعية الثلاثة القائمة في بامباري وبوار وبوسانغو من أجل توسيع نطاق وجود مكتب الأمم المتحدة المتكامل في المناطق. وعلاوة على ذلك، يعتزم مكتب الأمم المتحدة المتكامل الإبقاء على قدرة محدودة في بوسانغو لتعزيز فعالية البعثات في المنطقة الجنوبية الشرقية وللإضطلاع بدور قاعدة لوجستية لإعادة التزويد بالوقود وتقديم الدعم للعمليات الجوية في المنطقة الجنوبية الشرقية، وفي كاغا باندورو (وتشكل موقعاً حيوياً لرصد الأحداث في المنطقتين الوسطى والشمالية - الشرقية)، وباوا (لتقديم الدعم لاستمرار برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج). وستولى هذه المكاتب الإقليمية الموسعة الرصد اليومي لانتهاكات حقوق الإنسان في المناطق؛ وتقديم الدعم الفعال لما تبذله حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى من جهود في مجال إعادة بسط سلطة الدولة عن طريق تحقيق اللامركزية في المناطق؛ وتنفيذ بناء السلام/توطيد دعائم السلام وتيسير أنشطة الوساطة المحلية في المناطق. وستتلقى جميع المكاتب الإقليمية الدعم من خلال الزيارات الميدانية المنتظمة إلى المناطق التي يمكن الوصول إليها براً وجواً. ولا بد من الإشارة إلى أن الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية، بما في ذلك جيش الرب للمقاومة والعصابات المسلحة، لا تزال تشكل تهديدات أمنية في المناطق الداخلية والمناطق الحدودية للبلد.

٣٥ - ولكفالة استجابة مكتب الأمم المتحدة المتكامل على نحو أكثر اتساقاً ووضوحاً لالتزاماته المتعلقة بتقديم التقارير فيما يتعلق بقرارات مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦٣٩ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) بشأن الأطفال والستراع المسلح والقرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، سيعزز هذا المكتب خلية الحماية التي أنشئت في مكتب الممثلة الخاصة.

٣٦ - ويرد أدناه عرض لهدف البعثة والإنجازات المتوقعة منها ومؤشرات الإنجاز.

الهدف: المضي قدماً في تحقيق المصالحة الوطنية وسيادة القانون والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تنفيذ التوصيات غير المنفذة المتعلقة بالحوار السياسي الشامل لعام ٢٠٠٨ في جمهورية أفريقيا الوسطى بما في ذلك الإصلاحات المتعلقة بالحوكمة والعمليات الانتخابية	(أ) '١' انخفاض عدد انتهاكات اتفاق السلام الموقع بين الحكومة والجماعات السياسية العسكرية مقاييس الأداء عام ٢٠١١: ١٠ تقديرات عام ٢٠١٢: ٣ الهدف لعام ٢٠١٣: ٢
	(ب) '٢' زيادة عدد الجماعات السياسية العسكرية الموقعة لاتفاق ليرفيل للسلام الشامل مقاييس الأداء عام ٢٠١١: ٥ تقديرات عام ٢٠١٢: ٥ الهدف لعام ٢٠١٣: ٦

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

- ٣' زيادة عدد الاجتماعات بين الحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني للدفع بالحوار السياسي قدماً
- مقاييس الأداء
- عام ٢٠١١: صفر
- تقديرات عام ٢٠١٢: ٢
- الهدف لعام ٢٠١٣: ٤
- ٤' اعتماد النصوص المنقحة التي تنظم العمليات الانتخابية ووضعها موضع التنفيذ
- مقاييس الأداء
- عام ٢٠١١: صفر
- تقديرات عام ٢٠١٢: صفر
- الهدف لعام ٢٠١٣: ٢ (نشر القانون الانتخابي وعمل الهيئة الانتخابية الدائمة بكامل طاقتها)
- ٥' زيادة عدد الوساطات المضطلع بها على الصعيد المحلي
- مقاييس الأداء
- عام ٢٠١١: صفر
- تقديرات عام ٢٠١٢: ٤
- الهدف لعام ٢٠١٣: ٧

النواتج

- رئاسة لجنة الشركاء الخارجيين لمتابعة السياسة والتنمية
- تنظيم حلقة عمل مع مسؤولي الحكومة والقادة السياسيين - العسكريين بشأن تنفيذ اتفاق ليرفيل للسلام الشامل
- تنظيم حلقة عمل لمسؤولي الحكومة وممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني بشأن حل التفاعلات وبناء السلام

- المشاركة في ٤ اجتماعات للتعاون بين البعثات مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن مسائل السلام والأمن على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك مسألة جيش الرب للمقاومة
- تنظيم اجتماعات فصلية للممثلين الخاصين ومبعوثي الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا/بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية والأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل تنسيق الجهود الرامية إلى دعم عملية بناء السلام
- رئاسة اللجنة التوجيهية لصندوق بناء السلام
- تقديم الدعم للحوار السياسي الشامل بين الرئيس وجميع الجهات الوطنية المعنية، بما في ذلك دعم الإصلاحات الانتخابية
- تنظيم حلقة تدريب عن الوساطة للمجلس الوطني للوساطة
- تقديم الدعم التقني بما في ذلك تقديم الخبرات لجهود المجلس الوطني للوساطة
- إيفاد بعثات ميدانية لإنشاء لجان الوساطة المحلية التابعة للمجلس الوطني للوساطة
- تنظيم حملة إعلامية لمتابعة تنفيذ التوصيات غير المنفذة للحوار السياسي الشامل، بما في ذلك تقديم إحاطات إعلامية شهرية إلى وسائط الإعلام المحلية، وبرامج إذاعية لمدة ٣٠ دقيقة في الأسبوع (بلغة سانغو وباللغة الفرنسية)، وبرامج تلفزيونية لمدة ٣٠ دقيقة في الشهر

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

(ب) نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وإصلاح مؤسسات قطاع الأمن وتعزيز سيادة القانون في جمهورية أفريقيا الوسطى	(ب) '١' عدد المقاتلين السابقين الذين تم نزع سلاحهم وتسريحهم
مقاييس الأداء	

عام ٢٠١١: ٧٩٢ ٤

تقديرات عام ٢٠١٢: ٨٥٦ ٦

الهدف لعام ٢٠١٣: ٥٠٠ ٢

٢' ازدياد عدد المقاتلين السابقين الذي تمت إعادة إدماجهم

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: صفر

تقديرات عام ٢٠١٢: ٧٩٢ ٤

الهدف لعام ٢٠١٣: ٨٥٦ ٦

٣' وضع الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن القائمة على الاستراتيجيات القطاعية الفرعية الست ونشرها

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: استراتيجية قطاعية فرعية واحدة

تقديرات عام ٢٠١٢: ٥ استراتيجيات قطاعية فرعية

الهدف لعام ٢٠١٣: استراتيجية وطنية واحدة لإصلاح قطاع الأمن

٤' ازدياد عدد أفراد قوات دفاع أفريقيا الوسطى المدربين على شؤون الأمن والدفاع التقني في إطار إصلاح قطاع الأمن

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: ١ ٥٠٠

تقديرات عام ٢٠١٢: ١ ٦٠٠

الهدف لعام ٢٠١٣: ١ ٧٠٠

٥' ازدياد عدد ضباط وأفراد الشرطة المدربين في إطار عملية إصلاح قطاع الأمن

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: ٩٠٠

تقديرات عام ٢٠١٢: ١ ٠٠٠

الهدف لعام ٢٠١٣: ١ ٢٠٠

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

- ٦' ازدياد عدد السجون المشيئة
مقاييس الأداء
عام ٢٠١١: صفر
تقديرات عام ٢٠١٢: صفر
الهدف لعام ٢٠١٣: ١
- ٧' ازدياد عدد مسؤولي السجون الوطنيين الذين
تم تدريبهم ونشرهم
مقاييس الأداء
عام ٢٠١١: ٢٥
تقديرات عام ٢٠١٢: ٤٦
الهدف لعام ٢٠١٣: ٧٥
- ٨' اعتماد القانون المتعلق بمبادئ إدارة السجون
وإصداره ونشره
مقاييس الأداء
عام ٢٠١١: ١ (اعتماد القانون)
تقديرات عام ٢٠١٢: ١ (إصدار القانون)
الهدف لعام ٢٠١٣: ١ (نشر القانون)
- ٩' اعتماد قانون العدالة والإجراءات العسكرية
وإصداره ونشره
مقاييس الأداء
عام ٢٠١١: صفر
تقديرات عام ٢٠١٢: صفر
الهدف لعام ٢٠١٣: ١ (قانون العدالة والإجراءات
العسكرية)

١٠. إصدار القانون المتعلق بالمساعدة القانونية

ونشره

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: صفر

تقديرات عام ٢٠١٢: ١ (اعتماد/إصدار القانون)

الهدف لعام ٢٠١٣: ١ (نشر القانون)

النواتج

- رئاسة اللجنة التوجيهية لجمهورية أفريقيا الوسطى المعنية بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتوفير الخبرات بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لاعتماد دليل تنفيذي لبدء عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المنطقة الشمالية الشرقية
- إسداء المشورة التقنية بشأن المسائل المتصلة بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى هيئة التنسيق الوطنية لإعادة الإدماج، من خلال عقد اجتماعات فنية كل شهرين
- تعزيز التنسيق بين الوكالات بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإنعاش المجتمعات المحلية من خلال عقد اجتماعات تنسيق شهرية
- تقديم الدعم لعملية إعادة إدماج المقاتلين السابقين من خلال تنفيذ ٥٠ مشروعاً لإعادة الإدماج بالتنسيق الوثيق مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية ذات الصلة بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
- تنفيذ ٢٠ مشروعاً لتأهيل المجتمعات المحلية إسهاماً في تحقيق التلاحم الاجتماعي والمصالحة
- تنفيذ حلقي عمل لمناقشة المسائل البرنامجية المتعلقة بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
- تقديم الدعم إلى السلطات الوطنية لتنسيق جهود الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن، بطرق منها وضع مصفوفة تنسيق مبسطة، وإسداء المشورة التقنية لإعداد ٦ استراتيجيات قطاعية فرعية لإصلاح قطاع الأمن والمشاركة في الاجتماعات الشهرية للجنة القطاعية المعنية بإصلاح قطاع الأمن
- تقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية والشركاء الوطنيين لتعبئة الموارد اللازمة لإصلاح قطاع الأمن

- إجراء تقييم للاحتياجات بشأن الإصلاح المؤسسي لقطاع الأمن، مع التركيز على الشرطة الوطنية
- تقديم المساعدة التقنية إلى السلطات الوطنية لوضع إطار تشريعي للشرطة البلدية يأخذ العنف الجنسي والجنساني في الحسبان، كجزء من عملية إصلاح قطاع الأمن
- تقديم المساعدة التقنية إلى برلمان جمهورية أفريقيا الوسطى بهدف تحسين الرقابة المدنية على العمليتين الجاريتين في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفي مجال إصلاح قطاع الأمن
- تقديم الدعم التقني إلى وزارة العدل بشأن تنسيق المعونة الدولية ودعم الجهات المانحة لنظام العدالة من خلال عقد اجتماعات فصلية
- عقد اجتماعات أسبوعية مع مسؤولي وزارة العدل والمحاكم والزعماء التقليديين ونقابات المحامين ومنظمات المجتمع المدني لإسداء المشورة بشأن تحقيق العدالة للسكان
- تقديم المشورة والمساعدة التقنيتين إلى وزارة العدل بشأن صياغة الأنظمة المتعلقة بتنفيذ التشريع الجنائي ونشره
- عقد اجتماعات شهرية مع المجتمع المدني والشركاء الدوليين الذين يعملون في مجال سيادة القانون لتنسيق تقديم الدعم والمساعدة إلى الحكومة
- تقديم المساعدة التقنية لتقابة المحامين ومنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية بشأن إنشاء مكتب للمساعدة القانونية وتسيير عمله لتمكين السكان من اللجوء إلى العدالة
- تقديم المشورة والمساعدة التقنيتين لنشر القانون الجديد المتعلق بالمساعدة القانونية
- نشر تقرير عن اللجوء إلى العدالة في جمهورية أفريقيا الوسطى
- تقديم المشورة والمساعدة التقنيتين بشأن تدريب موظفي السجون وكتاب المحاكم
- تنظيم حلقة دراسية مع الجهات المانحة لمناقشة خطط تحسين السجون وتعبئة الموارد
- إجراء مشاورات وعقد اجتماعات بهدف إسداء المشورة إلى سلطات السجون الوطنية بشأن الإجراءات المتعلقة بالمالية والتخزين والميزانية ومعاملة الفئات الضعيفة والصحة والتغذية والأمن الغذائي وإدارة العقاقير وكذلك حفظ سجلات السجون وإدارة المعلومات
- القيام بزيارات تفتيشية شهرية بالاشتراك مع سلطات السجون الوطنية لتقييم الظروف العامة في ٢٠ سجنًا إقليمياً (وداخل ٣٠ مركز احتجاز تابعة للشرطة) في جمهورية أفريقيا الوسطى

- تنظيم حملة إعلامية للترويج لاحترام القوانين والقواعد والمعايير الدولية التي تنظم السجون ومراكز الاحتجاز في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتتضمن برامج إذاعية مدتها ٦٠ دقيقة في الأسبوع في بانغي والمقاطعات (بلغة سانغو وباللغة الفرنسية)

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) إعادة بسط سلطة الدولة في مقاطعات جمهورية (ج) '١' ازدياد عدد السلطات المحلية العاملة المدربة أفريقيا الوسطى على تسيير الإدارة العامة والتنظيم والحوكمة	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١١: ٣٢
	تقديرات عام ٢٠١٢: ٥٠
	الهدف لعام ٢٠١٣: ٦٠
'٢' 'ازدياد عدد مبادرات السلام على مستوى المجتمع المحلي	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١١: ٧
	تقديرات عام ٢٠١٢: ١٠
	الهدف لعام ٢٠١٣: ١٢
'٣' "اعتماد قانون اللامركزية وإصداره ونشره	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١١: صفر
	تقديرات عام ٢٠١٢: صفر
	الهدف لعام ٢٠١٣: ١ (نشر قانون اللامركزية)

النواتج

- توفير التدريب للسلطات المحلية على الحوكمة والرقابة والإدارة العامة وعلاقات التعاون بين المدنيين والعسكريين
- تيسير ٤ حلقات عمل مع حكام المقاطعات ونوابهم والسكان المحليين

- تنظيم اجتماعات وزيارات ميدانية وأنشطة للتوعية على الصعيدين المجتمعي والمحلي لدعم الفئات المجتمعية و/أو الجمعيات والمجتمع المدني بشأن مبادرات السلام المحلية، بهدف تعزيز ثقافة حقوق الإنسان للجميع
- تنظيم حلقة عمل عن اللامركزية ومنع نشوب النزاعات وإدارتها (البرلمانيون والمسؤولون الحكوميون وممثلو الأحزاب السياسية والمجتمع المدني)
- تقديم المساعدة لتنفيذ قانون اللامركزية (نشر قانون اللامركزية بما في ذلك في المقاطعات)

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(د) تعزيز القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان	(د) '١' ازدياد عدد المقاطعات التي تقوم فيها منظمات من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيز احترامها في جمهورية أفريقيا الوسطى
مقاييس الأداء	مقاييس الأداء
عام ٢٠١١: ١٣	عام ٢٠١١: ١٣
تقديرات عام ٢٠١٢: ١٥	تقديرات عام ٢٠١٢: ١٥
الهدف لعام ٢٠١٣: ١٦	الهدف لعام ٢٠١٣: ١٦
'٢' انخفاض معدل انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها	'٢' انخفاض معدل انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها
مقاييس الأداء	مقاييس الأداء
عام ٢٠١١: ٣٠ في المائة	عام ٢٠١١: ٣٠ في المائة
تقديرات عام ٢٠١٢: ٥٠ في المائة	تقديرات عام ٢٠١٢: ٥٠ في المائة
الهدف لعام ٢٠١٣: ٦٠ في المائة	الهدف لعام ٢٠١٣: ٦٠ في المائة
'٣' ازدياد عدد حالات انتهاك حقوق الإنسان التي حُققت فيها/استعرضتها السلطة القضائية	'٣' ازدياد عدد حالات انتهاك حقوق الإنسان التي حُققت فيها/استعرضتها السلطة القضائية
مقاييس الأداء	مقاييس الأداء
عام ٢٠١١: ٤٨	عام ٢٠١١: ٤٨
تقديرات عام ٢٠١٢: ٦٠	تقديرات عام ٢٠١٢: ٦٠
الهدف لعام ٢٠١٣: ٧٥	الهدف لعام ٢٠١٣: ٧٥

٤' إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: ١ (استعراض مشروع القانون)

تقديرات عام ٢٠١٢: ١ (إحالة المشروع إلى البرلمان للموافقة عليه)

المهدف لعام ٢٠١٣: ١ (اضطلاع اللجنة بعملها بكامل طاقتها)

النواتج

- تنظيم ست حلقات عمل بشأن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون لفائدة المنظمات غير الحكومية المحلية وأعضاء المجتمع المدني والأحزاب السياسية وقوات الدفاع والأمن في العاصمة بانغي والمقاطعات الأربع
- تقديم المساعدة التقنية للحكومة من أجل تقديم الدعم للجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان المنشأة حديثاً، بما في ذلك العمل على كفالة استقلال اللجنة وتمتعها بمقومات الاستمرار بصورة فعلية
- تقديم الدعم من خلال التعاون التقني للمسؤولين المعنيين بأنشطة حقوق الإنسان وسيادة القانون، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والأجهزة الحكومية، بشأن وضع وتنفيذ خطة وطنية لحقوق الإنسان تتولى الحكومة تنفيذها ومتابعتها
- القيام بأنشطة بناء القدرات، بما في ذلك تنظيم ٦ حلقات عمل لوكالات إنفاذ القوانين وقوات الأمن والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية المحلية بشأن المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وذلك في مجالات الحماية والرصد والإبلاغ
- تنظيم حلقتي عمل مواضيعيتين للسلطات القضائية الوطنية بشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
- رصد المحاكمات وعقد اجتماعات شهرية مع ممثلي السلطة القضائية وقوات الأمن للتصدي لمسألة الإفلات من العقاب، والشروع في المتابعة مع السلطات الوطنية
- رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها استناداً إلى زيارات ميدانية منتظمة لجميع أرجاء البلد

- تقديم تقارير شهرية عن السجناء إلى السلطات الوطنية والمحلية حسب الاقتضاء، مشفوعة بمشورة وتوصيات عملية بالتحسينات أو التغييرات اللازمة، والمتابعة حسب الاقتضاء
- المشاركة في ٤ اجتماعات مع مفوضية حقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان والديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بشأن القضايا الإقليمية والعابرة للحدود
- تقديم الدعم والخبرة من أجل تنظيم الحملات المتصلة بحقوق الإنسان بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء الوطنيين، بما في ذلك الاحتفال باليوم الدولي للمرأة وحملة النشاط المستمرة لـ ١٦ يوماً مناهضة العنف ضد المرأة واليوم الدولي لحقوق الإنسان الذي يحتفل فيه بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان
- تنظيم مشاورتين بشأن العدالة الانتقالية مع القادة السياسيين على الصعيدين الوطني والمحلي، ومع المجتمع المدني والجماعات المحلية ومنظمات حقوق الإنسان، بهدف تعزيز المصالحة ومعالجة حالات انتهاك حقوق الإنسان والتعدي عليها والتصدي لهذه الحالات، وإيجاد حلول لتوفير الحماية والسعي إلى توحيد الجهود من أجل تعزيز سيادة القانون وتوفير سبل فعالة للجوء إلى العدالة والتمتع بحقوق الإنسان على قدم المساواة
- إسداء المشورة التقنية لوزارة العدل بشأن توظيف وتدريب أعضاء اللجنة التأديبية الإدارية المستقلة وبشأن إنشاء آليات الاستماع إلى الشكاوى التي يسجلها السجناء فيما يتعلق بمعاملتهم في السجن
- تنظيم حملة إعلامية بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان وثقافة السلام، بما في ذلك تقديم إحاطات صحفية شهرية، وبث برامج إذاعية مدتها ٣٠ دقيقة في الشهر (بلغة سانغو وباللغة الفرنسية)، وإنتاج واستنساخ وتوزيع ١٠٠٠ كراسة (بلغة سانغو وباللغة الفرنسية) واستنساخ ٢٠٠ ملصق (بلغة سانغو وباللغة الفرنسية)، وتدريب الصحفيين

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- (هـ) تعزيز حماية الأطفال في المناطق المتضررة من (هـ) '١' ازدياد العدد الإجمالي للجنود الأطفال الذين تم نزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم وغيرهم من الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى
- النزاع والوعي بحقوق الأطفال

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
مقاييس الأداء	
عام ٢٠١١: ١ ٠٠٠	
التقديرات عام ٢٠١٢: ١ ٥٠٠	
المهدف لعام ٢٠١٣: ٢ ٠٠٠	
٢' عدد خطط العمل التي توقعها الأطراف المدرجة كجهات تجند الأطفال وتستخدمهم	
مقاييس الأداء	
عام ٢٠١١: ٢	
تقديرات عام ٢٠١٢: ٢	
المهدف لعام ٢٠١٣: ٢	
٣' ازدياد عدد التحقيقات التي تجريها فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ	
مقاييس الأداء	
عام ٢٠١١: ١٠	
تقديرات عام ٢٠١٢: ١٥	
المهدف لعام ٢٠١٣: ٢٠	
٤' ازدياد عدد مبادرات التوعية بحقوق الأطفال	
مقاييس الأداء	
عام ٢٠١١: ٥	
تقديرات عام ٢٠١٢: ١٢	
المهدف لعام ٢٠١٣: ١٥	

النواتج

- تقديم الدعم لفرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة التي ترتكب ضد الأطفال المتضررين من النزاع المسلح

- تنظيم ٦ حلقات عمل بشأن آلية الرصد والإبلاغ لفائدة شركاء الأمم المتحدة ومجلس الحماية الوطني والمنظمات الدولية غير الحكومية التي تعمل في المناطق المتضررة من النزاع
- إفاد ١٢ بعثة للرصد وتقصي الحقائق والتحقق منها من جانب أعضاء فرقة العمل القطرية المعنية بآلية الرصد والإبلاغ
- صياغة ٦ مذكرات أفقية شاملة عن الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت ضد الأطفال في جمهورية أفريقيا الوسطى لتقديمها إلى الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتزاع المسلح
- تقديم المساعدة التقنية لوضع خطة عمل للأطراف التي تم تحديدها باعتبارها تستخدم الأطفال وتجندهم وترتكب الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال
- تنظيم حلقات دراسية عن حقوق الأطفال وحماية الطفل لفائدة السلطات الوطنية والمحلية، ومنها قوات الدفاع وقوات الأمن، تشمل الانتهاكات الجسيمة التي حددتها آلية الرصد والإبلاغ، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم والعنف الجنسي المرتكب ضدهم
- مواصلة تقديم المساعدة التقنية للسلطات الوطنية بشأن حماية الطفل وذلك من خلال المشاركة في اجتماعات المجلس الوطني المعني بحماية الطفل
- تنظيم ٣ حلقات دراسية عن حقوق الأطفال وحماية الطفل لفائدة المنظمات الوطنية غير الحكومية والمؤسسات التعليمية
- تنظيم حلقتين دراسيتين بشأن الرصد المشترك للمنتدى الوطني لتسجيل المواليد في مناطق التزاع

الإجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(و) تعزيز المشاركة الفعلية للمرأة في عملية بناء السلام وتعزيز الحماية من العنف الجنسي والجنساني والتوعية بهما	(و) '١' اعتماد خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن مقاييس الأداء عام ٢٠١١: صفر تقديرات عام ٢٠١٢: ١ (اعتماد الخطة) الهدف لعام ٢٠١٣: ١ (نشر الخطة)

٢' ازدياد عدد الشركاء الوطنيين الذين تم تدريبهم
بشأن قرارى مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)
و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) (مثل قوات الأمن والوزارات
الحكومية والمجتمع المدني والجماعات النسائية
وجماعات الشباب)

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: صفر

تقديرات عام ٢٠١٢: ٦

الهدف لعام ٢٠١٣: ١٢

٣' زيادة عدد مبادرات التوعية فيما يتعلق بقرارى
مجلس الأمن ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠)
بشأن العنف الجنسى فى النزاع المسلح

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: صفر

تقديرات عام ٢٠١٢: (حلقتا عمل للتوعية)

الهدف لعام ٢٠١٣: ٤

٤' ازدياد عدد الحالات المبلغ عنها بشأن العنف
الجنسى المتصل بالنزاع

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: صفر

تقديرات عام ٢٠١٢: ٣٠

الهدف لعام ٢٠١٣: ٦٠

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

- ٥' اعتماد قانون المساواة بين الجنسين (وزارة الشؤون الاجتماعية)
- مقاييس الأداء
- عام ٢٠١١: صفر
- تقديرات عام ٢٠١٢: تقديم مشروع القانون واعتماده
- الهدف لعام ٢٠١٣: ١ (نشر القانون)
- ٦' إنشاء خلايا للوساطة وتسوية النزاعات
- مقاييس الأداء
- عام ٢٠١١: صفر
- تقديرات عام ٢٠١٢: ٢
- الهدف لعام ٢٠١٣: ٤

النواتج

- تنظيم حلقات عمل واجتماعات وأنشطة التوعية على صعيد المجتمع المحلي لتقديم الدعم لزعماء المجتمعات المحلية والجماعات النسائية والسلطات المحلية لتعزيز التماسك الاجتماعي من أجل توطيد السلام
- إنشاء ٣ خلايا للوساطة وتسوية النزاعات من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي
- عقد اجتماعات شهرية للجنة الاستشارية للقيادات النسائية لمناقشة القضايا التي تؤثر على المرأة في البلد وتحديد أولوياتها
- تقديم المساعدة في صياغة مشروع قانون المساواة بين الجنسين (الدعم التقني والمالي والاعتماد والنشر)
- تنظيم مناقشة مائدة مستديرة مع الجماعات النسائية للاحتفال بالذكرى السنوية الثانية عشرة لليوم المفتوح بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥
- إيفاد بعثات ميدانية من أجل إنشاء خلايا الوساطة وتسوية النزاعات

- تنظيم مناسبات تدريبية للسلطات المحلية (الوزارات الحكومية) والوسطاء الوطنيين والمحليين والمجتمع المدني (القيادات النسائية والقادة الدينيين وزعماء المجتمعات المحلية ووسائل الإعلام وقوات الأمن)، وفريق الأمم المتحدة القطري المعني بترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ بشأن العنف الجنسي المتصل بالتزاع في مقاطعات فاكاغا وكوتو العليا (بريا ونديلي وبيراو وغيرها) من أجل التصدي الفعال للعنف الجنسي المتصل بالتزاع
- تنظيم دورات لتدريب المدربين لفائدة مجموعة مختارة من المتدربين لتكرار الدورات التدريبية في مجال ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ في المناطق المتضررة من التزاع
- تنظيم ٦ حلقات عمل عن الرصد والإبلاغ لفائدة الشركاء المحليين والمنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بالعنف الجنساني
- تنظيم حلقات عمل لتوعية الجماعات المسلحة وأفراد الأمن الوطني وموظفي الأمم المتحدة فيما يتعلق بقراري مجلس الأمن ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) بشأن العنف الجنسي المتصل بالتزاع

العوامل الخارجية

٣٧ - يتوقع أن تُنجز الأهداف شريطة ما يلي: (أ) ألا يؤدي انعدام الأمن والاستقرار عبر الحدود في البلدان المجاورة إلى تعطيل عملية السلام؛ (ب) أن تظل الأطراف المشاركة في عملية السلام والمصالحة الوطنية ملتزمة باتفاق السلام الشامل وما يليه من حوار سياسي شامل؛ (ج) أن تمتلك الحكومة الإرادة السياسية لتحديد الأولويات وتنفيذ جدول الأعمال في مجال حقوق الإنسان؛ (د) أن تكون الجهات المانحة مستعدة لمواصلة تقديم المساعدة والتمويل من أجل إعادة إدماج المحاربين السابقين وإصلاح قطاع الأمن ومن أجل برامج سيادة القانون وحقوق الإنسان.

الجدول ٤

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢		الاحتياجات لعام ٢٠١٣		الفرق، وفورات (زيادة) الإنفاق		١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢		الاحتياجات لعام ٢٠١٣		الفرق	
	(١)	(٢)	(٣)-(١)=(٢)	(٤)	(٥)-(٣)=(٤)	(٦)	(٧)-(٤)=(٦)	(٨)	(٩)	(١٠)-(٨)=(٩)	(١١)-(٩)=(١٠)	(١٢)-(١١)=(١٢)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	٢٢٤,٤	٢١٠,٩	١٣,٥	٢٢٨,٧	٢١٥,٢	-	٤,٣	٢٢٨,٧	٢١٥,٢	-	٤,٣	٢٢٨,٧
تكاليف الموظفين المدنيين	١١ ٧١٢,٤	١٣ ٨٢٠,٣	(٢ ١٠٧,٩)	١٢ ٣٢١,٠	١٤ ٤٢٨,٩	-	٦٠٨,٦	١٢ ٣٢١,٠	١٤ ٤٢٨,٩	-	٦٠٨,٦	١٢ ٣٢١,٠
التكاليف التشغيلية	٨ ٥٩٤,٩	٦ ٤٩٩,٥	٢ ٠٩٥,٤	٧ ٧٩١,٦	٥ ٦٩٦,٢	٢١١,٤	(٨٠٣,٣)	٧ ٧٩١,٦	٥ ٦٩٦,٢	٢١١,٤	(٨٠٣,٣)	٧ ٧٩١,٦
المجموع	٢٠ ٥٣١,٧	٢٠ ٥٣٠,٧	١,٠	٢٠ ٣٤١,٣	٢٠ ٣٤٠,٣	٢١١,٤	(١٩٠,٤)	٢٠ ٣٤١,٣	٢٠ ٣٤٠,٣	٢١١,٤	(١٩٠,٤)	٢٠ ٣٤١,٣

(أ) صافي الاحتياجات بعد مراعاة تقديرات الوفورات أو الزيادة في الإنفاق لعام ٢٠١٢.

٣٨ - في حال تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لفترة سنة تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ ستقدر احتياجاته بمبلغ ٣٠٠ ٣٤١ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وتغطي بدل الإقامة المقرر للبعثة وبدل السفر وبدل الملابس، وتعويضات الوفاة والعجز لاثنتين من المستشارين العسكريين واثنتين من مستشاري الشرطة (٢٢٨ ٧٠٠ دولار)؛ والمرتبات والتكاليف العامة للموظفين لملاك موظفين يتكون من ١٥٦ وظيفة (١٢ ٣٢١ ٠٠٠ دولار) وبدل الإقامة المقرر للبعثة والسفر لاثنتين من الموظفين المقدمين من الحكومات (مستشاران في شؤون السجون) (٦٠٠ ٩٤ دولار)؛ والخبراء الاستشاريين (١٦٩ ٤٠٠ دولار)؛ وسفر الموظفين (٦٢٣ ٦٠٠ دولار)؛ والمرافق والهياكل الأساسية (١ ٥٧١ ٦٠٠ دولار)؛ والنقل البري (١٠٠ ٥٠٦ دولار)؛ والنقل الجوي (٧٠٠ ٢ ٨٧٤ دولار)؛ والاتصالات (١ ١٢٣ ٥٠٠ دولار)؛ وتكنولوجيا المعلومات (٩٠٠ ٢٩٥ دولار)؛ والاحتياجات الطبية بما في ذلك المساهمة في مستوصف الأمم المتحدة وفي الإجلاء الطبي (٦٧ ٠٠٠ دولار)؛ والخدمات واللوازم والمعدات الأخرى (٢٠٠ ٤٦٥ دولار).

٣٩ - ويُعزى نقص الاحتياجات في عام ٢٠١٣ في المقام الأول إلى تخفيض صاف قدره ١٢ وظيفة بالمقارنة مع جدول ملاك الموظفين المأذون في عام ٢٠١٢. وسيواصل المكتب جهوده بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة من أجل التصدي للبيئة المعقدة في جمهورية

أفريقيا الوسطى من خلال تحسين أنشطة الاتصال في جميع أنحاء البلد. وفي هذا الصدد، يعترف المكتب حاليا بفتح مواقع جديدة في بيراو وأوبو في إطار ملاك الموظفين المقترح.

٤٠ - وقد تسنى التخفيض المقترح في عام ٢٠١٣، بالمقارنة مع عام ٢٠١٢، أساسا عن طريق الجهود المهمة التي بذلتها البعثة من أجل إعادة تحديد أولويات تخصيص مواردها في إطار دعم البعثة والمهام الأمنية، والاعتماد على مخزونات المعدات الموجودة، وتسخير الكفاءات المتصلة بتنفيذ المركز الإقليمي للخدمات في عنتيبي. وقد تحقق هذا النقص على الرغم من الزيادات الكبيرة في معدلات استحقاقات الموظفين المدنيين.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٤١ - منح صندوق بناء السلام مبلغا إجماليا ٢,٣٩ مليون دولار لدعم عملية إلحاق المحاربين السابقين المسرحين وإعادة إدماجهم لمدة ١٨ شهرا (أي من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣). وقد صُرف للمكتب تمويل إجمالي بمبلغ ٨٢٥ ٣٤٠ دولار من الصندوق من أجل تقديم الدعم لأنشطة بناء القدرات التنسيقية الوطنية المعنية بإعادة الإدماج، فيما يتعلق بإدارة ورصد تنفيذ برامج الإلحاق وإعادة الإدماج. أما التمويل المتبقي، وقدره ١,٦ مليون دولار، فسيديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن طريق مشاريع إعادة الإدماج. وعلاوة على ذلك، منح الصندوق أيضا ما مجموعه ٥٠ ٠٠٠ دولار لدعم تدريب ٤٦ من أمناء سجلات موظفي السجون في العام الحالي.

٤٢ - كما خصصت إدارة الشؤون السياسية للمكتب موارد خارجة عن الميزانية بمبلغ ٣٠٩ ٠٠٠ دولار، تلقت البعثة من أصله مبلغ ٢٧٣ ٠٠٠ دولار لتقديم الدعم لعمل المجلس الوطني للوساطة وإنشاء فروع لتعزيز الوساطة والمصالحة على الصعيد المحلي، وذلك في الفترة من ١ آذار/مارس ٢٠١٢ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣. وخصصت الإدارة أيضا موارد خارجة عن الميزانية بمبلغ ١٥٥ ٠٠٠ دولار لتلقى المكتب من أصله مبلغ ١٣٧ ٠٠٠ دولار لتقديم الدعم للحوار السياسي بين أصحاب المصلحة الوطنيين بشأن الإصلاحات الانتخابية، وذلك في الفترة اعتبارا من ١ آذار/مارس ٢٠١٢ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣.

٤٣ - ويُطلب أيضا تمويل من الجهات المانحة والشركاء من أجل ما يلي: (أ) توطيد وجود المكتب في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة وتعزيز تبادل المعلومات مع جميع أصحاب المصلحة العاملين بشأن هذه المسألة من خلال نشر اثنين من الخبراء الاستشاريين في أوبو؛ (ب) تقديم المساعدة من أجل وضع الصيغة النهائية للاستراتيجية الوطنية لإصلاح القطاع الأمني واستراتيجياتها القطاعية الفرعية الست وتيسير المشاورة الوطنية الواسعة النطاق بشأن الاستراتيجية بعد وضع صيغتها النهائية.

الجدول ٥

الاحتياجات من الموظفين

وَأَع	أَع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع الفرعي	الخدمات العامة	الموظفون الدوليون	الموظفون الفنيون	الرتبة الأمم المتحدة	مطلوعو	الموظفون الوطنيون	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	الوظائف المعتمدة
لعام ٢٠١٢	-	١	١	٥	١٤	٨	٢	٣٢	٤٥	٧٧	٨	٧٨	١٦٨	٥	-	الوظائف المعتمدة
لعام ٢٠١٣	-	١	١	٥	١٥	٨	٢	٣٣	٣٧	٧٠	٨	٧٢	١٥٦	٦	-	الوظائف المقترحة
التغيير	-	-	-	-	١	-	-	١	(٨)	(٧)	-	٦	(١٢)	١	-	

الوظائف الجديدة

٤٤ - تظهر ميزانية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام ٢٠١٣ تعزيز مجلس الأمن لولاية المكتب، في القرار ٢٠٣١ (٢٠١١)، للتركيز على توطيد السلام والمصالحة الوطنية وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واستعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء الأراضي الوطنية وإصلاح القطاع الأمني وتعزيز سيادة القانون ورصد انتهاكات حقوق الإنسان، وبخاصة انتهاكات حقوق الأطفال والنساء التي ارتكبتها الجماعات المسلحة مثل جيش الرب للمقاومة، علاوة على تعزيز تبادل المعلومات المتعلقة بجيش الرب للمقاومة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٤٥ - ونظرا للزيادة المهمة للعنف المرتكب ضد المرأة في مختلف مناطق جمهورية أفريقيا الوسطى وضرورة تعزيز وحدة الشؤون الجنسانية لمعالجة هذا الموضوع، يُقترح إنشاء وظيفة جديدة لموظف الشؤون الجنسانية (حماية المرأة) (ف-٤) لتنسيق اتخاذ وتنفيذ الترتيبات اللازمة على الصعيد القطري لرصد العنف الجنسي المتصل بالتزاع وتحليله والإبلاغ عنه؛ وتنسيق أنشطة جميع الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة من أجل تدعيم جهود الرصد والإبلاغ ومنع العنف الجنسي المتصل بالتزاع والتصدي له وفقا لقرارات مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٠) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠)؛ ووضع قاعدة بيانات عن العنف الجنسي المتصل بالتزاع وإنشاء آليات ومنهجية معيارية لجمع البيانات وتحليلها؛ وتعزيز التنسيق والتعاون مع الجهات المانحة والوكالات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية فيما يتعلق بالتصدي للعنف الجنسي المتصل بالتزاع.

٤٦ - كما يتوقع من موظف الشؤون الجنسانية (حماية المرأة) أن يسرع تنفيذ ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ عن العنف المرتكب ضد النساء في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبناء القدرات الوطنية للتصدي لهذه المسألة على نحو دائم. وسيضطلع شاغل هذه الوظيفة بأنشطة الاتصال وتقديم الدعم التقني إلى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى ومساعدة المجتمع المدني على إسماع صوت الضحايا وبالتالي توعية المجتمعات المحلية بالعنف الجنسي وبآثره على الضحايا والمجتمع ككل وبسبل الانتصاف المتاحة. ويُتوخى أيضا من شاغل الوظيفة أن يعمل بشكل وثيق مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وأن يقدم الدعم التقني لعملية استعراض القوانين التي تحمي المرأة أو سنّها.

٤٧ - يُقترح أيضا إنشاء وظيفة جديدة لموظف للشؤون الجنسانية في بانغي. وسيقدم الموظف (من متطوعي الأمم المتحدة) الدعم للأنشطة المتصلة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني؛ وتقديم المساعدة لخلية الشؤون الجنسانية والحماية من أجل تحديد الاحتياجات ذات الأولوية للجماعات النسائية ومتابعة تنفيذ أنشطة تعميم مراعاة المنظور الجنساني لتسيير تنفيذ عملية متكاملة؛ وتقديم الدعم لتنسيق وتخطيط الأنشطة الجنسانية والإبلاغ عنها في إطار عملية بناء السلام، ومبادرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن بوسائل تشمل المشاركة في الأفرقة والمجموعات المواضيعية القائمة ذات الصلة (مجموعة الحماية والعنف الجنسي والجنساني)؛ وكفالة تبادل المعلومات والتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة؛ وتقديم الدعم للمنظمات النسائية من أجل تعزيز مشاركة المرأة في عملية بناء السلام والحوكمة.

الوظائف الملغاة

٤٨ - يشمل ملاك الموظفين المقترح للفترة ٢٠١٣ أيضا إلغاء ١٤ وظيفة.

٤٩ - وقد وافقت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٦٩/٦٤، على إنشاء مركز خدمات إقليمي في مركز اللوجستيات في عننتي، لغرض دمج المهام الإدارية ومهام الدعم المتعلقة بالبعثات الميدانية الجمعية جغرافيا وإنشطة مسؤوليتها. بمركز إقليمي قائم بذاته، على النحو الذي اقترحه الأمين العام في تقريره عن استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي (A/64/633). وبعد تطبيق منهجية محددة للمشاريع، حُدّدت أربعة مشاريع أو مهام أولية لنقلها إلى مركز الخدمات الإقليمي في عننتي في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١، وهي: معاملات التحاق الموظفين الميدانيين بالعمل ومغادرتهم، وتجهيز معاملات منح التعليم، وتشغيل مركز إقليمي للتدريب والمؤتمرات؛ وتشغيل مركز المراقبة المتكاملة لحركة النقل. وتم تحديد مهام إضافية لنقلها إلى مركز الخدمات الإقليمي في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ لتحسين تقديم الخدمات

وتحقيق وفورات الحجم وهي: المهام المالية، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بكشوف المرتبات والمدفوعات وأمناء الصناديق والحسابات على الصعيد الميداني، والمهام المتعلقة بالموارد البشرية، بما في ذلك استقدام الموظفين الدوليين وإدارة الوظائف والوقت والحضور.

٥٠ - وفي ضوء الدعم الذي سيقدم من مركز الخدمات الإقليمي في عنتبي، يُقترح أيضاً إلغاء ثلاث وظائف في وحدة المالية والميزانية. وتشمل هذه الوظائف وظيفة مساعد مالي - كشوف المرتبات (من فئة الخدمة الميدانية)، ووظيفة مساعد لشؤون المالية والميزانية (من فئة الخدمة الميدانية)، ووظيفة مساعد للشؤون المالية - إدارة سجلات الحسابات (فئة الخدمات العامة (الرتبة المحلية)). ويُقترح أيضاً إلغاء وظيفتي مساعد لشؤون الموارد البشرية في وحدة الموارد البشرية (١ من فئة الخدمات العامة (الرتبة المحلية) و ١ من فئة الخدمة الميدانية).

٥١ - ويقترح كذلك إلغاء تسع وظائف أخرى في القسم المتكامل للسلامة والأمن، نظراً لأن المكتب بصدد الانتقال إلى مرحلة ما بعد تنفيذ العمليات وفي سياق التحسينات المتواصلة للظروف الأمنية، في أعقاب الاستعراض الذي أجرته البعثة بالاشتراك مع إدارة شؤون السلامة والأمن لعدد الوظائف الكامل المأذون به في القسم. وتشمل الوظائف المقترحة إلغاؤها تسع وظائف لموظفي أمن (٥ من فئة الخدمة الميدانية و ٤ من فئة الخدمات العامة (الرتبة المحلية)).

جيم - مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

(٥٠٠ ٩٠٢ ١٩ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٥٢ - أنشئ مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو بقرار مجلس الأمن رقم ١٨٧٦ (٢٠٠٩)، وبدأ مزاولة مهامه في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ لفترة أولية مدتها ١٢ شهراً، ومدد المجلس في قراره ١٩٤٩ (٢٠١٠) ولاية المكتب حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ومدد مجلس الأمن في قراره ٢٠٣٠ (٢٠١١) ولاية البعثة لفترة إضافية مدتها ١٤ شهراً حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣. ووفقاً لهذا القرار، يُنات بالمكتب الولاية التالية:

(أ) تقديم المساعدة للجنة بناء السلام في عملها من أجل الوفاء باحتياجات بناء السلام الأساسية في غينيا - بيساو؛

(ب) تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية من أجل الحفاظ على النظام الدستوري والأمن العام واحترام سيادة القانون احتراماً تاماً؛

- (ج) تقديم الدعم للسلطات الوطنية من أجل وضع أنظمة للشرطة وإنفاذ القوانين والعدالة الجنائية تتسم بالفعالية والكفاءة؛
- (د) تقديم الدعم لإجراء حوار سياسي شامل وعملية شاملة للمصالحة الوطنية؛
- (هـ) تقديم الدعم والمساعدة على الصعيدين الاستراتيجي والتقني لحكومة غينيا - بيساو من أجل إعداد إصلاح القطاع الأمني وتنسيق تنفيذه؛
- (و) تقديم المساعدة للسلطات الوطنية من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة وكذلك الاتجار بالبشر وبخاصة الاتجار بالأطفال؛
- (ز) تقديم الدعم للجهود الوطنية الرامية إلى الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛
- (ح) الاضطلاع بأنشطة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ورصدها وتقديم الدعم لإضفاء الطابع المؤسسي على احترام سيادة القانون؛
- (ط) تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجال بناء السلام، بما يتماشى مع قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)؛
- (ي) تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين في سياق الجهود التي يبذلونها للمساهمة في إحلال الاستقرار في غينيا - بيساو؛
- (ك) تقديم المساعدة على حشد المعونة الدولية.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٥٣ - وسواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، في عام ٢٠١٢، العمل عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري، ومكتب دعم بناء السلام، ولجنة بناء السلام والشركاء الثنائيين الرئيسيين لغينيا - بيساو وشركائها متعددي الأطراف (الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية)، وذلك لكفالة استمرار الالتزام نحو جهود البلد لبناء السلام وتوطيد الاستقرار، ودعم هذه الجهود. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي، وذلك بهدف تعبئة الموارد.

٥٤ - وسيكون التعاون مع الأمم المتحدة والجهات الأخرى كما يلي:

(أ) التعاون، في ما يتعلق بولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، مع إدارات مقر الأمم المتحدة وفرق العمل المختصة المشتركة بين الوكالات؛

(ب) التعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في المجالات السياسية والإدارية واللوجستية، بما في ذلك دعم الطيران على أساس تقاسم التكاليف، وفي ما يتعلق بالمشكلات الشاملة مثل تجارة المخدرات والجريمة المنظمة؛

(ج) تبادل المعلومات، بما في ذلك أفضل الممارسات والدروس المستفادة، في ما يتعلق بمجالات الإصلاح الشامل للقطاع الأمني، مع عمليات السلام (بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون)، ولا سيما في سياق مبادرة سواحل غرب أفريقيا؛

(د) التعاون مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في تبادل المعلومات، وحسب الاقتضاء، تبادل الموظفين في ما يتعلق بالسلوك والانضباط؛

(هـ) التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من شركاء الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين بشأن التعامل مع قضايا تجارة المخدرات والجريمة المنظمة في غينيا - بيساو؛

(و) التعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين للنهوض بالأمن البشري والغذائي في غينيا - بيساو واستدامتهما؛

(ز) مواصلة التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري في استخدام الخدمات المشتركة، مثل المرافق الطبية والأمن وكذلك في اتباع نهج شامل لإصلاح القطاع الأمني؛

(ح) تنظيم أنشطة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبعثات الأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في غرب أفريقيا.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٢

٥٥ - في عام ٢٠١٢، تعثرت جهود مكتب الأمم المتحدة المتكامل المبذولة لدعم خطة بناء السلام في غينيا - بيساو من جراء انعدام الاستقرار العسكري والسياسي في البلد وبشكل خاص من جراء التوترات الناجمة عن الأحداث العسكرية في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، والأزمة الانتخابية التي أعقبت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٢ بعد وفاة الرئيس مالاام باكاي ساهما، والانقلاب العسكري بتاريخ

١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، مما أدى إلى إنجاز جزئي للمؤشرات وتأجيل بعض أنشطة البعثة في عام ٢٠١٢.

٥٦ - وفي مجال إصلاح القطاع الأمني، ساهم المكتب في تحقيق ما يلي: (أ) تقديم مبلغ ٣ ملايين دولار من صندوق بناء السلام عقب توقيع اتفاق بين حكومة غينيا - بيساو والأمم المتحدة لتقديم منحة لتقديم الدعم للعمليات التي يقوم بها صندوق المعاشات التقاعدية الخاص الذي أنشئ من أجل إعادة هيكلة مؤسستي القوات المسلحة والأمن، بوسائل من بينها التقاعد التدريجي لأفراد مختارين من قوات الدفاع والأمن في غينيا - بيساو وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية؛ ولكن لم يكن هناك بد من تأجيل المضي في تنفيذ المرحلة الأولى من تسريح حوالي ٢٨٠ فرداً من أفراد المؤسستين العسكرية والأمنية من أصل ٥٠٠ فرد كان مقررًا تسريحهم في البداية، وذلك إلى عام ٢٠١٣؛ (ب) الإعداد لتشييد وتجهيز ١٢ مركز شرطة نموذجياً، بما في ذلك عملية تقديم العطاءات لأعمال التشييد؛ (ج) تسجيل ٣ ٥٩٠ فرداً من مؤسستي الشرطة والأمن الداخلي كجزء من عملية فحص الأهلية والمصادقة عليها؛ (د) تبسيط مؤسستي الشرطة والأمن مما أدى إلى تقليص عددها من تسع في عام ٢٠١١ إلى أربع مؤسسات في عام ٢٠١٢ تمثيلاً مع التشريعات القائمة؛ (هـ) تدمير ٢ ٥٠٠ قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي عام ٢٠١٢، أخرجت أربع ثكنات للقوات المسلحة من الخدمة حسب ما كان مقررًا، ولا يتوقع إخراج المزيد منها من الخدمة في عام ٢٠١٣.

٥٧ - وساهمت الجهود التي تبذلها البعثة في تحقيق نتائج رئيسية في مجالات تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتعميم مراعاة المنظور الجنساني والحوار السياسي والمصالحة الوطنية والحوكمة الرشيدة. وعلى وجه الخصوص، ازدادت نسبة الجرائم التي أبلغت بها الشرطة ووكالات إنفاذ القوانين وتم التحقيق فيها من ٢٠ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٣٥ في المائة في عام ٢٠١٢. وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، قامت حكومة غينيا - بيساو ومنظمات المجتمع المدني بالمصادقة على السياسة الوطنية للشؤون الجنسانية. ولكن الانقلاب عطل عملية اعتماد مجلس الوزراء لهذه السياسة. وأسفرت مناصرة البعثة لمراعاة المنظور الجنساني عن إنشاء إدارة متخصصة للشؤون الجنسانية ضمن الشرطة، لتعزيز تنسيق تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المؤسسات الأمنية في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، نظم المكتب جولة مكثفة من المشاورات مع الجهات المعنية الوطنية والإقليمية والدولية لضمان تنسيق الجهود الدولية على نحو فعال وتعزيز الحوار الوطني من أجل العودة إلى النظام الدستوري في البلد.

٥٨ - وقد أدى السياق السياسي والأمني والاجتماعي - الاقتصادي الذي ساد بعد الانقلاب إلى الحد من قدرة المكتب على تحقيق بعض أهداف عام ٢٠١٢، فمثلاً تأخر تشييد ١٢ مركزاً من مراكز الشرطة النموذجية وتسريح ٢٨٠ فرداً من أصل ٥٠٠ فرد من أفراد القوات المسلحة والأمن كما كان مقرراً في البداية. وكما تسبب اعتماد حكومة غينيا - بيساو الانتقالية لأولويات جديدة في إطار الاتفاق السياسي للانتقال والاتفاق الانتقالي اللذين وقعا في أيار/مايو ٢٠١٢، في تأخير تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة المقالة. وتشمل هذه الالتزامات التصديق على عدد من معاهدات حقوق الإنسان؛ وإنشاء وتشغيل آلية متابعة دائمة للمؤتمر الوطني المزمع عقده من أجل مواصلة الحوار الوطني وتعزيز المصالحة؛ وتنظيم دورة تدريبية في مهارات التفاوض وتسوية النزاعات، للبرلمانيين وقادة الأحزاب وضباط الجيش والأمن بتمويل من صندوق بناء السلام؛ ووضع مناهج لتعزيز مهارات بناء السلام والوساطة ومنع نشوب النزاعات والحوكمة لفائدة البرلمانيين وزعماء الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، خططت السلطات الانتقالية لتنظيم الانتخابات التشريعية في عام ٢٠١٣، بدلاً من تنظيمها كما كان مقرراً أصلاً مع الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، بعد فشل انتخابات آذار/مارس ٢٠١٢.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٣

٥٩ - يفترض أن تمدد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، على النحو الوارد في قرارات مجلس الأمن ١٨٧٦ (٢٠٠٩) و ١٩٤٩ (٢٠١٠) و ٢٠٣٠ (٢٠١١)، لسنة إضافية حتى شباط/فبراير ٢٠١٤، وأن يتم استعراض أولويات البعثة في ضوء الانقلاب الذي نفذته القوات المسلحة لغينيا - بيساو في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وسيكيف المكتب مع ما ينشأ من تطورات سياسية وأمنية واقتصادية ومع المصاعب المتبقية في مواجهة بناء السلام في غينيا - بيساو، الانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام ٢٠١٣، والإصلاحات في قطاعي الدفاع والأمن، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والحملة لمكافحة الإفلات من العقاب، ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات، بالإضافة إلى الحوار الوطني والمصالحة الوطنية، وتنسيق الجهود الدولية التي تبذل دعماً لأولويات البلد.

٦٠ - وسيقوم المكتب بوجه خاص، بتعزيز المساعدة التقنية والاستراتيجية التي يقدمها للحكومة من أجل إيلاء الأولوية لما يلي: (أ) التنفيذ السريع لبرنامج إصلاح القطاع الأمني الذي يتضمن تجديد القوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي وإضفاء الطابع المهني عليها،

وإعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي للأفراد المسرّحين، وتشديد ١٢ مخفر شرطة نموذجياً؛ (ب) تنفيذ برامج لبناء القدرات لتعزيز استقلال السلطة القضائية في إطار إصلاح القضاء والمساهمة في مكافحة الإفلات من العقاب وتحسين إمكانيات الوصول إلى خدمات العدالة؛ (ج) إنشاء سياسة وطنية لحقوق الإنسان وتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل وسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان؛ (د) مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة، بما في ذلك تنفيذ الخطة التنفيذية الوطنية للفترة ٢٠١١-٢٠١٤ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة ومبادرة سواحل غرب أفريقيا. وسعيًا لبلوغ هذه الغاية، سيعمل المكتب عن كثب مع مكتب دعم بناء السلام ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومفوضية حقوق الإنسان ومكتب الشؤون القانونية وكذلك مع الاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية ذات الصلة.

٦١ - وقد تُقدّم الأمم المتحدة الدعم للانتخابات الرئاسية والتشريعية في حالة طلب السلطات الوطنية للمساعدة الانتخابية أو بموجب تكليف من مجلس الأمن. وسيواصل المكتب تقديم الدعم التقني لعملية الحوار والمصالحة الوطنية، خاصة قبل إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية. كما ستواصل البعثة تقديم المساعدة للسلطات الوطنية على تعزيز احترام حقوق الإنسان ومراقبة النظام القانوني من أجل المساعدة على إضفاء الطابع المؤسسي على احترام سيادة القانون. ووفقاً لقرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) في ما يتعلق بالمنظور الجنساني، سيكفل المكتب مبدأ المساواة بين الجنسين في الأنشطة المتصلة ببناء السلام ويشجع تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الخطط والبرامج الوطنية لغينيا - بيساو. وستعمل البعثة أيضاً على كفالة تنفيذ خطة العمل المؤلفة من سبع نقاط الخاصة بمشاركة المرأة في الأنشطة المتصلة ببناء السلام التي تنفذ على الصعيد القطري. وسيعزز المكتب تعبئة الشركاء الخارجيين وتنسيق المساعدة الدولية لدعم الإصلاحات في قطاعات الدفاع والأمن والعدل. وأخيراً، ستواصل البعثة عملها من أجل تعزيز تكامل مختلف الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة وفعاليتها في الميدان، وذلك لدعم الأولويات الوطنية وتعزيز القدرات المؤسسية الوطنية.

٦٢ - ويرد أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

الهدف: تهيئة بيئة سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية مستقرة في غينيا - بيساو

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(أ) تعزيز نظم الدفاع والشرطة وإنفاذ القوانين في (أ) '١' توحيد دوائر الشرطة والأمن الداخلي القائمة بهدف تخفيض عدد مؤسسات الشرطة والأمن وفقا للإطار القانوني المعتمد مقاييس الأداء عام ٢٠١١: ٩ مؤسسات شرطة وأمن داخلي تقديرات عام ٢٠١٢: ٩ مؤسسات شرطة وأمن داخلي الهدف لعام ٢٠١٣: ٤ مؤسسات شرطة وأمن داخلي '٢' ازدياد عدد مخافر الشرطة النموذجية في بيساو مقاييس الأداء عام ٢٠١١: ١ تقديرات عام ٢٠١٢: ١ الهدف لعام ٢٠١٣: ١٣ '٣' ازدياد عدد قطع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي يتم تدميرها من أصل ما مجموعه ١٠ ٠٠٠ قطعة سلاح مقاييس الأداء عام ٢٠١١: ٧ ٠٠٠ تقديرات عام ٢٠١٢: ٩ ٥٠٠ الهدف لعام ٢٠١٣: ١٠ ٠٠٠ '٤' ازدياد عدد مسؤولي القوات المسلحة المسرحين من أصل ما مجموعه ٢ ٥٠٠ مسؤول مقاييس الأداء عام ٢٠١١: صفر تقديرات عام ٢٠١٢: صفر الهدف لعام ٢٠١٣: ٢٨٠	

٥' ازدياد عدد أفراد مؤسسات الشرطة والأمن الداخلي الذين فحصت سجلاتهم الشخصية من أصل رقم مستهدف مجموعه ١٠٠ ٤ فرد

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: ٣٠٢٤

تقديرات عام ٢٠١٢: ٣٥٩٠

الهدف لعام ٢٠١٣: ٤١٠٠

النواتج

- تقديم المساعدة اليومية للسلطات الوطنية، وخاصة داخل وزارات الدفاع والداخلية والعدل، في تنسيق المساهمات الدولية لتنفيذ خطط إصلاح القطاع الأمني المملوكة وطنياً، بما في ذلك خريطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، من خلال التشارك في مكان العمل والمشاركة في هياكل التنسيق القائمة
- تقديم المشورة والمساعدة يومياً إلى الشركاء الدوليين الذين يساعدون على تنفيذ خريطة طريق إصلاح القطاع الأمني التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية دعماً للاستراتيجيات الوطنية
- تقديم المشورة والمساعدة يومياً إلى السلطات الوطنية في ما يخص تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الشاملة لإصلاح القطاع الأمني وخطة العمل الوطنية من خلال بناء القدرات والبرامج القيادية وبرامج خفارة المجتمعات المحلية وتنظيم دورات للعدالة الجنائية وحلقات دراسية وحلقات عمل تدريبية موجهة إلى هياكل تنسيق إصلاح القطاع الأمني والبرلمانيين والمؤسسات القضائية والشرطة والأمنية والقوات المسلحة والمجتمع المدني، واللجنة البرلمانية للدفاع والأمن، واللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لأهداف من بينها تأهيل أكاديمية التدريب العسكري في كومير، والرقابة على إصلاح القطاع الأمني، ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة
- تقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية في إنشاء لجنة المتابعة لصندوق المعاشات التقاعدية الخاص ومراقبة آليات الدفع لكل من صناديق آليات إعادة الإدماج، من خلال عقد اجتماعات ومقابلات شهرية مع مؤسسات الدولة والمستفيدين، وتقديم تقارير شهرية وإسداء المشورة

- توفير التدريب أثناء العمل والإرشاد والتوجيه والدعم اللوجستي والإداري وشهريا عن طريق تواجده اثني عشر خبيراً من خبراء إصلاح القطاع الأمني في موقع مشترك - في بيساو وفي سائر أنحاء البلد - في هياكل وزارات الداخلية والعدل والدفاع والأمانة الدائمة للجنة التوجيهية الوطنية لإصلاح القطاع الأمني، ومكاتب رؤساء أجهزة الشرطة وآليات التنسيق الشرطية بما في ذلك وحدة مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية، والمكتب المركزي الوطني التابع للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، والمركز التدريبي المحوسب و ٦ مخافر إقليمية للشرطة، و ٦ مراكز لعبور الحدود وأكاديمية الشرطة، بالإضافة إلى معهد الدفاع الوطني ومركز التدريب العسكري
- تقديم الدعم إلى لجان المرأة في المؤسسات الأمنية والدفاعية لكفالة مراعاة شواغلها على جميع المستويات، بدءاً من مستوى السياسات إلى مستوى العمليات، وذلك عن طريق تنظيم دورات تدريبية فصلية وإسداء المشورة بشكل يومي من أجل إنشاء الآليات اللازمة لتشجيع المساواة بين الجنسين
- توفير التدريب وإسداء المشورة يومياً لتسجيل أفراد الشرطة والأفراد العسكريين ضمن وزارتي الداخلية والدفاع في غينيا - بيساو وفحص أهليتهم والمصادقة عليها، تمشياً مع القرار الوزاري المحدد الصادر عن رئيس اللجنة التوجيهية لإصلاح القطاع الأمني والمؤرخ ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، والإشراف على العملية من خلال آليات للرصد والتقييم وتقديم تقارير شهرية
- إسداء المشورة إلى السلطات الوطنية من أجل إرساء طرائق لتحسين قدرة الشرطة وسائر وكالات إنفاذ القوانين على مكافحة الجرائم الخطيرة والاتجار غير المشروع بالمخدرات، بما في ذلك أعمال آلية تنسيقية للشرطة ووحدة مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية، ولبدء تنفيذ خطة تنفيذية وطنية منقحة لمكافحة المخدرات والجرائم الخطيرة للفترة ٢٠١١-٢٠١٤، وذلك من خلال المشاركة في الأفرقة العاملة المشتركة، وعقد اجتماعات أسبوعية ومشاركة ٣ ضباط تابعين لشرطة الأمم المتحدة يومياً في موقع واحد مع وزارتي العدل والداخلية
- إنتاج مجموعة أنشطة تدريب شاملة وتقديمها على شكل وحدات تدريب لفائدة ٦٥٠ فرداً من أفراد شرطة النظام العام التابعين لـ ١٢ مركز شرطة نموذجياً، بما في ذلك وحدات تدريب خاصة بخفارة المجتمعات المحلية وتقنيات الإدارة الجنائية والتحقيقات المتخصصة في مجالات الجريمة المنظمة مع التركيز على الاتجار بالمخدرات، وكذلك على الشؤون الجنسانية وحقوق الإنسان
- إسداء المشورة وتقديم المساعدة للجنة الوطنية من أجل مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومن أجل بدء تنفيذ برنامج لتحديد الأسلحة واستعراض التشريعات المتعلقة بالأسلحة المستخدمة في مؤسسات الدفاع والأمن الداخلي وبالأسلحة التي يملكها السكان، وذلك من خلال

عقد اجتماعات شهرية، واستيعاب موظف واحد من موظفي الأمم المتحدة العاملين في مجال إصلاح القطاع الأمني في موقع مشترك مع وزارة الدفاع

- تقديم المساعدة إلى اللجنة الوطنية لحملة التوعية المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني الرامية إلى نشر الوعي بالقضايا المتصلة بالدفاع والأمن والعدالة من خلال الاتصال على الصعيد الإقليمي، وعقد ٦ جلسات مناقشة عامة تستهدف أعضاء المؤسسات المعنية، و ٢٠ اجتماعاً داخل الأفرقة المواضيعية، ومشاركة ٦ من موظفي الأمم المتحدة العاملين في مجال إصلاح القطاع الأمني في موقع واحد مع مؤسسات متأثرة بخطط إصلاح القطاع الأمني
- إسداء المشورة إلى السلطات الوطنية، بما في ذلك تشغيل هيئة مدنية للحماية من أجل معالجة المسائل المتبقية ذات الصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام، وتقديم الدعم والتنسيق في مجال إدارة المخزون من الذخائر التالفة والفائضة وتدميرها، وذلك من خلال عقد ٦ اجتماعات وإجراء زيارات ميدانية مشتركة أربع مرات في السنة
- تقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية بإسداء المشورة وتوفير الإرشاد، من خلال عقد اجتماعات شهرية لوضع آليات لتعزيز سيادة القانون وإمكانية اللجوء إلى القضاء ولكفالة إجراء محاكمة عادلة في ظل النظام القضائي للمتهمين والضحايا على السواء، بما في ذلك تعزيز وتنفيذ الإصلاحات المؤسسية والقانونية في النظام القضائي وتقديم خدمات أفضل للمواطنين وتعزيز مشاركة المواطنين في العملية القضائية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(ب) '١' ازدياد عدد حالات انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجسدي، التي يقوم القضاء بالتحقيق فيها أو النظر فيها	(ب) تعزيز سيادة القانون وتدعيم القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان من أجل حماية وتعزيز احترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في غينيا - بيساو
مقاييس الأداء	
عام ٢٠١١: ٤٠	
تقديرات عام ٢٠١٢: ٦٠	
الهدف لعام ٢٠١٣: ٧٠	

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

٢' ازدياد عدد القوانين الجديدة أو المعدلة التي تعتمد لتحسين فعالية وكفاءة نظام العدالة الجنائية وتعزيز احترام سيادة القانون

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: ٢

تقديرات عام ٢٠١٢: ٣

الهدف لعام ٢٠١٣: ٣

٣' ازدياد عدد الجرائم التي يجري التحقيق فيها أو متابعتها، بما في ذلك الجرائم الجنسية أو المتعلقة بنوع الجنس التي أبلغت بها الشرطة ووكالات إنفاذ القوانين

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: ٨٠

تقديرات عام ٢٠١٢: ١٤٠

الهدف لعام ٢٠١٣: ٢٠٠

٤' ازدياد عدد القوانين والسياسات الرئيسية المتصلة بحماية حقوق الإنسان التي تنقح وتعتمد لإزالة أوجه التباين بين المعايير الدولية والقوانين الوطنية

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: صفر

تقديرات عام ٢٠١٢: ٢

الهدف لعام ٢٠١٣: ٤

٥' ازدياد عدد معاهدات حقوق الإنسان التي صدق عليها برلمان غينيا - بيساو

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: صفر

تقديرات عام ٢٠١٢: صفر

الهدف لعام ٢٠١٣: ٣

النواتج

- تنظيم حلقة عمل تدريبية واحدة لفائدة ٧٢ حارساً من حراس السجون وإسداء المشورة يومياً إلى الهيكل الإدارية لنظام السجون لتشغيلها بفعالية
- تنظيم ٤ حلقات عمل تدريبية و ٤ دورات تدريبية في مجال القيادة لفائدة أعضاء لجنة حقوق الإنسان والمجتمع المدني بالتعاون مع وزارتي العدل والداخلية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الإنسان للمرأة، ورصد والترويج والإبلاغ في مجال حقوق الإنسان، وسيادة القانون ومبادئ باريس وهيئات معاهدات حقوق الإنسان والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بهدف تعميم اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في إصلاح القطاع الأمني وضمان مراعاة الاعتبارات الجنسانية في الإصلاح
- تيسير ودعم عقد مؤتمر حول العدالة والإفلات من العقاب بالتعاون مع أصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك المجتمع المدني وسلطات إقامة العدل، من أجل تحسين فعالية وكفاءة نظام العدالة الوطني باعتباره عاملاً أساسياً لتوطيد السلام في غينيا - بيساو
- إسداء المشورة وتقديم المساعدة في مجال التخطيط والاستراتيجيات التي تعنى بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، عن طريق عقد اجتماعات أسبوعية مع وزارة العدل واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ولجنة البرلمان المعنية بالشؤون الدستورية وحقوق الإنسان، وإسداء المشورة التقنية من أجل إعداد سياسة وطنية لحقوق الإنسان، بوسائل تشمل وضع خطة عمل تدعو إلى مواصلة إدماج حقوق الإنسان في خطط الحكومة
- إسداء المشورة وتقديم المساعدة لآلية المرأة الوطنية عن طريق عقد اجتماعات شهرية بشأن تنفيذ السياسة الوطنية لتحقيق المساواة والإنصاف بين الجنسين، بوسائل تشمل وضع خطة عمل وطنية لتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني ضمن خطط الحكومة
- إسداء المشورة وتقديم المساعدة عن طريق تنظيم حلقة عمل تدريبية لفائدة ٥ من منظمات المجتمع المدني النسائية، بشأن الدعوة للدفاع عن حقوق الإنسان للمرأة وحمايتها
- تقديم المساعدة في مجال الدعوة لتشجيع التصديق على صكوك حقوق الإنسان وكفالة تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل من جانب وزارة الخارجية واللجنة المشتركة بين الوزارات لإنشاء قاعدة بيانات وطنية عن المعاهدات الدولية والإقليمية والبروتوكولات الاختيارية في مجال حقوق الإنسان، وذلك عن طريق تنظيم دورتين تدريبيتين حول جمع المعلومات وفقاً للمعايير الدولية

- تنظيم حملتين إعلاميتين لإذكاء الوعي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والقوانين الوطنية ذات الصلة، وتشمل بث ٤٨ برنامجاً إذاعياً وإنتاج وتوزيع ٤ ٠٠٠ كتيب ومنشور عن حقوق الإنسان باللغات الوطنية
- إسداء المشورة وتقديم الدعم في مجال الدعوة للحكومة والسلطة القضائية ومنظمات المجتمع المدني من أجل التخطيط لوضع استراتيجية لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل وتحديثها، بما في ذلك إنشاء آليات لحماية حقوق الإنسان وتعزيز المعايير الدولية وإنشاء شبكات لرصد حقوق الإنسان، ونشر تقريرين عامين عن التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان
- إسداء المشورة التقنية بشأن مكافحة الإفلات من العقاب، بتعزيز تنفيذ قانون حماية الشهود والضحايا عن طريق عقد اجتماعات شهرية مع سلطات إنفاذ القوانين (مكتب النائب العام والشرطة القضائية والمحاكم)
- تيسير ودعم عقد مؤتمر لمتابعة تنفيذ قانون مكافحة الممارسات الضارة (تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والاتجار بالبشر) مع الزعماء التقليديين والدينيين
- تنظيم بعثتين مشتركتين إلى المناطق لرصد حقوق الإنسان، بمشاركة فريق الأمم المتحدة القطري ومؤسسات المجتمع المدني واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والشركاء الدوليين والوطنيين الآخرين
- إعداد تقريرين عامين عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ونشرهما بالاشتراك مع مفوضية حقوق الإنسان
- القيام بزيارات للسجون ومراكز الاحتجاز في بيساو وفي المناطق مرة كل شهرين، ومراقبة المحاكمات واحترام حقوق الإنسان أثناء الانتخابات، وذلك لرصد النظام القانوني وتنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- تنظيم حلقة عمل تدريبية عن الرصد والإبلاغ في مجال حقوق الإنسان، وذلك لفائدة المجتمع المدني والجماعات الشبابية والنسائية
- إسداء المشورة وتوفير الإرشاد أسبوعياً لوزارة العدل ومكتب النائب العام من أجل تشغيل منتدى وطني للعدالة الجنائية، وتنظيم حلقة عمل بشأن آليات العدالة التقليدية في غينيا - بيساو، وحلقة عمل عن القضاء العسكري مقابل القضاء المدني وتحسين نظام السجون في غينيا - بيساو بهدف تنمية ثقافة إصلاحية تشمل مخططات للاستيعاب الاجتماعي بعد انتهاء فترة السجن

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(ج) '١' مباشرة آلية المتابعة الدائمة للمؤتمر الوطني لمواصلة الحوار الوطني والمصالحة الوطنية أداء مهامها	(ج) تعزيز الحوار السياسي الحقيقي والشامل والمصالحة الوطنية في غينيا - بيساو
مقاييس الأداء	
عام ٢٠١١: لا ينطبق	
تقديرات عام ٢٠١٢: لا ينطبق	
الهدف لعام ٢٠١٣: ١	
'٢' موافقة لجنة التوجيه الوطنية لصندوق بناء السلام على مشاريع جديدة، وتنفيذها وفقاً للإطار الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا - بيساو، للحفاظ على الديمقراطية وتعزيز مشاركة المرأة والشباب	
مقاييس الأداء	
عام ٢٠١١: صفر	
تقديرات عام ٢٠١٢: ١	
الهدف لعام ٢٠١٣: ١	
'٣' ازدياد عدد البرلمانيات	
مقاييس الأداء	
عام ٢٠١١: ١٠ نساء	
تقديرات عام ٢٠١٢: ١٠ نساء	
الهدف لعام ٢٠١٣: ٢٠ امرأة	
'٤' وضع مناهج عمل لتعزيز مهارات بناء السلام والوساطة ومنع نشوب النزاعات والحوكمة لفائدة البرلمانيين وزعماء الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني التي تتسم بالتوازن بين الجنسين	
مقاييس الأداء	
عام ٢٠١١: صفر	
تقديرات عام ٢٠١٢: ١	
الهدف لعام ٢٠١٣: ١	

النواتج

- إسداء المشورة إلى الجمعية الوطنية بشأن إجراء حوار وطني عن طريق عقد اجتماعات مرة كل أسبوعين
- تنظيم ٣ حلقات عمل تدريبية حول مهارات القيادة والتفاوض وتحويل النزاع، وذلك لفائدة ١٤ عضواً من البرلمانين وزعماء الأحزاب وكبار الضباط في قوات الدفاع والأمن
- تنظيم دورة تدريبية على مهارات التيسير والوساطة للجنة الوساطة المشتركة بين الأديان
- إسداء المشورة إلى التجمع النسائي الوطني لتعزيز مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية، عن طريق عقد اجتماعات شهرية، وتنظيم نشاطين تدريبيين وحلقتين دراسيتين
- تنظيم حلقة دراسية عن كيفية الإبلاغ عن النزاعات والانتخابات دون تفاقم التوترات، لفائدة الصحفيين الوطنيين من أجل تعزيز مشاركتهم في توطيد السلام
- تنظيم ٦ برامج للتوعية بعملية الحوار الوطني الشامل والمصالحة، بما في ذلك بث برنامجين إذاعيين بشأن مشاركة المرأة في الحياة السياسية وبناء السلام على الصعيد الوطني، وتنظيم جلستي نقاش و ٤ حلقات عمل تدريبية لمنظمات المجتمع المدني في ٩ مناطق إقليمية تناولت استراتيجيات الاتصال واحترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتنظيم مؤتمر تحضيرى واحد للمندوبات المشاركات في الحوار الوطني
- تنظيم ٩ مناسبات تدريبية لمنظمات المجتمع المدني النسائية والقيادات النسائية حول الوساطة ومنع نشوب النزاعات وتسويتها في بيساو وفي المناطق

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(د) تعزيز المؤسسات الوطنية المعنية بالحفاظ على النظام الدستوري والحوكمة الرشيدة وحشد الدعم الدولي لحكومة غينيا - بيساو وتنسيقه بشكل فعال	(د) '١' ازدياد مشاركة ممثلي البرلمان والعسكريين والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والقطاع الخاص والنساء والشباب في آليات الحوكمة المحلية من أجل تعزيز المؤسسات الديمقراطية
مقاييس الأداء	
عام ٢٠١١: ٨ ممثلين	
تقديرات عام ٢٠١٢: ١٢ ممثلاً	
الهدف لعام ٢٠١٣: ١٧ ممثلاً	

٢' زيادة المشاورات بشأن عملية استعراض الدستور ضمن مناطق غينيا - بيساو

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: لا ينطبق

تقديرات عام ٢٠١٢: ٤ مشاورات إقليمية

المهدف لعام ٢٠١٣: ٥ مشاورات إقليمية

٣' النجاح في إجراء انتخابات رئاسية وانتخابات تشريعية تشمل الجميع وتمهد لتوطيد الاستقرار

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: لا ينطبق

تقديرات عام ٢٠١٢: عملية انتخابية رئاسية واحدة

المهدف لعام ٢٠١٣: إجراء انتخابات رئاسية وانتخابات تشريعية

النواتج

- عقد منتدى وطني لمدة خمسة أيام للبرلمان والعسكريين والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والنساء والشباب حول الجوانب القانونية والسياسية للعملية الانتخابية الديمقراطية
- تنظيم دورة تدريبية للمتدعي السياسي للمرأة تتناول العمليات الانتخابية ومشاركة المرأة فيها
- تنظيم ٥ حلقات عمل للعسكريين والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والمرأة والشباب بشأن المسائل الدستورية
- تنظيم حلقة عمل لمنظمات المجتمع المدني النسائية وللقيادات النسائية بشأن المسائل الجنسانية والدستورية
- تنظيم حلقتين دراسيتين للبرلمانيين بشأن المسائل الحاسمة المتعلقة بالإصلاحات السياسية، وذلك لممارسة مهامهم في الرصد والرقابة
- إسداء المشورة وتقديم المساعدة للجنة التوجيهية الوطنية التابعة للجنة بناء السلام من أجل تيسير تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا - بيساو، بما يشمل المشاريع التي يدعمها صندوق

بناء السلام، بالتشاور مع مكتب دعم بناء السلام/لجنة بناء السلام، وذلك بالمشاركة في رئاسة الاجتماعات

- عقد أربعة لقاءات إقليمية مفتوحة مع العديد من أصحاب المصلحة بما في ذلك البرلمانيون، لمناقشة مسائل الحوكمة المحلية

العوامل الخارجية

٦٣ - من المتوقع أن يحقق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو أهدافه شريطة ما يلي: (أ) أن تظل القوات المسلحة خاضعة للسلطات المدنية، وأن يلتزم جميع الأطراف باحترام سيادة القانون، (ب) أن يظل أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والمحلي على التزامهم ببناء السلام وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في جو سلمي يتسم بالمصداقية وأن يقبلوا نتائج الانتخابات، (ج) أن يقدم الشركاء والمناخون الدوليون الدعم لأنشطة بناء السلام، بوسائل منها الموارد الخارجة عن الميزانية.

الجدول ٦

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢			الاحتياجات لعام ٢٠١٣		
	الاعتماد	التقديرية	(زيادة) الإنفاق	مجموع الاحتياجات	صافي الاحتياجات غير المتكررة	الفارق ٢٠١٢-٢٠١٣
(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٤)-(٣)	(٦)	(٧)=(٤)-(١)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	٧١٩,٢	٧١٤,٣	٤,٩	٧١٦,٠	٧١١,١	(٣,٢)
تكاليف الموظفين المدنيين	١٢٩٠٥,٠	١٢٦٥٥,٩	٢٤٩,١	١٣٧٣٤,٣	١٣٤٨٥,٢	٨٢٩,٣
التكاليف التشغيلية	٥٣٥٧,٩	٥٦٢١,٥	(٢٦٣,٦)	٥٤٥٢,٢	٥٧١٥,٨	٩٤,٣
المجموع	١٨٩٨٢,١	١٨٩٩١,٧	(٩,٦)	١٩٩٠٢,٥	١٩٩١٢,١	٩٢٠,٤

(أ) صافي الاحتياجات بعد مراعاة تقديرات الوفورات أو الزيادة في الإنفاق لعام ٢٠١٢.

٦٤ - تقدر احتياجات مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو من الموارد للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بمبلغ ١٩٩٠٢٥٠٠ (صافي بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، تتعلق باحتياجات بدل الإقامة المقرر للبعثة وبدل السفر وبدل الملابس وتعويضات الوفاة والعجز

لاثنين من المستشارين العسكريين (١١٩ ٠٠٠ دولار) و ١٦ من أفراد الشرطة (٥٩٧ ٠٠٠ دولار)، والمرتبات والتكاليف العامة للموظفين الدوليين (١١ ٨٧٠ ٥٠٠ دولار) والموظفين الوطنيين (١ ٤٩٥ ٨٠٠ دولار)، وبدل معيشة متطوعي الأمم المتحدة (٣٨٩ ٨٠٠ دولار)، والاستشاريين (١٠٠ ٠٠٠ دولار)، والسفر الرسمي (٦٨٢ ٢٠٠ دولار)، والاحتياجات التشغيلية الأخرى، مثل المرافق والهياكل الأساسية (١ ٥٦٣ ٥٠٠ دولار) والنقل البري (٣٤٣ ٦٠٠ دولار) والنقل الجوي (٤٤٦ ٧٠٠)، والنقل البحري (٢٢ ٢٠٠ دولار)، والاتصالات (٧٨٨ ٩٠٠ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٣٤٥ ٨٠٠ دولار)، والاحتياجات الطبية (٥١٩ ٤٠٠ دولار) واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٦٣٩ ٩٠٠ دولار).

٦٥ - وتعزى الزيادة المقترحة لعام ٢٠١٣ في المقام الأول إلى ازدياد الاحتياجات تحت بند مرتبات الموظفين الدوليين والتكاليف العامة للموظفين نتيجة لانخفاض معدل الشغور المطبق لعام ٢٠١٣ وقدره ١٠ في المائة مقارنة بمعدل الشغور في عام ٢٠١٢، الذي كان يبلغ ١٥ في المائة، والتكاليف القياسية للمرتبات لعام ٢٠١٣ وارتفاع مضاعف تسوية مقر العمل المطبق قدره ٥٤,٤ في ٢٠١٣ مقارنة بـ ٥٢,٦ في عام ٢٠١٢؛ وتحت بند المرافق والهياكل الأساسية بسبب اقتناء منشآت معالجة المياه المستعملة، ووحدات الاغتسال، وبسبب الزيادة في استهلاك الوقود؛ وتحت بند النقل الجوي نتيجة ارتفاع رسوم الهبوط والخدمة الأرضية، يقابلها جزئيا انخفاض في الاحتياجات من النقل البري والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بسبب المخزون الكافي من المركبات والمعدات مما أدى بالتالي إلى الحد من اقتنائها في عام ٢٠١٣؛ وانخفاض السفر الرسمي بسبب انخفاض عدد الموظفين الذين سوف يتلقون تدريبا في عام ٢٠١٣ مقارنة بعدد الموظفين المدرج في الميزانية في عام ٢٠١٢، وبسبب ارتفاع عدد المشاورات والاجتماعات التي تعقد في البعثة وفي مناطق البلد مما يؤدي إلى خفض نفقات السفر خارج منطقة البعثة، ومنطقة غرب أفريقيا.

٦٦ - وتبرز الزيادة المتوقعة في النفقات في عام ٢٠١٢ السفر غير المنتظر للممثل الخاص للأمين العام، وكبار المسؤولين الآخرين لإجراء مشاورات سياسية وحضور اجتماعات في أعقاب الانقلاب العسكري الذي وقع في نيسان/أبريل ٢٠١٢، وتعزى إلى ارتفاع استهلاك وقود المولدات الكهربائية وتكاليف خدمات التنظيف والصيانة. ويقابل الزيادة جزئيا انخفاض المطالبات عما هو مدرج في الميزانية لسداد تكاليف التدابير الأمنية في أماكن الإقامة.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٦٧ - خصصت خطة أولويات بناء السلام لغينيا - بيساو للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، التي تمت الموافقة عليها في شباط/فبراير ٢٠١١، مبلغ ١٦,٨ مليون دولار لعملية بناء السلام في ذلك البلد. وتلقى مكتب الأمم المتحدة المتكامل مبلغ ٣ ملايين دولار لتعزيز عملية إصلاح العدالة الوطنية والأمن الداخلي عن طريق إنشاء ١٢ مخفر شرطة نموذجيا، وشراء المعدات واختيار أفراد الشرطة المؤهلين وتدريبهم. وعلاوة على ذلك، تم منح مبلغ إضافي قدره ٣ ملايين دولار من صندوق بناء السلام للمساهمة في صندوق المعاشات التقاعدية لأعضاء دوائر الدفاع والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت البعثة ٨٨٧ ٢٧١ دولارا لدعم المصالحة الوطنية والحوار السياسي، والحكم الرشيد والتماسك، وهي أمور تعتبر ضرورية لاستعادة سلطة الدولة والاستقرار في جميع أنحاء البلد. وفيما يتعلق بالجهود المبذولة في مجال حقوق الإنسان، جمع مكتب الأمم المتحدة المتكامل أيضا ١٠١ ٠٠٠ دولار من مفوضية حقوق الإنسان، مما يجعل مجموع الموارد الخارجة عن الميزانية ٨٨٧ ٣٧٢ ٦ دولارا في عام ٢٠١٢.

الجدول ٧

الاحتياجات من الموظفين

وَأَع	أع م	٢-مد	١-مد	٥-ف	٤-ف	٣-ف	٢-ف	المجموع الفرعي	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها				الموظفون الوطنيون		متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
									الخدمات الميدانية/ خدمات الأمن	مجموع الموظفين الدوليين	الموظفون الفنيون الوطنيون	الرتبة				
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٢	-	١	١	٢	٦	١٤	١٠	-	٣٤	٣٠	-	٦٤	١٤	٤٠	٧	١٢٥
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٣	-	١	١	٢	٦	١٤	١٠	-	٣٤	٣٠	-	٦٤	١٤	٤٠	٧	١٢٥
التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

وظيفة جديدة

٦٨ - لا يُقترح لعام ٢٠١٣ إدخال أي تغيير على مستوى الملاك الوظيفي المعتمد لعام ٢٠١٢.

دال - مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال

(٨٠٠ ٧٣٣ ١٨ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٦٩ - أنشئ مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في نيسان/أبريل ١٩٩٥، للنهوض بقضية السلام والمصالحة في الصومال. وكانت الولاية الأصلية للمكتب تتمثل في تعزيز المصالحة عن طريق الحوار بين الأطراف الصومالية وتنسيق الدعم الذي يقدمه جيران الصومال وسائر الشركاء الدوليين لعملية السلام والقيام بدور سياسي قيادي في أنشطة بناء السلام. وركز المكتب مؤخرا على التوسط في إبرام اتفاقات مع المؤسسات الاتحادية الانتقالية ومع الفصائل التي كانت تعارضها سابقا، إلى جانب تعزيز المؤسسات الاتحادية الانتقالية في مختلف مجالات الحوكمة.

٧٠ - وفي الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٤، قدم المكتب دعما لمؤتمر إلدوريت - مباغاثي للمصالحة الوطنية الصومالية، تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، مما أسفر عن تشكيل الحكومة الاتحادية الانتقالية التي عادت إلى الصومال في منتصف عام ٢٠٠٥.

٧١ - وفي عام ٢٠٠٧، بدأ المكتب تيسير المناقشة بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال التي أدت إلى اتفاق جيبوتي لعام ٢٠٠٨. وقد وضعت عملية جيبوتي نظاما سياسيا يمثل تجميعا أوسع نطاقا للأطراف السياسية الفاعلة في الصومال بدعم من معظم المجتمع الدولي، بناء على الاتفاقات الانتقالية القائمة.

٧٢ - وعقب توقيع اتفاق كامبالا في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ وخريطة الطريق بشأن إنهاء فترة الانتقال في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، تم تمديد الفترة الانتقالية التي كان من المقرر أن تنتهي في آب/أغسطس ٢٠١١، إلى ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢. وقدم المكتب السياسي الدعم بنشاط للحكومة الاتحادية الانتقالية في تحقيق أهداف خريطة الطريق في مجالات المصالحة والدستور والحوكمة والأمن.

٧٣ - وفي الوقت نفسه، ساهم التقدم الكبير الذي تحقق على المسار الأمني في إتاحة فرصة جديدة هامة لتحقيق الاستقرار في الصومال. ففي عام ٢٠١١، أدى تقدم قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى استعادة مقديشو من المتمردين التابعين لحركة الشباب، مما مكن من زيارة الأمين العام إلى مقديشو ونقل المكتب

السياسي إلى العاصمة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وبدعم من القوات الإثيوبية والكنينية وتوسيع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في عام ٢٠١٢، تمت استعادة مناطق إضافية من حركة الشباب بما في ذلك أفغويي بالقرب من العاصمة وبيليت وين وبايدوا وميركا وأفمادو وكيسنايو في المنطقة الجنوبية الوسطى. وأتاحت هذه التطورات المزيد من الفرص للمشاركة في العملية السياسية، بالرغم من أن إمكانية الوصول واستمرار عدم الاستقرار لا يزالان يشكلان تحدياً.

٧٤ - وتم إنهاء المرحلة الانتقالية رسمياً في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢ باعتماد الدستور المؤقت وتشكيل برلمان جديد من ممثلي الصوماليين من جميع أنحاء البلد. وفي الوقت نفسه، لا يزال يتعين إنجاز مختلف المهام في خريطة الطريق. وفي أعقاب الحوار الذي قام المكتب بتيسيره في إطار خريطة الطريق، ستتيح فترة مؤقتة مدتها أربع سنوات من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٦ النهوض بمهام بناء السلام ووضع الصيغة النهائية للدستور واعتماده من خلال استفتاء شعبي، وإعداد البلد لإجراء انتخابات ديمقراطية كاملة.

٧٥ - وترد الولاية الحالية للمكتب السياسي في قرارات مجلس الأمن ١٨١٤ (٢٠٠٨) و ١٨٦٣ (٢٠٠٩) و ١٨٧٢ (٢٠٠٩)، و ١٩١٠ (٢٠١٠)، و ١٩٧٦ (٢٠١١) و ٢٠١٠ (٢٠١٢)، بالإضافة إلى التقارير ذات الصلة المقدمة من الأمين العام والأوامر التوجيهية الصادرة عن لجنة السياسات الرفيعة المستوى التابعة لمبادرة سواحل غرب أفريقيا، وجددت مؤخرًا عن طريق تبادل رسالتين بين الأمين العام (S/2011/802) ورئيس مجلس الأمن (S/2011/803) في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وتشمل ما يلي: (أ) بذل المساعي الحميدة وتقديم الدعم السياسي إلى الجهود المبذولة لإحلال السلام والاستقرار الدائمين في الصومال؛ (ب) تقديم الدعم لتنفيذ عملية جيوقي، وتيسير المصالحة بين جميع الصوماليين، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، تقديم الدعم لجهود المصالحة والسلام على الصعيد المحلي؛ (ج) المساعدة، بالتعاون مع الأطراف المهتمة، على تقديم الدعم لإعادة تشكيل قوات الأمن الصومالية الجامعة التي تشمل القوات العسكرية والشرطة وتدريبها والحفاظ عليها بفعالية؛ وتقديم الدعم للحكومة الاتحادية الانتقالية في وضع استراتيجية أمنية وطنية تبرز احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، وتتضمن خططاً لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والقدرات في مجال العدالة والإصلاحات، والإطار القانوني والسياسي العام اللازم لتشغيل قوات الأمن التابعة له، بما في ذلك إقامة آليات للحوكمة والفرز والرقابة؛ (د) العمل بوصفه مركز الأمم المتحدة لتنسيق المبادرات الرامية إلى مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، بما في ذلك عملية كمبالا؛ (هـ) تكوين قدرة فعالة داخل المكتب على رصد وتعزيز حماية حقوق الإنسان في الصومال،

بالتنسيق مع مفوضية حقوق الإنسان والخير المستقل لمجلس حقوق الإنسان؛ وتنمية قدرة الحكومة الاتحادية الانتقالية على معالجة مسائل حقوق الإنسان ودعم الفريق العامل للعدالة والمصالحة في مكافحة الإفلات من العقاب؛ (و) كفالة احترام المساواة بين الجنسين وتعزيزها وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وخطة عمل الأمين العام المكونة من سبع نقاط بشأن بناء السلام المراعي للاعتبارات الجنسية؛ (ز) كفالة استمرار الرصد والإبلاغ عن حالة الأطفال في الصومال. بموجب قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)؛ (ح) تنسيق جميع الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في الصومال، ووضع نهج متسق ومتكامل لجميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة في الصومال وتعبئة الموارد من أجل الانتعاش الفوري والتنمية الاقتصادية الطويلة الأجل في الصومال، بالتنسيق مع سائر مكاتب ووكالات الأمم المتحدة؛ (ط) إنشاء وجود في الصومال يكون أطول بقاء ومتناميا، وبخاصة في مقديشو، بما يتماشى مع الظروف الأمنية.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٧٦ - يواصل المكتب، وفقا لولايته، إقامة شراكات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف بهدف كفالة وحدة الجهود الدولية بشأن الصومال. وتقدم البعثة في معظم جوانب ولايتها، التوجيه الاستراتيجي والسياسي، وتعمل بمثابة منظم للاجتماعات، دعما للسلطات الوطنية مع التعاون الوثيق في الوقت ذاته مع الجهات الفاعلة الأطول أجلا التي لديها الخبرة والولاية وقاعدة الموارد اللازمة لتنفيذ الأنشطة التشغيلية.

٧٧ - ويشمل فريق كبار المسؤولين بالأمم المتحدة للسياسات المعني بالصومال، الذي يرأسه الممثل الخاص، مدير مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة، وممثلين عن فريق الأمم المتحدة القطري، وحسب الاقتضاء، قيادة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويجتمع فريق كبار المسؤولين للسياسات ليضع توجيهات السياسة العامة للأمم المتحدة في الصومال بشأن الأنشطة السياسية والأمنية والإنمائية والإنسانية. كما يعقد المكتب السياسي اجتماعات وحدة التخطيط المشتركة من أجل تيسير ورصد تنفيذ إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل. وتشارك البعثة في مجلس استراتيجية الأمم المتحدة لمساعدة الصومال، وتنسيق الدعم الدولي للجنة التنفيذية للصوماليين ومجموعة المانحين للصومال حيث يشرف هؤلاء جميعا على تنفيذ الاستراتيجية. ويشارك المكتب السياسي بنشاط في الاجتماعات الأسبوعية لفريق الأمم المتحدة القطري وفريق إدارة الأمن.

٧٨ - وضماناً لتقديم الأمم المتحدة الدعم الأمثل للعملية الدستورية، يقوم فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال بتشغيل وحدة مشتركة للشؤون الدستورية يشترك فيها موظفو المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في موقع العمل. ويستمر عملها لما بعد المرحلة الانتقالية. وعملاً بطلب مجلس الأمن وضع نهج متكامل، يعمل المكتب على استكشاف آفاق تعزيز التعاون مع الفريق القطري من خلال إنشاء وحدات إضافية مشتركة أو مشاركة في مكان واحد تكون معنية بمسائل كمكافحة القرصنة، وسيادة القانون.

٧٩ - وإثر إدماج جميع المهام الإدارية ومهام الدعم من مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال إلى مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وأصل المكتبان تعزيز التعاون من خلال اشتراك موظفي قسم إدارة دعم المعلومات ومكتب الإعلام والمكتب السياسي وأقسام السلامة والأمن بمكتب دعم البعثة في نيروبي، في موقع عمل مشترك. وفي أوائل عام ٢٠١٢، خصص مكتب دعم البعثة خلية معنية بتقديم الدعم للمكتب السياسي في مجالي التخطيط والعمليات. ويجري بحث زيادة التعاون من أجل تيسير توثيق التفاعل والتنسيق بين الأهداف السياسية والعسكرية/الأمنية كجزء من جهود السلام وتحقيق الاستقرار.

٨٠ - وفي إطار الاستراتيجية الإقليمية المشتركة الموقعة بين المكتب السياسي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والبعثة، عززت المنظمات الثلاث تعاونها في مختلف المجالات، ولا سيما في مجال تقديم الدعم إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية وتنفيذ الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار في الصومال، وتعبئة الموارد وتقديم الدعم إلى مكتب الممثل السامي للاتحاد الأفريقي. ويجتمع رؤساء المنظمات الثلاث على أساس منتظم من أجل رصد الاستراتيجية المشتركة وتنفيذ خريطة الطريق.

٨١ - وتواصل اللجنة الأمنية المشتركة التي يضطلع المكتب السياسي بأمانتها، تنسيق جميع أنشطة قطاع الأمن والعدالة بين السلطات الصومالية ووكالات الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمنظمات الدولية والبلدان المانحة. وظلت اللجنة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، تعقد اجتماعاتها في مقديشو. وتقدم ثلاثة أفرقة تقنية عاملة رئيسية الدعم إلى اللجنة وهي: (أ) الفريق العامل العسكري المعني بالجوانب التقنية ويضطلع بتنسيق جميع أشكال الدعم المقدم إلى قوات الأمن الوطنية بما في ذلك الاحتياجات التدريبية، التي شكلت لها لجنة فرعية مخصصة؛ (ب) فريق الشرطة العامل المعني بالجوانب الفنية الذي يتألف من البعثة وقوة الشرطة الصومالية والمكتب السياسي ومن

الشركاء الدوليين؛ (ج) الفريق العامل الفني لشؤون العدالة والإصلاحات الذي تم تدشينه في شباط/فبراير ٢٠١٢ بقيادة وحدة حقوق الإنسان التابعة للمكتب السياسي. وتقوم وكالات الأمم المتحدة (ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة) بتنسيق شؤون البرمجة مع البعثة. ويعمل الفريق العامل الفني لشؤون العدالة والإصلاحات على أساس المعايير الدولية والوطنية لحقوق الإنسان. وفي حين أنه يساهم في مبادرات قطاع الأمن، فهو يحافظ على تميزه عن القطاع الأمني من أجل الحفاظ على استقلال القضاء والفصل بين السلطات.

٨٢ - ويرأس مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال مجموعة نيروبي القطاعية المعنية بتنسيق أنشطة مكافحة القرصنة والتي من خلالها يقدم التوجيه السياسي ويكفل تنسيق الجهود فيما بين وكالات الأمم المتحدة والجماعات الدولية والإقليمية. ويجري تيسير الاشتراك مع المجتمع الدولي في المقام الأول عبر فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال. ويتم تنسيق ذلك العمل بشكل وثيق مع إدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة وعملية الوعي المشترك وتفادي التضارب التي تقودها المملكة المتحدة/الاتحاد الأوروبي. كما يتولى المكتب السياسي رئاسة الفريق العامل التقني المخصص المعني بمكافحة القرصنة، الذي يتولى تنسيق تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء التي يوجد لها مقر في نيروبي. وتتم المشاركة الإقليمية في المقام الأول من خلال لجنة المحيط الهندي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبرامج الدعم الممولة من الاتحاد الأوروبي. ويقود المكتب أيضا عملية رسائل الدعوة إلى مكافحة القرصنة بالصومال من خلال إطلاق حملة في سائر أرجاء البلد وعلى نطاق منظمات كينيا في الشتات.

٨٣ - وتعمل وحدة حقوق الإنسان عن كثب مع السلطات الصومالية في مقديشو والمناطق وكذلك مع بعثة الاتحاد الأفريقي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن مسائل حماية المدنيين والاحتجاز والعنف ضد المرأة والمسائل المتعلقة بسيادة القانون. ويشمل هذا التعاون الاضطلاع بأنشطة برنامجية مشتركة والدعوة وتبادل المعلومات والمشاركة في مجموعة الحماية، والأفرقة العاملة التابعة لها التي يعترف بها بوصفها المحافل المناسبة لمواصلة التنسيق والتكامل. وعملت الوحدة عن كثب مع شرطة الاتحاد الأفريقي والبعثة على وضع إجراءات تشغيل موحدة لتنظيم أداء نظام الشكاوى.

٨٤ - ويشارك المكتب السياسي في الفريق المتخصص في الشؤون الجنسانية التابع لفريق الأمم المتحدة القطري الذي يجتمع شهريا تحت قيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويسر

الاجتماع تبادل المعلومات بشأن أحوال المرأة الصومالية ويعمل بمثابة منتدى للعمل المشترك في مجال الدعوة للمساواة بين الجنسين في الصومال.

٨٥ - وفي مجال حماية الطفل، يقوم المكتب بتنسيق الأنشطة التي يضطلع بها لدعم فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل بالتعاون الوثيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وشركاء الفريق القطري والبعثة، ويقود الاجتماعات التنسيقية الشهرية للفريق العامل المعني بالرصد والإبلاغ على الصعيد التقني بالتعاون مع اليونيسيف. وعلاوة على ذلك، تتبادل البعثة المعلومات عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال مع فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا.

٨٦ - ويشارك المكتب السياسي في رئاسة اجتماعات فريق الصومال لدعم وسائط الإعلام المؤلف من المجتمع الدولي ومكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي وأصحاب المصلحة الآخرين، لتنسيق الدعم المقدم إلى وسائط الإعلام الصومالية. وقام الفريق، من خلال العمل مع مجموعة من الشركاء، بوضع استراتيجية لدعم وسائط الإعلام للصومال ستنفذ في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. كما يرأس المكتب السياسي الفريق العامل الدستوري المعني بتوعية الجمهور ومشاركته، وظل يقوم بتنسيق الحملة الإعلامية بشأن الدستور المؤقت مع المنظمات غير الحكومية الشريكة والجهات المانحة الرئيسية. ويشارك المكتب السياسي في الاجتماعات الدورية لفريق الأمم المتحدة الإعلامي الذي يتألف من موظفي إعلام من فريق الأمم المتحدة القطري بالإضافة إلى اجتماعات تعقد أسبوعياً مع البعثة ومكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي.

٨٧ - وما زال المكتب السياسي يرأس فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال، وهو فريق يضم ما يزيد عن ٤٠ بلداً ومنظمة إقليمية بما فيها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي لمناقشة سبيل المضي قدماً في الصومال.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٢

٨٨ - أدى الالتزام المتزايد من جانب معظم أصحاب المصلحة في عام ٢٠١٢ إلى نهاية المرحلة الانتقالية في الصومال بنجاح في عام ٢٠١٢. وعقدت سلسلة من الاجتماعات على مستوى المسؤولين الرئيسيين في الأطراف الموقعة على خريطة الطريق (رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية ورئيس البرلمان ورؤساء كل من "بونتلاندا" و "غالمدوغ" وأهل السنة والجماعة)، للإعلان عن نهاية الفترة الانتقالية. وعقد المؤتمر الدستوري التشاوري الوطني الأول في غاروي "بونتلاندا" في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (مؤتمر غاروي الأول)، واتفق المشاركون على مبادئ غاروي التي تحكم وضع الصيغة النهائية للعملية الدستورية،

وتحدد هيكل برلمان اتحادي تم إصلاحه لما بعد المرحلة الانتقالية. وأكد مؤتمر غاروي الثاني (غاروي الثاني) المعقود في شباط/فبراير ٢٠١٢ على المبادئ المتفق عليها في مؤتمر غاروي الأول ووضعها موضع التنفيذ. وتوصل إلى توافق في الآراء بشأن طرائق اعتماد الدستور المؤقت وتشكيل البرلمان الاتحادي الجديد المؤلف من مجلسين؛ والهيكل الاتحادي للصومال، بما في ذلك وضع مقديشو؛ وهيكل السلطة التنفيذية الاتحادية؛ وعناصر تصميم النظام الانتخابي. واتفق المؤتمر على وجوب تمثيل المرأة في البرلمان والمؤسسات الأخرى بنسبة ٣٠ في المائة على الأقل.

٨٩ - وقدم المسؤولون الصوماليون عن الصياغة مساهمة كبيرة في اللجنة الاتحادية المستقلة للدستور ولجنة الخبراء. وقدم المشروع إلى المسؤولين الرئيسيين في نيسان/أبريل ٢٠١٢. وأقرت الجمعية التأسيسية الوطنية الدستور المؤقت في ١ آب/أغسطس ٢٠١٢ بأغلبية كبرى من أعضاء/مندوبي الجمعية البالغ عددهم ٨٢٥ عضوا/مندوبا.

٩٠ - وتواصل إحراز التقدم. ففي ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢، تم انتخاب البرلمان الاتحادي الجديد وأدى اليمين الدستورية ٢١٥ من أصل ٢٧٥ عضوا بالبرلمان (٧٨ في المائة)، وتم انتخاب رئيس جديد للبرلمان (السيد محمد شيخ عثمان جوارى) في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى جانب نائبين للرئيس. وشارك قرابة ٢٣٠ عضوا من أعضاء البرلمان في التصويت في مقديشو. وتم تشكيل القوام الكامل لمجلس النواب البالغ ٢٧٥ عضوا في أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

٩١ - وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، قام البرلمان الاتحادي الجديد بانتخاب رئيس الصومال الجديد. وأدى السيد حسن شيخ محمود، وهو أكاديمي سابق وممارس في مجال التنمية اليمينية لولاية مدتها أربع سنوات، وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ تم تعيين السيد عبدي فرح شيردون رئيس وزراء البلاد الجديد.

٩٢ - بيد أن الأشهر التي سبقت نهاية المرحلة الانتقالية قد شأها الشلل الذي أصاب البرلمان الاتحادي الانتقالي الصومالي في أوائل عام ٢٠١٢. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، سعت مجموعة من البرلمانيين إلى الإطاحة برئيس البرلمان الحالي السيد شريف حسن شيخ عدن، ورفضت عملية غاروي التشاورية الدستورية الوطنية، وطالبت بأن تجرى الانتخابات لمنصب الرئيس في ٣٠ نيسان/أبريل عوضا عن إجرائها في آب/أغسطس ٢٠١٢. وأعلن رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية، ومجلس الوزراء ولجنة الأمن الوطني، أن العملية غير قانونية وأيدهم في ذلك كل من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وأصحاب المصلحة الإقليميين الآخرين. ولم تحقق الجهود التي بذلها المكتب السياسي والهيئة الحكومية الدولية والاتحاد

الأفريقي للوساطة في الأزمة البرلمانية سوى نتائج محدودة. وفي أوائل أيار/مايو ٢٠١٢، أصدر كل من المكتب والهيئة وبعثة الاتحاد الأفريقي رسالة مشتركة حذروا فيها المفسدين المحتملين في عملية السلام من تدابير صارمة. وقد كان لحالة الشلل التي أصابت البرلمان الاتحادي الانتقالي آثار خطيرة على سن التشريعات وغير ذلك من العناصر الحاسمة في تنفيذ خريطة الطريق - وتم تعليق كل من اعتماد الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار والتشريعات التي تتيح تعديل الميثاق الاتحادي الانتقالي لإنهاء المرحلة الانتقالية في آب/أغسطس ٢٠١٢، لعدة أشهر.

٩٣ - وبالرغم من المأزق البرلماني، تواصلت الجهود لإنهاء الفترة الانتقالية واجتمع الموقعون الرئيسيون على خريطة الطريق مرة ثانية في غالكايسو في "بونتالاند" في آذار/مارس ٢٠١٢. وفي أديس أبابا، في أيار/مايو ٢٠١٢ حيث توصلوا إلى اتفاق بشأن عدد من المسائل الخلافية بما في ذلك النقاط المعلقة في مشروع الدستور المؤقت. واتفقوا على جدول زمني منقح لتنفيذ المهام الرئيسية في خريطة الطريق، مع الإبقاء على الموعد النهائي لإنهاء المرحلة الانتقالية في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢. وثمة اتفاق رئيسي آخر توصل إليه كبار المسؤولين في الاجتماع الذي عقد في نيروبي في ٤ و ٥ آب/أغسطس تمثل في ضرورة إصدار مراسيم رئاسية للتصدي للمعوقات الناتجة عن حالة الجمود في البرلمان.

٩٤ - وفي الوقت نفسه، واصلت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إعادة تأكيد التزامهما بالقضية الصومالية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، عقد فريق الاتصال الدولي جلسته الحادية والعشرين في جيبوتي حيث أكد جميع الشركاء على ضرورة انتهاء المرحلة الانتقالية في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢. كما ناقش فريق الاتصال الدولي خيارات إصلاح المنتدى من أجل تعزيز فعاليته. وفي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، أتاح مؤتمر لندن بشأن الصومال، الذي عقد على مستوى رؤساء الدول، فرصة لدعم عملية السلام. وفي ٣١ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، استضافت حكومة تركيا مؤتمر اسطنبول الثاني رفيع المستوى بشأن الصومال، الذي تناول إنهاء الفترة الانتقالية والإدارة السياسية بعد ذلك. وأضافت هذه الاجتماعات زخماً إضافياً لعملية السلام، من خلال القيام، من بين أمور أخرى، بالتأكيد مجدداً على تضامن المجتمع الدولي مع شعب الصومال. كما أصدرت البعثة تقارير مرحلية فصلية حول خريطة الطريق سلطت الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ جميع مهام خريطة الطريق والإجراءات التصحيحية اللازمة في حالة وجود معوقات.

٩٥ - وأذن مجلس الأمن في قراره ٢٠٣٦ (٢٠١٢) للاتحاد الأفريقي زيادة قوام البعثة من ١٢ ٠٠٠ فرد إلى ١٧ ٧٣١ فرداً من الأفراد النظاميين، ووسع مجموعة عناصر

الدعم اللوجستي المقدم من الأمم المتحدة للبعثة. وقد عملت تلك الإجراءات على مساعدة البعثة على تحقيق استقرار الحالة الأمنية في مقديشو وإحضار المزيد من الأراضي لسيطرة الحكومة. وعمل المكتب السياسي وشركاؤه على النهوض بالعملية السياسية تمشيا مع التقدم العسكري المحرز في الميدان من خلال إجراء مشاورات منتظمة مع المنظمات الإقليمية والجهات الصومالية المعنية، بما فيها تلك الموجودة في المناطق المستعادة.

٩٦ - وفي آذار/مارس ٢٠١٢، اجتمعت منظمات المجتمع المدني في عنتبي وكررت تأكيد التزامها باتفاق كمبالا ومبادئ مؤتمر غاروي الأول والثاني وبالعامل مع جميع الأطراف لإنهاء الفترة الانتقالية بنجاح. وشكّلت الوفود تحالف المجتمع المدني الصومالي ليكون بمثابة المحاور الأساسي في عملية خريطة الطريق.

٩٧ - وفي إطار خطة الحكومة الاتحادية الانتقالية المتعلقة بالمصالحة وتحقيق الاستقرار، عمل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال مع الحكومة على توسيع نطاق عملية السلام السياسية من خلال طرح مبادرات متعددة للمصالحة. وبتكثيف المشاركة مع الكيانات الإقليمية، ولا سيما "صوماليلاند" و "بونتلاند" و "غالمدوغ" وهيمان وهيب، دأب المكتب السياسي على إسداء المشورة إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية بشأن سبل توطيد الدعم المقدم إلى هذه الإدارات الناشئة وتوسيع نطاق عملية المصالحة في المناطق المستعادة حديثا. ويجري أيضا استكشاف دور المرأة والزعماء الدينيين والشباب في النهوض بهذه العملية.

٩٨ - وأعلن في أيار/مايو ٢٠١٢ عن بدء حملة لتوجيه رسائل إلى الجمهور وتوعيته بوسائل إعلام متعددة عن المواضيع التي تتصل بما يتسم به الدستور المؤقت من طابع المشاركة والشرعية والشمول والشفافية وامتلاك الصوماليين زمام الأمور. وشملت تلك الحملة المتعددة الوسائط استخدام التلفزيون والإذاعة والمواد الإعلامية المطبوعة (من نشرات وملصقات ولوحات إعلانية) وشبكة الإنترنت. وشملت منافذ البث الإعلامي التلفزيون الوطني الصومالي وقناة يونيفرسال العالمية (Universal) ومحطات الإذاعة الصومالية التي تبث على موجات التضمين الترددي (FM) ومحطات الإذاعة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وكذلك أوساط الشتات الصومالي في مخيمات ومجتمعات اللاجئين في كينيا. وبالإضافة إلى إعلانات الخدمة العامة، تضمنت الحملة سلسلة برامج إذاعية عن المسائل الدستورية وبرامج في شكل مقابلات مع أصحاب المصلحة المعنيين في عملية التشاور بشأن الدستور المؤقت وإقراره وإنتاج فيلم وثائقي عنه.

٩٩ - وفيما يتعلق بجهود إدخال تحسينات على قطاع الأمن والحالة الأمنية، ساعد المكتب السياسي في عام ٢٠١٢، على إجراء عمليات تقييم شاملة لقدرات القطاع وتحديد ثغراته في

مختلف أنحاء الصومال. وقامت البعثة أيضا بصياغة الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار ودعم تنفيذها وساعدت في وضع منهاج تدريبي والشرطة. وبالعامل مع وكالات الأمم المتحدة وشركائها، أسهم المكتب السياسي في إعادة بناء الهياكل الأساسية الأمنية في البلد؛ وتم تدريب مئات الأفراد العسكريين وأكثر من ٦ ٠٠٠ شرطي وتجهيزهم ونشرهم ودفع مرتباتهم؛ وتم إصلاح عدد من مخافر الشرطة في جميع أنحاء مقديشو؛ وتم تشجيع إنشاء لجان تنسيق أمنية في الأقاليم والمقاطعات لتعزيز أمن المجتمعات المحلية؛ فيما يجري إدخال تحسينات على قطاع الأمن وإتاحة إمكانية اللجوء إلى القضاء. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تنشيط اللجنة الأمنية المشتركة وأفرقتها العاملة بتوفير أكثر من ١٠,٥ ملايين دولار للصندوق الاستثماري لمؤسسات قطاع الأمن الصومالية لمعالجة تنفيذ المشاريع السريعة الأثر. وأُخذت الخطوات الأولية لتنفيذ سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم الأمم المتحدة دعما إلى قوات أمنية غير تابعة لها، وستُعزز تلك الخطوات خلال عام ٢٠١٣.

١٠٠ - وزادت قوات الأمن الوطنية قوام قدرتها من أفراد الشرطة إلى نحو ١١ ٠٠٠ فرد في عام ٢٠١٢. ومع أن القطاع الأمني ما زال يواجه تحديات خطيرة، وبخاصة في إرساء قيادة وسيطرة قوية، فقد أُحرز تقدم في تعزيز القوات. وواصل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تمويل التدريب، فيما واصلت الولايات المتحدة وإيطاليا تمويل المرتبات. وتولى المكتب السياسي، بتنسيق وثيق مع الأطراف الفاعلة الدولية والإقليمية، تنسيق تدريب القوات. ووفر أيضا التوجيه لإنشاء آلية داخلية للإدارة، وشجع على إعادة هيكلة قوات الأمن الوطنية التي تتخذ من مقديشو مقرا لها. ودعم المكتب السياسي أيضا وضع مفهوم للعمليات يستهدف إمكانية إدماج جميع القوات المسلحة تحت قيادة وطنية. وأتاح العمل الذي اضطلع به المكتب السياسي لقوات الأمن الوطنية تحسين عملها مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على نحو ما مثله نموذج العمليات العسكرية المشتركة لبسط السيطرة على أفغويي التي نفذت في أيار/مايو ٢٠١٢.

١٠١ - وقدم المكتب السياسي مشورة ودعمًا حاسمًا للأهمية للاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في شتى مناحي بعثة التقييم التقني المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وفيما يتعلق بوضع المفهوم الاستراتيجي المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الذي مهد لاتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٠٣٦ (٢٠١٢) وتوسيع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

١٠٢ - وظل توحي الفعالية لدى إعادة إنشاء قوة الشرطة الصومالية وتدريبها وإعادة هيكلتها واستبقائها، عنصرا بالغ الأهمية في إصلاح قطاع الأمن في الصومال. فقد واصل مستشارو الشرطة لدى المكتب السياسي العمل بتعاون وثيق مع الجهات المانحة وغيرها من الشركاء الرئيسيين لتقديم الدعم إلى السلطات الصومالية في بناء قدرات الشرطة الوطنية الصومالية. وسعى إلى تحسين مستوى الشفافية والمساءلة في كشف مرتبات الشرطة الوطنية، بدأ المكتب السياسي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام وقوة الشرطة الوطنية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بتنفيذ مشروع عن وضع قاعدة بيانات الاستدلال البيولوجي لتسجيل ٦٠٠٠ شرطي صومالي. وأجرى المكتب السياسي كذلك تقييما لتكاليف إصلاح مخافر الشرطة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الاتحادية الانتقالية. وقدّم المكتب إلى قوة الأمن الوطنية، من خلال الصندوق الاستئماني لقطاع الأمن، مجموعة متنوعة من المركبات واللوحستيات ومعدات الاتصالات، مما أسهم في تحسين قدراتها التنفيذية.

١٠٣ - وفيما يتعلق بإدارة شؤون المقاتلين السابقين ("المنشقين")، نظم المكتب السياسي في مقديشو في آذار/مارس ٢٠١٢، اجتماعا استشاريا لمدة يومين لتحديد النهج والأدوار والإجراءات المتعلقة بإدارة شؤون المقاتلين السابقين. وشهدت تلك المشاورات مشاركة الحكومة الاتحادية الانتقالية والمكتب السياسي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية والجهات المانحة والمجتمع المدني. وأعيد تشكيل اللجنة التقنية المشتركة بين الوزارات التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية للعمل مع المجتمع الدولي. ويعكف المكتب السياسي على تيسير إنشاء أمانة تقنية لدعم اللجنة.

١٠٤ - وفيما يتعلق بتنسيق جهود مكافحة القرصنة، ابتكر المكتب السياسي في عام ٢٠١١ نهجاً أشمل لتنسيق وتوجيه الأنشطة التي تضطلع بها حكومة الصومال والكيانات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة والأنشطة الثنائية التي تضطلع بها المجتمعات الإقليمية والدولية في مجال مكافحة القرصنة، بما في ذلك التراسل المتعلق بمكافحة القرصنة بهدف كبح تجنيد قراصنة محتملين. وتم توسيع نطاق حملة التوعية في عام ٢٠١٢ ليشمل مزيدا من المناطق في جنوب وسط الصومال وكذلك مخيمات اللاجئين في داداب. وقام المكتب السياسي بإنشاء مجموعة نيروبي وفريق عامل تقني معني بمكافحة القرصنة تولى، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، وضع ورقة عن اتساق الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال مكافحة القرصنة. وتعد مجموعة نيروبي اجتماعات منتظمة وتسنى لها أن تضفي قدرا كبيرا من التناسق على أنشطة الوكالات المعنية. ولا يزال المكتب السياسي أيضا يعمل على إعادة

إرساء عملية كمبالا باعتبارها الآلية الرئيسية لتنسيق جهود مكافحة القرصنة التي تبذلها الحكومة الاتحادية الانتقالية وسلطات "بونتلاندا" و "صوماليلاندا" و "غلمودوغ".

١٠٥ - وفيما يتعلق بالرصد والإبلاغ وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، تم توقيع مذكرة تفاهم في أيار/مايو ٢٠١٢ بين مفوضية حقوق الإنسان والمكتب السياسي والحكومة الاتحادية الانتقالية، تشكّل أساس التعاون التقني بشأن حقوق الإنسان. وقد انصب اهتمام البعثة على تقديم الدعم للجهود التي تبذلها السلطات الوطنية لوضع خطة وآلية لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل ودعم التعامل مع سائر آليات حقوق الإنسان، ولا سيما الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وتم تعزيز نظم الحماية الوطنية ببناء قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك في "صوماليلاندا" و "بونتلاندا"، من خلال الأعمال التحضيرية لإنشاء مؤسسة وطنية في مقديشو. وحُدّد عدد من العقوبات الرئيسية التي تعترض حقوقاً رئيسية، كالحق في الانتصاف وإمكانية اللجوء إلى القضاء، والحق في محاكمة عادلة، والحق في الحرية، وفي ظروف احتجاز إنسانية. وبناء على ذلك، قام المكتب السياسي بتدريب مسؤولي وزارة العدل وحرس السجون والمحامين والقضاة العسكريين والمحامين التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومنظمات المجتمع المدني. كما قام المكتب السياسي بتشجيع إجراء مناقشة عن توثيق الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، من أجل التوعية بالنهج والنماذج المتبعة. وبالإضافة إلى ذلك، جرت توعية المجتمع المدني بالجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان من الدستور المؤقت. وعلاوة على ذلك، أجرت البعثة تدريباً في مجال حقوق الإنسان لصالح البلدان المساهمة بقوات للبعثة ويسرت إيفاد بعثتين للخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال.

١٠٦ - وتواصل الحوار ووضع خطط العمل للتصدي للانتهاكات حقوق الطفل. فقد أشرك المكتب السياسي الحكومة الاتحادية الانتقالية في مسائل حماية الطفل مما أسفر عن تعيين منسقين رفيعي المستوى. وبفضل جهود التعاون بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والأمم المتحدة، تسنى وضع خطة عمل للتصدي لتجنيد واستخدام الأطفال الجنود وقتلهم وتشويههم في النزاعات المسلحة. وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة والتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة، عزّز المكتب السياسي الرصد والإبلاغ الشاملين، بما في ذلك تقديم تقارير كل شهرين عن بلدان محددة إلى مجلس الأمن وفريقه العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٩٩٨ (٢٠١١).

١٠٧ - وفيما يتعلق بقضايا المرأة والسلام والأمن، دأب المكتب السياسي على كفالة أن تشكّل تلك القضايا جزءاً لا يتجزأ من تنفيذ خريطة الطريق. فقد يَسَّرَت البعثة تنظيم حلقتي عمل لتبادل المعلومات عن تنفيذ خريطة الطريق لصالح ممثلات المجتمع المدني من النساء الصوماليات. ولأجل الإسراع في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتنسيقه على الصعيد الإقليمي، جرى تأهيل ٤٠ امرأة من منطقة القرن الأفريقي الكبرى للمشاركة بفعالية في عمليتي بناء السلام وتحقيق الاستقرار خلال البعثة رفيعة المستوى بعنوان "المرأة تبني السلام"، التي أوفدت إلى هرجيسة في الفترة من ١٠ إلى ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٢. ومن خلال جهود كسب التأييد لدى سفيرات الاتحاد الأفريقي، ساعد المكتب على إعلاء أصوات الصوماليات وإبراز احتياجاتهن في مؤتمر لندن. وبفضل تضافر الجهود المشتركة لمقر الأمم المتحدة والمكتب السياسي خلال اجتماع غاروي الاستشاري الدستوري الثاني، تم التوصل أيضاً في شباط/فبراير ٢٠١٢ على النحو المذكور أعلاه، إلى اتفاق على أن يكون تمثيل المرأة بنسبة ٣٠ في المائة في المؤسسات الانتقالية الرئيسية والجمعية التأسيسية الوطنية والبرلمان الاتحادي الجديد. وفي آذار/مارس ٢٠١٢، قدّم دعم تقني بشأن توضيح دور المرأة في إنهاء المرحلة الانتقالية، ومذكرة توجيهية بشأن تنفيذ تخصيص حصة ٣٠ في المائة، خلال مؤتمر منظمات المجتمع المدني الذي عُقد في عنتبي. وأسفر ذلك عن إصدار بيان للمجتمع المدني في الصومال يراعي المنظور الجنساني ويحدّد دور المرأة وتمثيلها بنسبة ٣٠ في المائة تحديداً واضحاً؛ وعن وضع مجموعة مبادئ المجتمع المدني المراعية للمنظور الجنساني بشأن عملية اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية الوطنية والبرلمان الاتحادي والتجمعات التشاورية النسائية. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٢ فقط، تلقى موظفو بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من بوروندي وأوغندا وسيراليون تدريباً على المسائل الجنسانية ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عمليات حفظ السلام في إطار تدريب الأمم المتحدة الإلزامي السابق للنشر.

١٠٨ - وفيما يتعلق بوسائل الإعلام وتعزيز السلام والأمن والمصالحة الوطنية، قدم المكتب السياسي الدعم إلى وزارة الإعلام، بالإضافة إلى الدعم الإعلامي المتعلق بالعملية الدستورية، بتجهيز غرفة إعلامية بهدف تحسين عقد المؤتمرات الصحفية والاتصال الإعلامي. وقام المكتب السياسي، بالعمل مع مجموعة من مختلف شركاء فريق الصومال لدعم وسائل الإعلام، بوضع استراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ لتقديم الدعم لوسائل الإعلام الصومالية وحرية التعبير. ووسّع المكتب السياسي أيضاً وجوده في وسائل التواصل الرقمي، بما في ذلك إنشاء مدونة إلكترونية عن القيادة، ومدونة أخرى صغيرة على (موقع تويتر Twitter) وزاد من أوجه وجوده على شبكة الإنترنت لرصد ما يجري من مناقشات عن الصومال وشرح الأعمال التي تضطلع بها البعثة لمكافحة التضليل الإعلامي. وقد أتاحت تلك الجهود التي

بدأت في منتصف عام ٢٠١٢، للممثل الخاص للأمين العام وكبار موظفي المكتب السياسي، زيادة وصول رسائل المكتب إلى الجمهور المستهدف وإضفاء طابع الإلحاح عليها والمشاركة في حوار نشط ومتواصل عن المسائل والتطورات السياسية الرئيسية.

١٠٩ - وعقب إنشاء الإطار الاستراتيجي المتكامل في عام ٢٠١١، قام المكتب بإصدار تقارير رصد نصف سنوية عن المهام المتكاملة. وبدأت البعثة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، عملية دمج ذلك الإطار واستراتيجية الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في إطار وحيد للمعونة من أجل كفالة الأخذ بنهج أكثر اتساقاً يراعي حالة النزاع ويستند إلى مبادئ، تسترشد به جميع مبادرات الأمم المتحدة في الميدان. وعقب تعيين قيادة صومالية جديدة، وُضعت خطة مؤقتة مدتها ٢٥٠ يوماً لتقديم الدعم لسياسة الرئيس ذات الركائز الست عن قطاع الأمن والحكم الرشيد وسيادة القانون والتنمية الاقتصادية وسبل المعيشة وتقديم الخدمات ووحدة الصومال وسلامة أراضيه.

١١٠ - كما يَسَّرَت البعثة إجراء مناقشات بين مختلف الأقسام ضمن المكتب السياسي ووكالات فريق الأمم المتحدة القطري لاستجلاء مجالات التعاون المحتمل كالدعم البرلماني وإصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون والأمن البحري وما يتصل بذلك من تحليل.

١١١ - وقدم المكتب السياسي الدعم للجهود التي يبذلها فريق الأمم المتحدة القطري الرامية إلى زيادة التوعية بأوجه نقص التمويل اللازم للأنشطة الإنسانية لدعم عملية النداء الموحد وحافظ على عقد اجتماع فصلي للمنظمات غير الحكومية مع الممثل الخاص للأمين العام، أتاح للمنظمات غير الحكومية الإعراب عما يساورها من شواغل إزاء المسائل السياسية والإنسانية ومسائل أخرى. وقدم المكتب السياسي الدعم لخطة الحكومة الاتحادية الانتقالية بشأن المصالحة وتحقيق الاستقرار عن طريق التحضير لعقد اجتماعات تشاورية متعددة مع الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية وتولى إدارة المناقشات مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لتحديد أوجه التآزر في مجالات تحقيق الاستقرار والانتعاش في المناطق المستعادة حديثاً في جنوب وسط الصومال.

١١٢ - واضطلع المكتب بعملية تشاورية في عام ٢٠١٢ مع جميع الشركاء، بمن فيهم فريق الأمم المتحدة القطري وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وعدد من الدول الأعضاء لتقييم مواطن قوة البعثة ومزاياها النسبية، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين. وألقت تلك المشاورات الضوء بوجه خاص على ضرورة قيام المكتب ببناء قدرته على التحليل في المجالين السياسي و قطاع الأمن على حد سواء، وتعزيز وجوده في العمليات الميدانية لمواصلة مشاركته مع السلطات الحكومية

المحلية والناشئة، في مجالات نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وإدارة شؤونهم، وضرورة زيادة التركيز على إتاحة إمكانية اللجوء إلى القضاء، في نطاق سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن. وقد تعززت العملية بتنظيم معتكف لكبار المسؤولين الإداريين بالمكتب السياسي جعل ولاية البعثة متماشية مع قدراتها لضمان كونها "أصلح للغرض" في عام ٢٠١٣. واتخذ المكتب السياسي تدابير فورية لمعالجة القضايا الناشئة في حدود الموارد المتاحة، في حين أشار إلى أنه سيكون من اللازم مواصلة مواءمة مهام البعثة من جديد في سياق الاستعراض الاستراتيجي.

١١٣ - وفي ظل التطورات السياسية والأمنية الكبيرة التي شهدتها الصومال على أرض الواقع، أعلن الأمين العام في آب/أغسطس ٢٠١٢، عن بدء استعراض استراتيجي لاستراتيجية الأمم المتحدة ووجودها في البلد بهدف تقديم دعم فعال لعملية توطيد السلام في الفترة الانتقالية حتى عام ٢٠١٦. وسيوصي الاستعراض بالخيارات المتاحة لوضع نهج استراتيجي متكامل ومتسق لأنشطة الأمم المتحدة وتشكيلتها في الصومال، لتحقيق أهداف من بينها توسيع نطاق وجودها في البلد وتعزيز التعاون بين جهاتها الفاعلة ومع الاتحاد الأفريقي. وقد طلب مجلس الأمن في قراره ٢٠٦٧ (٢٠١٢) إلى الأمين العام أن يقدم نتائج الاستعراض كخيارات، إلى المجلس بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

١١٤ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، قام المكتب السياسي بنقل مقر البعثة، بما في ذلك مكتب الممثل الخاص للأمين العام وموظفين أساسيين، إلى مقديشو. وبذلك أصبح عدد الموظفين العاملين في الصومال ٣٨ موظفا (٣٨ في المائة). فهناك ١٢ موظفا في مقديشو و ١٤ في غاروي، "بونتلاندي"، و ١٢ في هرجيسة، "صوماليلاند". ومن المقرر أن يتم إيفاد ١٣ موظفا إضافيا إلى مقديشو بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، لتصبح نسبة مجموع الموظفين المنقولين ٥١ في المائة. ورهنا بالظروف الأمنية والعوائق اللوجستية، سيواصل المكتب السياسي تدريجيا نقل مركز وجوده من نيروبي إلى مقديشو بنقل موظفين إضافيين. وسيواصل من تبقى من الموظفين في مكتب نيروبي، تنسيق الجهود مع المجتمع الدولي بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، وسيُنقلون إلى الصومال على أساس التناوب. وسيواصل المكتب السياسي تقديم الدعم الاستشاري إلى سلطات الصومال بالاستعانة بموظفيه في نيروبي ومقديشو وغاروي وهرجيسة.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٣

العنصر ١: بذل المساعي الحميدة والمصالحة الوطنية

١١٥ - تزامنا مع بدء فترة انتقالية جديدة في عملية بناء السلام، لا تزال البيئة السياسية في البلد متوترة ومعقدة. وستواصل بروز جهات فاعلة جديدة وديناميات جديدة للسلطة عندما تتخذ الأطراف الفاعلة السياسية في الصومال لنفسها مواقع جديدة تأهبا لتولي أدوار سياسية مرموقة في مرحلة ما بعد الفترة الانتقالية. وستواصل البعثة، من خلال مساعيها الحميدة، إشراك جميع الأطراف المعنية في محاولة لتسوية خلافاتها أو احتوائها، لكي لا تؤثر سلبا على عملية توطيد السلام.

١١٦ - وسيواصل المكتب السياسي، في إطار نهج منظومة الأمم المتحدة المتكامل، تقديم المساعدة للصومال في إنشاء مؤسسات الدولة القادرة على الاضطلاع بوظائفها والتكفل بها. وسيدعم العملية السياسية بتقديم الدعم إلى البرلمان وإعمال الدستور المؤقت وتشكيل إدارات محلية وإقليمية جديدة والتفاوض بشأن علاقة الوحدات الإقليمية بالسلطة المركزية. وستواصل توجيه الدعوة إلى المكتب السياسي وشركائه الإقليميين، على غرار ما حدث خلال العملية الانتقالية، للتوسط بين الأطراف، بما في ذلك معالجة خلافات متعددة في وقت واحد.

١١٧ - وسيضعف المكتب السياسي، بالاستعانة بموظفيه للشؤون المدنية، جهوده الرامية إلى تقديم الدعم للمصالحة الوطنية والتوعية من خلال طرح مبادرات بالتعاون مع الجهات الفاعلة من المجتمع المدني، بما في ذلك في المناطق المستعادة حديثا. وستواصل البعثة الاشتراك مع أوساط الأعمال الصومالية في عام ٢٠١٣، بالإشارة إلى ما يتمتع به ذلك القطاع من تأثير في الإسهام في اقتصاد السلام في البلد. وقد التمتت جماعة أهل السنة والجماعة، وهي أحد الموقعين الرئيسيين على خريطة الطريق التي لا تزال منقسمة على نفسها، من المكتب السياسي تيسير عقد اجتماعات للتوحيد بين فصائلها.

١١٨ - ولئن كان إدخال أي تعديلات على ولاية المكتب السياسي أو قدراته رهين بما يصدر عن الاستعراض الاستراتيجي الجاري من توصيات، فإن المكتب سيعمل على إعادة تنظيم الموارد المتاحة لزيادة أثر الجهود السياسية والمتعلقة بالشؤون المدنية إلى أقصى حد ممكن وتحسين رصدها وفهم السياق الصومالي. وستشمل تلك الأعمال مواءمة وظيفة الشؤون القانونية مع المهام السياسية وإعادة تحديد مواصفات مهام الشؤون المدنية لتشمل تزايد العمل مع المجتمعات المحلية، ونقل عدد إضافي من موظفي الشؤون السياسية والمدنية إلى الصومال.

وسيسهم تعزيز القدرة التحليلية ضمن وحدة التخطيط التابعة للبعثة، في زيادة جهود الرصد والوساطة السياسيين.

١١٩ - وفي عام ٢٠١٣، سينصب اهتمام البعثة على تقديم المساعدة التقنية في مجالات الأنشطة الدستورية عن طريق سن القوانين على الصعيد الاتحادي وصعيد الولايات ودعم البرلمان الاتحادية والإقليمية في ممارسة سلطتها لسن القوانين، واستعراض الدستور وتنقيحه ووضع إطار قانوني للانتخابات وتقديم المساعدة للدورات الانتخابية. وفي غضون ذلك، سيتولى المكتب السياسي تنسيق ومواءمة أنشطة توجيه الرسائل والتوعية وتنظيم حملة للثقيف المدني لتبديد المخاوف وزيادة التفاهم وإثارة الحماس للدستور المؤقت الجديد.

١٢٠ - وفي عام ٢٠١٣، ستواصل البعثة إشراك السلطات الصومالية وقادة المنظمات النسائية في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠)، بالإضافة إلى خطة عمل الأمين العام المؤلفة من سبع نقاط بشأن بناء السلام المراعي للمنظور الجنساني. وسيجري تعزيز الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع الرسمي على مشاركة المرأة في المصالحة الوطنية وعمليات بناء السلام، عن طريق التوعية وبناء القدرات، بطرق منها إقامة شراكات مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالنظر إلى إبرام مذكرة تفاهم بين الكيانين في أيار/مايو ٢٠١٢.

العنصر ٢: تعزيز مؤسسات قطاع الأمن الصومالية

١٢١ - سيواصل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال مساعدة حكومة الصومال في بناء مؤسسات قطاعي الأمن والعدالة. فاستراتيجية مكتب تطوير قطاع الأمن التابع للمكتب السياسي لعام ٢٠١٣ ستركز على (أ) تنسيق المساعدة الدولية في إطار اللجنة الأمنية المشتركة والخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار؛ (ب) تقديم الدعم التحليلي والاستشاري إلى الحكومة بما في ذلك الإدارات الإقليمية، فيما يتعلق بتطوير مؤسسات قطاع الأمن الصومالي، بما في ذلك دعم تنفيذ الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار؛ (ج) الإسهام، عن طريق اتباع نهج شامل بالعمل مع مكتب الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين، في بناء المؤسسات ضمن إطار عام لسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان؛ (د) تعزيز جهود تعبئة الموارد للصندوق الاستثماري لمؤسسات قطاع الأمن؛ (هـ) تتبع ورصد نتائج وآثار الدعم الدولي المقدم إلى المؤسسات الأمنية.

١٢٢ - وسيواصل المكتب السياسي، متابعة لجهوده الرامية إلى تعزيز فعالية عمليات قوة الشرطة الصومالية، بما في ذلك في "بونتلاندي" و "صوماليلاند"، تقديم التوجيه في مجال السياسات من أجل تعزيز قدرات وزارة الداخلية والأمن الوطني الصومالية. وسيتم

وضع خطط لنشر القوة إلى المناطق المستعادة حديثاً، في تعاون وثيق مع السلطات الصومالية وفي إطار خطط أوسع نطاقاً للجان أمن المقاطعات والأقاليم. وفي إطار شراكة مع الجهات الفاعلة الأخرى، ستعمل البعثة مع القوة على تدريب وتوجيه الشرطة مع التركيز بوجه خاص على المسائل الجنسانية وحقوق الإنسان وحماية الطفل وسيادة القانون والحكم الرشيد. وبالإضافة إلى ذلك، سيدعو المكتب السياسي المانحين الدوليين إلى مواصلة دفع مرتبات الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، للحد من خطر الانشقاق والانضمام لجماعات المعارضة المسلحة.

١٢٣ - وبناء على الطلب المقدم من حكومة الصومال إلى المكتب السياسي للحصول على دعمه لمعالجة تزايد حجم حالات المقاتلين السابقين ("المنشقين") عن جماعات المعارضة المسلحة، سيعمل المكتب السياسي على وضع نهج شامل عن طريق فرقة عمله المشتركة بين الوكالات المعنية بشؤون المقاتلين السابقين، التي تضم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبعثة الاتحاد الأفريقي إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية ومكتب المنسق المقيم والمانحين الثنائيين. وسيسهم ذلك العمل في مواصلة تقديم الدعم لجهود حكومة الصومال لوضع الأطر القانونية والسياسية اللازمة لكفالة الاستجابة في الأجلين المتوسط والطويل، بما في ذلك تعبئة الموارد. وسيواصل المكتب السياسي تولي زمام المبادرة في وضع نهج مشترك في إطار استراتيجية شاملة لدعم تحقيق أهداف الأمن المجتمعي. وسيكفل المكتب السياسي إنشاء نظام مشترك ومتسق ومتماثل لإدارة البيانات سابق لترح السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لتقديم الدعم لعملية الوساطة والتفاوض الجاريتين، وسيواصل بذل جهوده مع الشركاء لتيسير إنشاء لجنة حكومية معنية ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبناء قدراتها.

١٢٤ - وسيواصل المكتب السياسي أداء دوره باعتباره الهيئة التابعة للأمم المتحدة المعنية بتنسيق جهود المجتمع الدولي لمكافحة القرصنة وذلك بهدف الحد من عدد حوادث القرصنة وبناء قدرات الصومال على مكافحة القرصنة وتنسيق الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للقرصنة، بما في ذلك إعادة توفير أسباب كسب الرزق. وتتمثل الأولويات الرئيسية في تنسيق عمل وكالات الأمم المتحدة في المنطقة ومواءمته مع أعمال المنظمات الإقليمية والدولية المعنية، وتنفيذ عملية كمبالا التي تُعد الآلية الرئيسية للتنسيق وتبادل المعلومات عن مبادرات مكافحة القرصنة بالنسبة للسلطات الاتحادية والإقليمية الصومالية. وباستخدام موارد خارجة عن الميزانية، سيقوم المكتب السياسي على سبيل التجربة بإنشاء مكتب منسق إقليمي معني بالقرصنة وسيواصل مساعيه لتنظيم حملة للتوعية بمكافحة القرصنة، ونشر

رسائل إعلامية عن مكافحة القرصنة. وسيقدم الدعم السياسي إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يبذلانه من جهود لمعالجة الجوانب القانونية لبرنامج مكافحة القرصنة ودعم إجراء المحاكمات في المنطقة وترتيبات نقل المتهمين واحتجاز القراصنة المدانين.

١٢٥ - وسيجري تنظيم حملة إعلامية شاملة رصينة ووضع استراتيجية اتصال، على غرار جميع أنشطة المكتب السياسي، لمساندة الجهود المبذولة، دعماً لمؤسسات قطاع الأمن الصومالي، بما يشمل العلاقات مع وسائط الإعلام والدعوة والإنتاج والاتصالات الاستراتيجية.

العنصر ٣: تحسين احترام وتعزيز حقوق الإنسان وحماية الطفل

١٢٦ - سيواصل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، مدعوماً بمذكرة تفاهم رسمية بشأن التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، تقديم الدعم إلى حكومة الصومال في ما يتعلق ببناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك بشأن تطوير قطاعي الأمن والقضاء، فضلاً عن حماية المدنيين. وسيُقدّم الدعم لصياغة مختلف جوانب التشريع الجديد لحقوق الإنسان، بما في ذلك التصديق على المعاهدات الدولية، وإنشاء لجان لحقوق الإنسان، وكفالة أن يعمل الدستور المؤقت الجديد على تشجيع إضافة عنصر قوي لحقوق الإنسان، وأن ينشئ إطاراً لحماية تلك الحقوق. وستساهم البعثة في تقديم الدعم لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١١، الذي يشمل صياغة مختلف جوانب التشريعات الجديدة لحقوق الإنسان. وستستمر عملية رصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها.

١٢٧ - وسيعمل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، على تقديم الدعم لتطوير قطاع العدالة وسيادة القانون. بما في ذلك التشجيع على تحقيق عودة سريعة إلى نظامي الشرطة المدنية والعدالة، وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان الواجب التطبيق، بما في ذلك في المناطق التي تمت استعادتها من حركة الشباب. وسيقوم المكتب بالتعاون مع الشركاء في المجال الإنساني، بتشجيع الاضطلاع بمجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى تعميم مراعاة حقوق الإنسان في العمل الإنساني والتخفيف من أثر النزاع على المدنيين، وذلك عن طريق الاضطلاع بأنشطة الرصد والتوثيق والإبلاغ والدعوة على نحو يتسم بالاستقلال والحياد.

١٢٨ - وسيواصل المكتب العمل كمركز تنسيق لحماية حقوق الطفل في إطار عملية السلام عن طريق تقديم الدعم لتنفيذ خطة العمل المتعلقة بإطلاق سراح الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم، والقضاء على قتل الأطفال وتشويههم وغير ذلك من

الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل. وستضطلع البعثة بالشراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري، باستكشاف سبل العمل مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة دعماً لحماية الطفل. كما سيساعد المكتب حكومة الصومال على تعزيز السياسات والمؤسسات والآليات الوطنية المعنية بحماية الطفل.

١٢٩ - وسيتم تعزيز جميع هذه الأنشطة عن طريق القيام بحملة إعلامية قوية وتنفيذ استراتيجية للاتصالات تشتمل على إقامة علاقات مع وسائل الإعلام والاضطلاع بجهود التوعية والإنتاج والاتصالات الاستراتيجية.

العنصر ٤: تعزيز تنسيق الدعم الدولي

١٣٠ - سيواصل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال جهوده لكفالة التنسيق الفعال للدعم الدولي الذي يُقدَّم إلى الصومال، بما في ذلك تعبئة الموارد. وفي عام ٢٠١٣، ستركز البعثة على تعزيز التخطيط والمشورة والتنسيق على الصعيد الاستراتيجي في جميع القطاعات. وسيتم أيضاً تعزيز الآليات التي تعمل على تيسير السياسات الدولية بشأن الصومال عن طريق الاتفاق بين كل من مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وإعادة تنشيط اللجنة الأمنية المشتركة وفريق الاتصال الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، ستسعى البعثة لكفالة تولى الصومال مقاليد الأمور في جميع المنتديات في عام ٢٠١٣، مع تقديم الدعم التقني والاستراتيجي، حسب الحاجة.

١٣١ - ودعماً للنهج المتكامل الذي تتبعه الأمم المتحدة في الصومال، سيُدمج الإطار الاستراتيجي المتكامل واستراتيجية الأمم المتحدة لمساعدة الصومال في إطار واحد لتقديم المعونة بحلول تموز/يوليه ٢٠١٣. ومن شأن هذا الإجراء أن يكفل اتباع نهج أكثر اتساقاً يراعي ظروف النزاع ويستند إلى المبادئ ويتولى توجيه جميع تدخلات الأمم المتحدة. وستقوم الأمم المتحدة كتدبير مؤقت واستناداً إلى سياسة الرئيس الجديد ذات الدعائم الست، بتنقيح الإطار كي يصبح خطة مؤقتة مدتها ٢٥٠ يوماً للفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى حزيران/يونيه عام ٢٠١٣.

١٣٢ - وستستمر في عام ٢٠١٣، الدعوة بشأن الأمور الإنسانية والإنعاش وتحقيق الاستقرار والتنمية. وسيتم تيسير عقد اجتماعات بين الشركاء من المنظمات غير الحكومية والممثل الخاص لكفالة توفير الدعم للأعمال الإنسانية التي تضطلع بها البعثة. وسيضطلع مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال بتيسير تقديم الدعم للجهود التي تبذلها الحكومة لتحقيق الاستقرار وذلك عن طريق التنسيق وعقد اجتماعات تشاورية مع كيانات الأمم

المتحدة، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية.

١٣٣ - ويرد أدناه هدف مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال والإنجازات المتوقعة منه ومؤشرات الإنجاز.

الهدف: تعزيز السلام والأمن والمصالحة الوطنية في الصومال

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(د) تعزيز المؤسسات الوطنية المعنية بالحفاظ على النظام الدستوري والحكومة الرشيدة وحشد الدعم الدولي لحكومة غينيا - بيساو وتنسيقه بشكل فعال	(د) '١' ازدياد مشاركة ممثلي البرلمان والعسكريين والجمع المدني ووسائل الإعلام والقطاع الخاص والنساء والشباب في آليات الحكومة المحلية من أجل تعزيز المؤسسات الديمقراطية
(أ) تعزيز المؤسسات الحكومية ذات القاعدة العريضة والطابع التمثيلي في الصومال	(أ) '١' زيادة عدد الكيانات الإقليمية المشاركة مع الحكومة والبرلمان عن طريق مبادرات التوعية والمصالحة
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١١: ٣ كيانات إقليمية مشاركة
	تقديرات عام ٢٠١٢: ٧ كيانات إقليمية مشاركة
	الهدف لعام ٢٠١٣: ٩ كيانات إقليمية مشاركة، بما في ذلك المناطق التي استُعيدت السيطرة عليها حديثا
	'٢' اعتماد/إقرار الدستور المؤقت المنقح
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١١: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠١٢: ١
	الهدف لعام ٢٠١٣: ١

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

٣' وضع/اعتماد الصيغة النهائية للقانون الانتخابي
وتقديمه إلى المؤسسات الاتحادية لإقراره

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: صفر

تقديرات عام ٢٠١٢: صفر

المهدف لعام ٢٠١٣: ١

٤' زيادة عدد المؤسسات المدربة

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: لا ينطبق

تقديرات عام ٢٠١٢: ٣ وزارات/مؤسسات تنفيذية

والبرلمان

المهدف لعام ٢٠١٣: ٦ وزارات تنفيذية/مؤسسات

والبرلمان

النواتج

- عقد ٣ اجتماعات لتعزيز التعاون السياسي بين الحكومة الاتحادية وجماعات المعارضة خارج إطار عملية السلام بغية تعزيز السلام والأمن والمصالحة
- إعادة تنشيط و/أو إنشاء ٤ لجان للسلام في المناطق التي استُعيدت السيطرة عليها
- عقد ٦ حلقات عمل للجنة البرلمانية الصومالية للانتخابات
- عقد ٤ اجتماعات بين مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال استناداً إلى مذكرة التفاهم القائمة ووضع سياسة استراتيجية مشتركة
- تنظيم حملة إعلامية عن تحقيق السلام والمصالحة والدستور المؤقت والعمليات الانتقالية وحقوق الإنسان والشؤون الجنسية وقطاع الأمن، بما في ذلك بث ما لا يقل عن ١٥ ساعة من البرامج التلفزيونية و ٣٠ ساعة من البرامج الإذاعية وبرامج توعية للشباب، وإنتاج ١٠ ٠٠٠ نشرة

وكتيب باللغتين الإنكليزية والصومالية، وإطلاق منبر رقمي لوسائل الإعلام، يشمل مدونة للقيادة ومدونة مصغرة وحضوراً على شبكة الإنترنت

- القيام باستطلاع للرأي العام لقياس وتحليل التغير في المواقف بين الصوماليين
- تنظيم ٤ حلقات عمل تدريبية للجان التقنية، بما فيها لجان السلام والمصالحة، والدفاع والأمن، والدستور والانتخابات بشأن آليات الإشراف والمساءلة
- إسداء المشورة التقنية لوزارة الشؤون الجنسانية بشأن المرأة والمشاركة السياسية لتعزيز دور المرأة في العملية السياسية. وتنسيق الاستراتيجية المشتركة لإدارة الشؤون السياسية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن المرأة والوساطة في عمليات السلام الرسمية
- عقد اجتماع استشاري مع المنظمات النسائية لتقديم الدعم إلى عملية المصالحة
- بدء عملية التخطيط الاستراتيجي للانتخابات

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) تعزيز قطاع الأمن في الصومال	(ب) '١' تنقيح الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١١ : ١
	تقديرات عام ٢٠١٢ : ١
	المهدف لعام ٢٠١٣ : ١
	'٢' زيادة عدد اللجان الأمنية المنشأة في الأقاليم والمناطق
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١١ : لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠١٢ : ٣
	المهدف لعام ٢٠١٣ : ١٠

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

٣' وضع وإنشاء أطر لتنسيق السياسات العامة من أجل تقديم الدعم لاستقبال المقاتلين السابقين المنفصلين ("المنشقين") عن الجماعات المتمردة المسلحة وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: لا ينطبق

تقديرات عام ٢٠١٢: وضع طريقة تشغيل موحدة

المهدف لعام ٢٠١٣: تنفيذ ٥٠ في المائة من طريقة التشغيل الموحدة

٤' وضع استراتيجية للتصدي للقرصنة في الصومال وفي المنطقة دون الإقليمية

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: لا ينطبق

تقديرات عام ٢٠١٢: لا ينطبق

المهدف لعام ٢٠١٣: استراتيجية واحدة

النواتج

- عقد ٦ اجتماعات للجنة الأمنية المشتركة
- عقد حلقتي عمل من أجل تنقيح الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار، لكي تعكس التدخلات ذات الأولوية لعام ٢٠١٣
- تنظيم ٤ حلقات دراسية للقيادات العليا في مجال التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات بهدف كفالة جعل هياكل الإدارة العليا وصنع القرار (مثل اللجنة الأمنية المشتركة والخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار) عاملة وفعالة
- عقد حلقتي عمل لتقديم الدعم إلى عملية تنقيح الخطة الاستراتيجية لتطوير قوات الشرطة الصومالية لعام ٢٠١٣

- عقد ٤ حلقات دراسية/ندوات بشأن وضع استراتيجية أو إطار سياسات عامة لإدماج قوات الأمن الوطني، بما فيها الميليشيات المتحالفة وإعادة هيكلتها تحت إمرة قيادة موحدة واحدة
- عقد ١٢ اجتماعا شهريا لآليات الأمم المتحدة وأفرقتها العاملة الفنية المعنية بالتنسيق في مجال مكافحة القرصنة
- إجراء دراسة عن مستوى العلاقات والتضافر والتعاون بين الأطراف الفاعلة الرسمية وغير الرسمية والمؤسسات في قطاع الأمن في مجال التصدي لتهديدات القرصنة والتمرد والإرهاب في المناطق التي استعادت السيطرة عليها
- تنظيم ٥ حلقات عمل لتقييم قطاع الأمن/الحوار على صعيد الأقاليم
- تنظيم ٦ حلقات دراسية/حلقات عمل للتدريب على إدارة وتنسيق عملية استقبال المقاتلين السابقين المنفصلين في إطار تنفيذ برنامج/مشروع شامل مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية المعنية، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والشركاء الثنائيين

الإجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون (ج) '١' وضع استراتيجية وخطة عمل لحماية المدنيين في الصومال	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١١: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠١٢: لا ينطبق
	الهدف لعام ٢٠١٣: استراتيجية واحدة
(ج) '٢' وضع استراتيجية مشتركة لقطاع العدالة والسجون	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١١: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠١٢: لا ينطبق
	الهدف لعام ٢٠١٣: استراتيجية واحدة

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

٣' زيادة قدرة السلطات الصومالية على حماية حقوق الإنسان

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: لا ينطبق

تقديرات عام ٢٠١٢: لا ينطبق

المهدف لعام ٢٠١٣: اعتماد خطة عمل

٤' تنفيذ خطط عمل لوقف ومنع عمليات قتل وتشويه الأطفال، وإعادة إدماج الأطفال الذين سرحتهم القوات والجماعات المسلحة

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: لا ينطبق

تقديرات عام ٢٠١٢: وقعت خطتنا عمل

المهدف لعام ٢٠١٣: تنفيذ ٣٠ في المائة من الخطط

النواتج

- إنشاء قاعدة بيانات لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي
- تنظيم نشاطين تدريبيين للسلطات دعماً لتنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان
- تنظيم ٥ أنشطة تدريبية لقوات الأمن الوطني وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في مجالات حقوق الإنسان والأطفال في النزاعات المسلحة والمسائل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن
- إجراء تقييم شامل لقطاع العدالة بما في ذلك في المناطق المحررة حديثاً
- إسداء المشورة التقنية وتقديم دعم الأمانة لإنشاء أمانة العدالة وسيادة القانون
- إسداء المشورة التقنية والمتعلقة بالسياسة العامة إلى السلطات بشأن وضع استراتيجية وخطة في ما يتعلق بالعدالة الانتقالية
- إسداء المشورة التقنية إلى السلطات الصومالية بشأن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل

- وضع إجراءات تشغيل موحدة للسلطات الصومالية بشأن حماية الأطفال أثناء العمليات العسكرية
- القيام بـ ٤ زيارات إلى المعسكرات التي يوجد فيها أطفال

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(د) اتباع نهج متسق للأمم المتحدة (د) '١' إعداد تقارير تحليلية عن التطورات الرئيسية وإتاحتها للمجتمع الدولي إزاء الصومال	لشركاء الرئيسيين
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١١: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠١٢: لا ينطبق
	الهدف لعام ٢٠١٣: ٤ تقارير
'٢' دمج الإطار الاستراتيجي المتكامل مع استراتيجية الأمم المتحدة لمساعدة الصومال	
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١١: إطاران من أطر عمل الأمم المتحدة
	تقديرات عام ٢٠١٢: إطاران من أطر عمل الأمم المتحدة
	الهدف لعام ٢٠١٣: إطار من أطر عمل الأمم المتحدة
'٣' عدد الوحدات/البرامج المشتركة بين مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وفريق الأمم المتحدة القطري	
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١١: ١
	تقديرات عام ٢٠١٢: ١
	الهدف لعام ٢٠١٣: ٢

النواتج

- تقديم دعم الأمانة لعملية دمج استراتيجية الأمم المتحدة لمساعدة الصومال والإطار الاستراتيجي المتكامل
- عقد ٨ اجتماعات لفريق كبار المسؤولين المعنيين بالسياسات وتنفيذ القرارات

- عقد معتكفين لتيسير البرمجة المشتركة مع فريق الأمم المتحدة القطري
- عقد ٤ اجتماعات للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في إطار النهج المشترك إزاء الصومال
- عقد ٣ اجتماعات بين الممثل الخاص والمنظمات غير الحكومية العاملة في المجالين الإنساني/الإنمائي لدعم الدعوة في الصومال
- إسداء المشورة في ما يتعلق بالسياسات وتقديم دعم الأمانة إلى السلطات الصومالية لتنفيذ استراتيجية الحكومة لتحقيق المصالحة والاستقرار

العوامل الخارجية

١٣٤ - يُتوقع أن يحقق مكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال هدفه شريطة أن: (أ) يطرأ تحسن مستمر في الوضع الأمني في جنوب الصومال ووسطه؛ (ب) تكون العلاقة بين السلطة التشريعية والحكومة فاعلة؛ (ج) تواصل الحكومات/المنظمات الإقليمية دعمها للصومال؛ (د) يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم السياسي والمالي في ما بعد المرحلة الانتقالية.

الجدول ٨

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢		الاحتياجات لعام ٢٠١٣		الاحتياجات لعام ٢٠١٣		الفرق (زيادة)
	الاعتماد	النفقات المقدرة	وفورات في الإنفاق	مجموع	صافي الاحتياجات	الاحتياجات الفوقية	
(١)	(٢)	(٣) = (١) - (٢)	(٤)	(٥) = (٣) - (٤)	(٦)	(٧) = (٤) - (٦)	
تكاليف الموظفين المدنيين	٩ ١٢١,٥	١٠ ٦٠٤,٧	(١ ٤٨٣,٢)	١٠ ٧٤٧,٠	١٢ ٢٣٠,٢	-	١ ٦٢٥,٥
التكاليف التشغيلية	١١ ٢٧٩,٢	٩ ٧٢٠,٧	١ ٥٥٨,٥	٧ ٩٨٦,٨	٦ ٤٢٨,٣	٧٣١,١	(٣ ٢٩٢,٤)
المجموع	٢٠ ٤٠٠,٧	٢٠ ٣٢٥,٤	٧٥,٣	١٨ ٧٣٣,٨	١٨ ٦٥٨,٥	٧٣١,١	(١ ٦٦٦,٩)

(أ) صافي الاحتياجات بعد مراعاة الوفورات أو الزيادة في الإنفاق لعام ٢٠١٢.

١٣٥ - ستغطي الاحتياجات من الموارد البالغ مجموعها ١٨ ٧٣٣ ٨٠٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) تكاليف الموظفين (١٠ ٧٤٧ ٠٠٠ دولار)

والتكاليف التشغيلية (٨٠٠ ٩٨٦ ٧ دولار). ويمثل مستوى الموارد المقترحة انخفاضاً قدره ٩٠٠ ٦٦٦ ١ دولار تحت بند التكاليف التشغيلية بصورة رئيسية.

١٣٦ - ويُغطي مبلغ ١٠ ٧٤٧ ٠٠٠ دولار الرواتب والتكاليف العامة لملاك موظفين يتكون من ٩٩ وظيفة، ويمثل زيادة قدرها ١ ٦٢٥ ٥٠٠ دولار عن عام ٢٠١٢، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض معدل الشغور المطبق في عام ٢٠١٣ (٥ في المائة للموظفين الدوليين و ١٠ في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين، مقارنة بالمعدل المستخدم لعام ٢٠١٢ وقدره ١٥ في المائة للموظفين الدوليين و ٢٠ في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين)، وارتفاع تسوية مقر العمل في نيروبي (٤٣,٢ في المائة بدلاً من ٣٢,٥ في المائة).

١٣٧ - وتشمل التكاليف التشغيلية التي تبلغ ٧ ٩٨٦ ٨٠٠ دولار، الخبراء الاستشاريين (٨٠٠ ٢٦١ دولار)، والسفر الرسمي (١ ١٨٢ ٤٠٠ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (١ ٠٢٧ ٩٠٠ دولار)، والنقل البري (٢١٧ ٩٠٠ دولار)، والنقل الجوي (١ ٧٥١ ٩٠٠ دولار)، والاتصالات (١ ٩٢١ ٦٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٤٢٤ ٨٠٠ دولار)، والاحتياجات الطبية (١٠٦ ٣٠٠ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (١٠٩٢ ٢٠٠ دولار).

١٣٨ - ويمثل الفرق بين اعتماد عام ٢٠١٢ واحتياجات عام ٢٠١٣ انخفاضاً قدره (٤٠٠ ٣٢٩٢ دولار) في التكاليف التشغيلية يعزى في المقام الأول إلى وقف الاحتياجات غير المتكررة المرتبطة بتنفيذ خارطة الطريق والتوقف عن دفع الإيجار للمباني في نيروبي، حيث لم تعد البعثة تتحمل تكاليف الإيجار، ويقابل هذا الفرق جزئياً زيادة في تكاليف الموظفين تُعزى أساساً إلى زيادة ملاك الموظفين في البعثة، وكذلك زيادة النشر داخل الصومال.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٣٩ - يتولى مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال حالياً إدارة صندوقين استثماريين هما الصندوق الاستثماري لدعم المؤسسات الأمنية الانتقالية الصومالية والصندوق الاستثماري لبناء السلام لدعم أنشطة الأمم المتحدة في الصومال. وعقب صدور نداء مشترك عن مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعماً لخارطة الطريق، تلقى الصندوق الاستثماري لبناء السلام تعهدات إضافية بالتبرع. ويصل مجموع المبلغ المتوقع استلامه في عام ٢٠١٢ ما مقداره ٨ ٤٧٠ ٦٠٠ دولار، وسيقدم المكتب الدعم للمهام المتبقية المرتبطة بتنفيذ خارطة الطريق. ويُتوقع أن يتلقى الصندوق الاستثماري لدعم المؤسسات الأمنية تبرعات قدرها ٩ ٦٤٩ ٠٠٠ دولار في عام ٢٠١٢. وسيساعد هذا المبلغ في تمويل الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار والمهام الأمنية المتبقية من خارطة الطريق.

١٤٠ - وما زال السعي جاريا للحصول على التمويل لعام ٢٠١٣ الذي يعتمد إلى حد كبير على الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي. ومع ذلك، لا يُتوقع أن يتغير مستوى التمويل تغيراً ملحوظاً.

الجدول ٩

الاحتياجات من الموظفين

وَأَع	أَع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	الفئة الفنية وما فوقها				فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون		مجموع	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	الخدمات العامة	مجموع الموظفين الدوليين	الموظفون الفنيون الوطنيون	الرتبة المحلية	المتطوعو الأمم المتحدة	المجموع	
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٢	١	-	١	٣	٩	١٦	١٠	١	٤١	١٩	-	٦٠	١٢	٢٧	-	٩٩								
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٣ (١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣)	١	-	١	٣	١٠	١٥	١٠	-	٤٠	١٩	-	٥٩	١٦	٢٤	-	٩٩								
التغيير	-	-	-	-	١	(١)	-	(١)	(١)	-	-	(١)	٤	(٣)	-	-								
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٣ (١ تموز/يوليه ٢٠١٣)	١	-	١	٣	١٠	١٥	٨	-	٣٨	١٠	-	٤٨	١٦	١٥	-	٧٩								
التغيير	-	-	-	-	-	-	(٢)	-	(٢)	(٢)	-	(١١)	-	(٩)	-	(٢٠)								
من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠١٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-								
التغيير (التراكمي)	-	-	-	-	١	(١)	(٢)	(١)	(٣)	(٩)	-	(١٢)	٤	(١٢)	-	(٢٠)								

١٤١ - ويشمل مجموع احتياجات مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال من الموظفين ٩٩ وظيفة في بداية عام ٢٠١٣. ويعبر الملاك الوظيفي المقترح عن المشهد السياسي والأمني المتغير في الصومال عقب انتهاء المرحلة الانتقالية السياسية وبداية نظام سياسي جديد في البلد. كما يعبر عن نقل مهام ٢٠ وظيفة، بما فيها ١٣ وظيفة من وظائف الأمن (٢ ف-٣، و ٧ من فئة الخدمة الميدانية و ٤ من الرتبة المحلية) و ٧ وظائف للدعم التقني (وظيفتان من فئة الخدمة الميدانية، و ٥ من الرتبة المحلية) من مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال إلى

مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وما يتبع ذلك من تعديل في ملاك الموظفين من ٩٩ وظيفة في كانون الثاني/يناير إلى ٧٩ وظيفة في تموز/يوليه عام ٢٠١٣.

١٤٢ - وقدمت الإدارة الصومالية الجديدة للمجتمع الدولي "سياسة ذات ست ركائز: أسسٌ لبداية جديدة"، تحدد المهام ذات الأولوية الأكثر إلحاحاً، بما فيها تحقيق الاستقرار الكامل وبسط سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وتحقيق وحدة البلد وسلامة أراضيه، وتدعو إلى المصالحة الوطنية. وفي هذا الصدد، يقترح مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال تعزيز قدرات ملاك موظفيه في مجالات مثل الشؤون السياسية وحقوق الإنسان والشؤون المدنية وإصلاح قطاع الأمن.

١٤٣ - وفي ضوء هذا التطور، يُقترح: (أ) إعادة تصنيف وظيفة لموظف للشؤون القانونية (ف-٤) إلى وظيفة موظف أقدم للشؤون السياسية (ف-٥)، ووظيفة لموظف لحقوق الإنسان (ف-٢) إلى وظيفة لموظف لحقوق الإنسان (موظف في وطني)؛ (ب) إنشاء ثلاث وظائف جديدة لموظفين فنيين وطنيين (موظف لحقوق الإنسان، وموظف لإصلاح قطاع الأمن، وموظف للشؤون المدنية)؛ (ج) إلغاء ٣ وظائف من الرتبة المحلية (سائقان ومساعد إداري) عوضاً عن الوظائف الجديدة المقترحة.

١٤٤ - وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه، استجابة لضرورة وجود تمثيل على مستوى عالٍ في مقديشو، يقترح مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال أن يُنقل مكتب الممثل الخاص للأمين العام من نيروبي إلى مقديشو وأن يُنقل مكتب نائب الممثل الخاص من مقديشو إلى نيروبي.

هاء - مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (٤٠٠ ٤٣٥ ١٢ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١٤٥ - باشر مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٢٩ (٢٠٠٨)، عملياته في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وباتخاذ قرار المجلس ٢٠٦٥ (٢٠١٢)، مُددت ولاية المكتب حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣. والبعثة مكلفة بدعم حكومة سيراليون في المجالات التالية:

(أ) تقديم الدعم لحكومة سيراليون ومؤسساتها الانتخابية والديمقراطية والأمنية، على النحو المطلوب، في التحضير لانتخابات ٢٠١٢ وفي إجرائها، ومواصلة إسداء المشورة

وتقديم المساعدة إلى جميع الأطراف المعنية حتى يتسنى لها الإسهام بإيجابية في العملية الانتخابية؛

(ب) تقديم المساعدة في الجهود التي تُبذل لمنع نشوب النزاعات وللتخفيف من آثارها، والتشجيع على إجراء حوار في ما بين الأحزاب السياسية والحكومة وجميع الأطراف المعنية؛

(ج) تقديم الدعم المتكامل إلى سيراليون لتلبية أولوياتها في مجالي بناء السلام والتنمية، على النحو المحدد في برنامج التغيير، بطرق منها تدعيم بناء قدرات المؤسسات الوطنية المعنية بالشؤون السياسية والأمنية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وتعزيز الحوكمة الرشيدة والمساءلة، وتعزيز المساواة بين الجنسين والمساواة الاجتماعية، وتوطيد حماية حقوق الإنسان، وتقديم الدعم للجهود الرامية إلى تحسين عملية تمكين الشباب وتدعيم الجهود الرامية إلى التصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الأنشطة غير المشروعة مثل غسل الأموال والاتجار بالمخدرات؛

(د) مواصلة المشاركة مع السلطات الوطنية في سيراليون مشاركة بناءة في صياغة برنامج الرخاء وفي تنسيق استجابة دولية متكاملة لهذا البرنامج؛

(هـ) مواصلة التحضيرات للمرحلة الانتقالية للمكتب.

١٤٦ - وفي عام ٢٠١٣، سيواصل المكتب تنفيذ المهام المذكورة أعلاه بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري في إطار الرؤية المشتركة الانتقالية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، مع التركيز بشكل خاص على مرحلة ما بعد الانتخابات، وتعزيز الحوار السياسي والمصالحة والحوكمة الرشيدة وتدعيم المؤسسات الديمقراطية، لكفالة الحفاظ على الثمار المتحققة من بناء السلام وتعزيزها في عام ٢٠١٣.

١٤٧ - وسيكون التركيز البرنامجي للمكتب في عام ٢٠١٣ على أنشطة ما بعد الانتخابات، بما في ذلك تقديم الدعم لترتيبات المرحلة الانتقالية لما بعد الانتخابات ورصدها، وكذلك على تعزيز الثمار المتحققة من بناء السلام وتقديم الدعم لتعزيز العمليات الديمقراطية وتقديم المساعدة لمنع نشوب النزاعات وتعزيز الحوار السياسي. وستركز البعثة أيضا على تنفيذ التخطيط للمرحلة الانتقالية بالعمل عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري من أجل تنفيذ استراتيجية رؤية الأمم المتحدة المشتركة للمرحلة الانتقالية في سيراليون، ومع الشركاء على الصعيد الثنائي/المتعدد الأطراف، ومع الحكومة وجميع الأطراف المعنية لتسليم الأنشطة أثناء الفترة الانتقالية. وستشمل عملية التخطيط للمرحلة الانتقالية أيضا توفير الخدمات المشتركة

من بينها، الخدمات الطبية المشتركة، والمكاتب المشتركة والنقل المشترك، الأمر الذي يتطلب تنسيقاً وثيقاً مع فريق الأمم المتحدة القطري.

التعاون مع الكيانات الأخرى

١٤٨ - في إطار استراتيجية رؤية الأمم المتحدة المشتركة للمرحلة الانتقالية في سيراليون، سيواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون العمل بشكل وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري لتنفيذ أهداف الاستراتيجية، بما يكفل تحقيق التآزر والاتساق في مجالات تقديم الدعم لوسائل الإعلام وتوطيد المؤسسات الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان. ويعمل المكتب عن كثب مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف من أجل تنفيذ الاتفاقات الإقليمية مثل مبادرة سواحل غرب أفريقيا، ووحدات مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وذلك لتقديم الدعم للشرطة الوطنية في مجالي مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات ومكافحة الجريمة المنظمة.

١٤٩ - ويُعدُّ اشتراك موظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون في مواقع عمل مشتركة مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها لتدعيم مجالات العمل التي تتداخل مع ولاية البعثة إجراءً يتسم بالكفاءة ويجول دون ازدواجية الجهود المبذولة داخل أسرة الأمم المتحدة. ومن شأن اشتراك أحد موظفي المكتب في موقع العمل مع البرنامج الإنمائي لتقديم الدعم من الأمم المتحدة إلى البرنامج الوطني لتوظيف الشباب وتنمية مشاريع الشباب في سيراليون، واشتراك موظف آخر من المكتب في موقع العمل مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل التعاون البيئي بهدف بناء السلام، والقرار المتعلق باشتراك موظف تخطيط في موقع العمل مع وحدة التخطيط الاستراتيجي المشترك، من شأنها أن تكفل تزويد مكتب المنسق المقيم بملاك موظفين مناسب، تمهيداً للمرحلة الانتقالية.

١٥٠ - وفي غضون ذلك، تساهم صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها أيضاً في عمل البعثة، بما في ذلك اشتراك موظفيها في موقع العمل مع موظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون. وتضم وحدة التخطيط الاستراتيجي المشترك، المسؤولة عن رصد تنفيذ رؤية الأمم المتحدة المشتركة، موظفين يمولهم مكتب تنسيق العمليات الإنمائية التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بالأمانة العامة. وكذلك يوجد تعاون مماثل مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي تمول ١٢ وظيفة لموظفين فنيين وطنيين. وثمة مجالات أخرى لأفضل الممارسات ومبادرات تحقيق الكفاءة في ما يتصل بالعمليات المشتركة والخدمات المشتركة التي أنشأها المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري، تشمل خدمات طبية مشتركة، وخدمات أمنية مشتركة، ومكاتب ميدانية مشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، تضطلع وحدة

التخطيط الاستراتيجي المشترك بالتنسيق عن كثب مع مكتب دعم بناء السلام بهدف دعم لجنة بناء السلام.

المعلومات المتعلقة بالأداء في عام ٢٠١٢

١٥١ - في عام ٢٠١٢، كرست البعثة جهودها للتحضير لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وانتخابات المجالس المحلية بصورة سلمية وحرّة ونزيهة، وهي الانتخابات المقرر إجراؤها في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ويواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون الاضطلاع بدور هام في منع وحل النزاعات والتوترات السياسية القائمة بين مختلف الأحزاب السياسية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبمساعدة من المكتب وصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، قامت لجنة تسجيل الأحزاب السياسية واللجنة الوطنية من أجل الديمقراطية واللجنة المستقلة لوسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني بتنفيذ مشاريع تهدف إلى تشجيع المشاركة السياسية والتسامح السياسي ونزاع العنف والتماسك الوطني بين الجهات من غير الدول. ومن أهم الشواهد على ذلك، المؤتمر الوطني الذي يركز على الحاجة إلى التسامح السياسي في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر لعام ٢٠١٢ وإجرائها بطريقة سلمية، وهو المؤتمر الذي اشترك في تنظيمه في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢ كل من لجنة تسجيل الأحزاب السياسية ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، وذلك بدعم من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام.

١٥٢ - وفي إطار ما بذلته البعثة من جهود خلال الفترة المشمولة بالتقرير بغية التصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما فيها الأنشطة غير المشروعة كغسل الأموال والاتجار بالمخدرات، فإنها تعاونت مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قصد إجراء تقييم لنظام العدالة الجنائية، بما في ذلك السجون، وذلك في إطار مبادرة سواحل غرب أفريقيا. وكانت الأهداف الأساسية من ذلك هي تقييم احتياجات النظام وتقديم الدعم لوحدة مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية من أجل الملاحقة القضائية للقضايا الجنائية، وكفالة التعاون الدولي فيما يتعلق بالمسائل الجنائية. وفي هذا الصدد، تمت صياغة عدد من التوصيات تشجع سيراليون، في جملة أمور، على التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وسن تشريعات لتجريم الجريمة المنظمة بما ينسجم مع الاتفاقية، وحل مشكلة الازدحام في السجون وتحسين إدارتها. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، احتفل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، باليوم الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار

غير المشروع بها، وذلك بالدعوة إلى وقف العنف المتصل بالمخدرات، بما في ذلك أثناء انتخابات عام ٢٠١٢.

١٥٣ - وعلاوة على ذلك، واصل المكتب تقديم المساعدة لهيئة إذاعة سيراليون لتعزيز قدراتها التقنية والإدارية، ولتعزيز التزامها بأفضل الممارسات الإعلامية المعمول بها في المنطقة دون الإقليمية في إطار نهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، وبدعم مالي مقدم من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام ومشورة تقنية مقدمة من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، أصدرت الهيئة مشروعاً للمبادئ التوجيهية للانتخابات الذي اعتمدته الأحزاب السياسية رسمياً في ٩ آب/أغسطس ٢٠١٢. وقام البرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون بإشراك الهيئة في تنفيذ التوصيات التي وضعتها فرقة العمل الرئاسية، وفي إجراء مراجعات خارجية للحسابات تركز على تحسين سبل إدارة الهيئة. وعلاوة على ذلك، حدث تحسن في تحصيل إيرادات الهيئة وفي إدارتها المالية، وفي إنتاج الأخبار وإدارتها. وأعدت الهيئة أيضاً تشغيل محطاتها الإقليمية. إلا أن هناك تحديات لا تزال قائمة فيما يتعلق بصياغة وتنفيذ استراتيجية للعمل مصوغة جيداً بما يكفل توليد إيرادات ثابتة للهيئة وبالتالي يضمن استقلالها.

١٥٤ - ووفقاً لولاية البعثة التي كُلفت بموجبها ببناء قدرات وطنية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، نُفذت عدة أنشطة في الفترة المشمولة بالتقرير، شملت تقديم الدعم إلى الحكومة لتنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة وعملية الاستعراض الدوري الشامل. وبالإضافة إلى ذلك، قدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون الدعم للحكومة لكي تقدم أول تقرير لها عن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويقوم النائب العام حالياً باستعراض مشاريع التقارير المتعلقة بامتنال البلد لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. كما قدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون الدعم للمؤتمر الاستشاري الوطني الثالث للجان المعنية بحقوق الإنسان في المقاطعات، المعقود في كينياما، والذي غطى رصد الانتخابات. وعلاوة على ذلك، قدمت البعثة أيضاً الدعم لبرامج إذاعية في المناطق الشمالية والشرقية من البلد للتوعية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. إضافة إلى ذلك، نفذت البعثة عدة برامج تدريبية في مجال حقوق الإنسان لضباط السجون والشرطة، ومنظمات المجتمع المدني والزعماء التقليديين بشأن إقامة العدل وسيادة القانون والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة؛ والعنف الجنسي والجنساني.

١٥٥ - وفيما يتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين والمساواة الاجتماعية، واصلت الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعاونها مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن تمكين المرأة وتحقيق حصة الـ ٣٠ في المائة لمشاركة المرأة. وتركزت جهود الأمم المتحدة أيضا على تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين وخطة العمل الوطنية لسيراليون، اللتين تستندان إلى قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨).

١٥٦ - وركزت البعثة أيضا جهودها على رصد المسائل الإقليمية ودون الإقليمية، وقدمت الدعم للجهود التي تبذلها حكومة سيراليون للتصدي للتحديات العابرة للحدود. وفي عام ٢٠١٢، شرع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون وأمانة اتحاد نهر مانو، بمساعدة من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، في إجراء مناقشات بشأن إمكانية الاضطلاع بمشاريع وأنشطة في المناطق الحدودية لغينيا وسيراليون وليبيريا. وسيكون الهدف الرئيسي من هذه المشاريع تعزيز الصلات والتعايش السلمي فيما بين المجتمعات المحلية في المناطق الحدودية والتصدي للتحديات العابرة للحدود المشتركة.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٣

١٥٧ - في عام ٢٠١٣، ستركز البعثة جهودها على مرحلة ما بعد الانتخابات والانتقال من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون إلى فريق قطري تابع للأمم المتحدة، لكفالة مواصلة المكاسب التي تحققت حتى الآن في مجال بناء السلام ومشاركة البعثة في مختلف المجالات على نحو مستدام. وستُنقل المسؤولية عن مجالات عمل كتعزيز المؤسسات الديمقراطية ودعم وسائل الإعلام (اللجنة المستقلة لوسائل الإعلام، وهيئة إذاعة سيراليون) وتعزيز حقوق الإنسان والصناعات الاستخراجية والبيئة وبطالة الشباب، إلى فريق الأمم المتحدة القطري كجزء من استراتيجية الرؤية المشتركة التي أعدها الأمم المتحدة. بيد أن المسؤولية عن مجالات عمل كإصلاح قطاع الأمن وتقديم الدعم إلى الشرطة الوطنية وحملة مكافحة الفساد والاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة ستُنقل إلى النظراء الحكوميين وإلى الشركاء الشائين والمتعددي الأطراف.

١٥٨ - واستنادا إلى أولويات المكتب على النحو المبين أعلاه، يتم تحديد ملاك موظفي البعثة وهيكلها بالتركيز أساسا على أنشطة ما بعد الانتخابات، كتشجيع الحوار السياسي وحل النزاعات وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون وتقديم الدعم إلى الشرطة الوطنية. ويعكس هيكل المكتب وملاك موظفيه عملية الانتقال والنقاط المرجعية الأساسية للتصفيّة التدريجية للبعثة. وبالإضافة إلى ذلك، يُنظر في توفير الموارد المالية والبشرية

الكافية، فضلاً عن توفر المؤهلات المناسبة لدى موظفي الدعم الذين يقومون بالأعمال الميدانية لتحضير للانتقال وتسليم المهام إلى فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة وسائر الجهات المعنية، والشركاء الشائين والمتعددي الأطراف.

١٥٩ - وترد أدناه أهداف مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون وإنجازاته المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

الهدف: دعم السلام والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأجل الطويل في سيراليون.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١' مضي الحكومة في خطواتها لتعزيز الملكية الوطنية لعملية توطيد السلام وبناء السلام بحسبة ذلك في اعتماد الوثائق الاستراتيجية ونشر التقارير المرحلية	(أ) تعزيز تنسيق سياسات الجهود الدولية والوطنية (أ) الرامية إلى توطيد السلام وبناء السلام والتنمية المستدامة
مقاييس الأداء	
عام ٢٠١١: إصدار التقرير المرحلي المشترك الأول عن برنامج التغيير للفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٠	
تقديرات عام ٢٠١٢: إصدار التقرير المرحلي المشترك الثاني عن برنامج التغيير للفترة من تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى تموز/يوليه ٢٠١١	
الهدف لعام ٢٠١٣: إقرار برنامج تحقيق الازدهار (٢٠١٣-٢٠١٧)، من جانب الحكومة وشركائها	
٢' ازدياد إدماج أنشطة برنامج الأمم المتحدة في سيراليون الذي يتجسد في اعتماد الحكومة الوثائق الاستراتيجية ونشر التقارير المرحلية	
مقاييس الأداء	
عام ٢٠١١: إنجاز استعراض منتصف المدة للرؤية المشتركة التي أعدها الأمم المتحدة، وتبادلته مع الحكومة وشركائها	
تقديرات عام ٢٠١٢: قيام الحكومة بوضع الرؤية	

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

المشاركة الانتقالية وإقرارها وتوقيعها (الإطار الاستراتيجي المتكامل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤)

الهدف لعام ٢٠١٣: وضع الخطة الانتقالية وإقرارها

٣' ازدياد العدد الإجمالي للمشاريع المنجزة بتمويل من صندوق بناء السلام، التي قدمت بشأنها تقارير نهائية إلى مكتب الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: ١٦ مشروعا

تقديرات عام ٢٠١٢: ٢٨ مشروعا

الهدف لعام ٢٠١٣: ٣٢ مشروعا

النواتج

- تنفيذ برنامج التغيير من خلال اشتراك الممثل التنفيذي للأمين العام مع الحكومة والبنك الدولي في رئاسة الاجتماعات الفصلية لتنسيق السياسات التي تعقدها لجنة تنسيق شركاء سيراليون في التنمية
- توفير دعم الأمانة، عن طريق عقد اجتماعات شهرية، لمجموعة الشركاء في التنمية، وتقديم المساعدة للمشاركين في الرئاسة في عقد الاجتماعات، ووضع جداول الأعمال، وتبادل الوثائق المرجعية مع الشركاء، ومتابعة نقاط العمل
- تقديم المساعدة في تنسيق السياسات من خلال تولي الممثل التنفيذي للأمين العام رئاسة الاجتماعات الشهرية مع الشركاء الدوليين الرئيسيين والمجموعات الدبلوماسية
- تنسيق تنفيذ الرؤية المشتركة الانتقالية التي أعدتها الأمم المتحدة (٢٠١٣-٢٠١٤) من خلال تولي الممثل التنفيذي للأمين العام رئاسة الاجتماعات الأسبوعية التي يعقدها فريق الأمم المتحدة القطري والأفرقة الفرعية
- توفير دعم الأمانة ودعم التنسيق لاجتماعات فريق الأمم المتحدة القطري، ومساعدة الرئاسة في عقد الاجتماعات، ووضع جداول الأعمال، وإطلاع الشركاء على الوثائق المرجعية، ومتابعة نقاط العمل

- توفير دعم الأمانة والدعم الموضوعي للاجتماعات الشهرية لتشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) توطيد السلام ومنع أي نزاعات يمكن أن تنشأ (ب) '١' استمرار مشاركة الأحزاب السياسية الرئيسية في سيراليون	في منتديات الحوار بين الأحزاب، بما في ذلك من خلال تنشيط رابطة شباب جميع الأحزاب السياسية ورابطة نساء الأحزاب السياسية كافة
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١١: أنشأت الرابطتان فروعهما الإقليمية والمحلية ومكاتبهما الإقليمية. وقامت رابطة شباب جميع الأحزاب السياسية برصد ٣ انتخابات فرعية؛ بينما عقدت رابطة نساء الأحزاب السياسية كافة مؤتمرا وطنيا واحدا و ٤ حلقات عمل إقليمية في مجال التحقق
	تقديرات عام ٢٠١٢: مشاركة ٤ أحزاب في مؤتمر وطني لأصحاب المصلحة يرمي إلى تعزيز الحوار
	المهدف لعام ٢٠١٣: عقد جلستي حوار بين الأحزاب و ٣ اجتماعات مع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز المصلحة ومعالجة الشواغل المتعلقة بفترة ما بعد الانتخابات
	'٢' أداء لجنة تسجيل الأحزاب السياسية لمهامها بفعالية
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١١: تقديم تقريرين حاسمين عن سلوك الأحزاب السياسية؛ وبدء عملية إصلاح قانون الانتخابات؛ وعقد ٣ اجتماعات إقليمية للتوسط بين الأحزاب السياسية ونزع فتيل التوترات
	تقديرات عام ٢٠١٢: عقد اجتماعين بين الأحزاب بهدف تعزيز التسامح السياسي ونبذ

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

العنف. والتوصل إلى اتفاق سياسي بشأن مقترحات إصلاح قانون الانتخابات

الهدف لعام ٢٠١٣: عقد جلسي حوار رسميتين بين الأحزاب لمعالجة قضايا ما بعد الانتخابات

٣' تنفيذ المبادرات التي تقوم بها الجهات من غير الدول بهدف كفالة نجاح مرحلة ما بعد الانتخابات في عام ٢٠١٣، بما في ذلك إنشاء آليات للتوسط في النزاعات لتعزيز قدرة الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام والجماعات الدينية والتقليدية والفنانين والشباب من خلال مشروع المكتب للجهات من غير الدول

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: ١٨ مشروعاً

تقديرات عام ٢٠١٢: ١٢ مشروعاً

الهدف لعام ٢٠١٣: ٥ مشاريع

٤' تمكين المرأة، وتعزيز مشاركتها السياسية ودورها في السلام والأمن

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: اعتماد ٤ أحزاب سياسية لسياسات جنسانية

تقديرات عام ٢٠١٢: اعتماد ٥ أحزاب سياسية مسجلة جديدة لسياسة عامة جنسانية

الهدف لعام ٢٠١٣: تدريب ٢٠ امرأة من المنتخبات في المجالس البرلمانية والمحلية على مهارات التفاوض

النواتج

- إسداء المشورة للجنة تسجيل الأحزاب السياسية، بما في ذلك اللجان التابعة لها المعنية برصد قواعد السلوك في المقاطعات ولجنة الاتصال بالأحزاب السياسية التابعة للجنة الانتخابية الوطنية، وبناء قدراتها بهدف تعزيز المصالحة
- المشاركة في رئاسة المشاورات الفصلية مع الأحزاب السياسية الرئيسية بشأن تنفيذ البيان المشترك بين لجنة تسجيل الأحزاب السياسية ومؤتمر عموم الشعب والحزب الشعبي السرياليوني
- عقد اجتماعين مع الشركاء من الجهات المانحة الدولية لتحديد الدعم المطلوب من المانحين للجنة تسجيل الأحزاب السياسية واللجنة الانتخابية الوطنية، وتقديم الدعم لتنظيم حلقة عمل بشأن الدروس المستفادة فيما يخص انتخابات عام ٢٠١٢ لفائدة لجنة تسجيل الأحزاب السياسية واللجنة الانتخابية الوطنية ووكالات قطاع الأمن ومنظمات المجتمع المدني
- الاشتراك في تصميم برامج توعية وسائط الإعلام وبرامج جولات دراسية ومؤتمرات إقليميين مع الشركاء الوطنيين للنهوض بأهداف البيان المشترك، والمؤتمر الوطني لأصحاب المصلحة بغية التأكيد على التماسك والمصالحة الوطنيين
- عقد اجتماعات شهرية مع الأحزاب السياسية للدعوة إلى التسامح السياسي ونبد العنف والمصالحة
- عقد اجتماعين مع رابطات الشباب والأحزاب السياسية وتنظيم برنامجين إعلاميين بشأن تشجيع التسامح السياسي فيما بينها
- عقد اجتماعين مع الرابطات النسائية وأحزابها السياسية الأم بشأن تنفيذ السياسات الجنسانية وبلوغ حصة ٣٠ في المائة المخصصة للمرأة في البرلمان والإدارات الحكومية، واجتماعين مع الجهات المانحة لمناقشة مسائل الاستدامة؛ وحلقة عمل بشأن المصالحة في فترة ما بعد الانتخابات والدروس المستفادة
- عقد اجتماعين مع رابطة صحفيي سيراليون ونقابة المحررين وشبكة الإذاعة المستقلة، من أجل بناء القدرات وإنفاذ مدونة قواعد سلوك وسائط الإعلام بهدف تعزيز الصحافة المحايدة سياسيا
- عقد حلقتي عمل مع المجلس الوطني لرؤساء القبائل، لكي يتسنى لهم تنفيذ مدونة قواعد السلوك الخاصة بالأدوار والمسؤوليات المنوطة بهم في نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب، وحلقة عمل عن الدروس المستفادة بشأن انتخابات عام ٢٠١٢
- رصد الحالة السياسية والأمنية العامة من خلال المشاركة في ٢٤ اجتماعا للجان أمن الأقاليم و ٥٢ اجتماعا للجان أمن المقاطعات، وتقديم تقارير عن التهديدات التي تواجه عملية توطيد السلام

- عقد اجتماع شهري مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا واجتماعات فصلية مع اتحاد نهر مانو بشأن المسائل الإقليمية ودون الإقليمية، وتقديم الدعم للجهود التي تبذلها حكومة سيراليون للتصدي للتهديدات العابرة للحدود من خلال عقد اجتماعات شهرية عابرة للحدود بين سيراليون وليبيريا
- تقديم تقارير نصف سنوية إلى مجلس الأمن، وإعداد تحليلات للتطورات السياسية في سيراليون

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) الحوكمة الرشيدة، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية (ج) '١' تحسن شفافية وسائط الإعلام الوطنية ونظام الاتصالات الوطني وشموليتها	مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: إنشاء نقابة المحررين بغرض إجراء استعراضات الأقران؛ وتدريب ٨٥ من موظفي هيئة إذاعة سيراليون على تحرير الأخبار وما يتصل بها من جوانب الإدارة، وعلى البث؛ ووضع خطة عمل لاجتذاب الاستثمارات وتمكين هيئة إذاعة سيراليون من أداء عملها كهيئة بث مستقلة

تقديرات عام ٢٠١٢: إنشاء جميع هياكل الهيئة بما في ذلك الشبكات الإقليمية وآليات التمويل

المهدف لعام ٢٠١٣: بلوغ نسبة ١٠٠ في المائة في تنفيذ النتائج والتوصيات الصادرة عن عمليات مراجعة الحسابات/الدراسات الثلاث التي كلفت الحكومة (والأمم المتحدة) بإجرائها بشأن أداء الهيئة في مجال الإدارة والبرامج

'٢' تحسن النزاهة التحريرية في الصحف المحلية

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: تحسنت نسبة ٤٥ في المائة من الصحف من الناحية المهنية والأخلاقية في مجال الإبلاغ عن التقارير الإخبارية

تقديرات عام ٢٠١٢: تحسن نسبة ٦٠ في المائة من الصحف من الناحية المهنية والأخلاقية في مجال الإبلاغ عن التقارير الإخبارية

الهدف لعام ٢٠١٣: تحسن نسبة ٧٠ في المائة من الصحف من الناحية المهنية والأخلاقية في مجال الإبلاغ عن التقارير الإخبارية

٣' إتاحة وسائط إعلام مستقلة ذاتية التمويل لجميع قطاعات المجتمع

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: إتاحة نسبة ٧٠ في المائة لجميع قطاعات المجتمع

تقديرات عام ٢٠١٢: إتاحة نسبة ٨٠ في المائة لجميع قطاعات المجتمع

الهدف لعام ٢٠١٣: إتاحة نسبة ٨٥ في المائة لجميع قطاعات المجتمع

النواتج

- تيسير مراجعة حسابات المؤسسات الديمقراطية في البلد منذ عام ٢٠٠٢
- تصميم وإعداد ونشر ورقات السياسة العامة بشأن المسائل المواضيعية ووسائط الإعلام ودور اللجنة المستقلة لوسائط الإعلام، ودور وسائط الإعلام في تعزيز تنظيم وسائط الإعلام، ودور المجتمع المدني في بناء السلام
- عقد اجتماعات شهرية للممثل التنفيذي للأمين العام مع منظمات المجتمع المدني بشأن مسائل السياسة العامة الوطنية والأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة في البلد
- تيسير آليات التنسيق/منتديات المؤسسات الديمقراطية في البلد عن طريق عقد اجتماعات شهرية
- عقد اجتماعات شهرية مع نقابة المحررين واللجنة المستقلة لوسائط الإعلام وشبكة الإذاعة المستقلة بشأن المسائل المواضيعية المتصلة بتغطية الانتخابات
- عقد اجتماعات شهرية مع الشركاء من الجهات المانحة بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لدعم وسائط الإعلام وحشد الموارد لتطوير وسائط الإعلام
- إجراء الرصد والتحليل شهريا لنواتج المؤسسات الإعلامية من أجل ضمان الامتثال لمدونة قواعد السلوك التي وضعتها اللجنة المستقلة لوسائط الإعلام

- إرشاد الصحفيين، من خلال عقد اجتماعات شهرية، بشأن مختلف المسائل المتصلة بوسائل الإعلام
- إسداء المشورة الفنية ومشورة الخبراء إلى هيئة إذاعة سيراليون بشأن تنفيذ التوصيات الصادرة عن مؤسسات مراجعة الحسابات والخبراء الاستشاريين الخارجيين ولجنة التحقيق التابعة للحكومة بشأن الإدارة والبرمجة
- عقد المنتدى الشهري للسياسة العامة بين مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون وإدارة هيئة إذاعة سيراليون ومجلس أمنائها في مسائل السياسة العامة الوطنية المتعلقة بالثبث الإذاعي
- إسداء مشورة الخبراء يوميا إلى هيئة إذاعة سيراليون من أجل تحسين عملية إنتاج البرامج الإخبارية وما يتصل بها من برامج إعلامية
- القيام بأنشطة التوعية الإعلامية من خلال عقد الممثل التنفيذي للأمين العام اجتماعات شهرية مع الصحافة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(د) إحراز تقدم نحو احترام حقوق الإنسان وتعزيز (د) '١' ازدياد العدد الكلي للأهداف المنجزة الواردة في سيادة القانون في سيراليون	الخطة الاستراتيجية للجنة حقوق الإنسان في سيراليون
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١١: ستة من أصل الأهداف الثمانية في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١
	تقديرات عام ٢٠١٢: جميع الأهداف الثمانية في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ (عما في ذلك تنمية القدرة شبه القضائية للجنة حقوق الإنسان في سيراليون)
	المهدف لعام ٢٠١٣: جميع الأهداف السبعة في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥
	'٢' عدد التقارير القطرية المقدمة إلى هيئات المعاهدات الدولية في إطار شتى معاهدات حقوق الإنسان
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١١: تقرير واحد في إطار الاستعراض الدوري الشامل

تقديرات عام ٢٠١٢: ٣ تقارير في إطار العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب

المهدف لعام ٢٠١٣: تقريران في إطار اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
'٣' تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة في الحياة السياسية والعامة
مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وسن قانون الإعاقة

تقديرات عام ٢٠١٢: اعتماد الحكومة خطة عمل وطنية للأشخاص ذوي الإعاقة

المهدف لعام ٢٠١٣: إنشاء هياكل ومكاتب من أجل أداء اللجنة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة

النواتج

- تقديم المساعدة إلى لجنة حقوق الإنسان في سيراليون في تنفيذ المشاريع الممولة من خلال صندوق بناء السلام، بما في ذلك إضفاء طابع إقليمي على اللجنة وتعزيز قدرتها على الرصد والبحث وقدرتها شبه القضائية وتعزيز قدرتها على مواصلة الأنشطة التي كان يقوم بها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون سابقا
- تقديم الدعم اللوجستي والتقني إلى أمانة حقوق الإنسان التابعة لوزارة الخارجية في إعداد التقارير وتقديمها إلى هيئات المعاهدات الدولية
- كفالة تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة تقصي الحقائق والمصالحة والاستعراض الدوري الشامل من خلال عقد مؤتمر وطني لاستعراض منتصف المدة في عام ٢٠١٣

- تقديم الدعم، من خلال عقد اجتماعات شهرية ودورات تدريبية وحلقات عمل حسب الحاجة، إلى وزارة الرعاية الاجتماعية وإلى اتحاد سيراليون لقضايا الإعاقة، لتنفيذ قانون الإعاقة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولكفالة أداء اللجنة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة مهامها بفعالية
- مواصلة أنشطة الدعم وبناء القدرات بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان من خلال مبادرات مشتركة كعقد دورات تدريبية وحلقات عمل، مع القيام في الوقت نفسه بنقل معظم المهام التي يدعمها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون عادة إلى لجنة حقوق الإنسان في سيراليون

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(هـ) '١' زيادة عدد دورات التدريب أثناء العمل للموظفين المحليين في وحدة مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسائر الوكالات الأعضاء ذات الصلة	(هـ) تحسين قدرة قطاع الأمن في سيراليون على توفير الأمن الداخلي ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات
مقاييس الأداء	
عام ٢٠١١: دورتان للتدريب أثناء العمل لفائدة ٥٠ شخصا	
تقديرات عام ٢٠١٢: ٥ دورات للتدريب أثناء العمل لفائدة ٧٥ شخصا	
الهدف لعام ٢٠١٣: ٦ دورات للتدريب أثناء العمل لفائدة ٩٠ شخصا	
'٢' زيادة عدد ضباط الشرطة في سيراليون المدربين على المعايير المهنية والمساءلة	
مقاييس الأداء	
عام ٢٠١١: ١٢٠ ضابطا	
تقديرات عام ٢٠١٢: ١٥٠ ضابطا	
الهدف لعام ٢٠١٣: ١٥٠ ضابطا	

النواتج

- توفير خدمات الرصد اليومي والتوجيه إلى الوكالات المحلية لإنفاذ القوانين، والمشاركة في ما تقوم به وحدة مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية من تحقيقات في الجرائم واعتقالات ومصادرة
- رصد تشييد مبنى مكاتب الوحدة

- إسداء المشورة لإدارة الشكاوى والتأديب والتحقيقات الداخلية التابعة لشرطة سيراليون في سياق عمليات تفتيش مقار الفرق البالغ عددها ٣٢ مقرا
- تنظيم مؤتمر لفائدة ٥٠ من كبار الضباط في مكتب الأمن القومي وفي شرطة وجيش سيراليون بشأن الدروس المستفادة من انتخابات عام ٢٠١٢
- تنظيم حلقة عمل لفائدة ١٠٥٠ من شرطة سيراليون بشأن السياسات المتعلقة بالتحرش الجنسي وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما في ذلك التدريب على حقوق الإنسان
- إسداء المشورة إلى مجلس الإدارة التنفيذية لشرطة سيراليون وفريق تنسيق مجلس الأمن القومي من خلال اجتماعاتهما الأسبوعية ونصف الشهرية، على التوالي
- إسداء المشورة إلى اللجان الأمنية في المقاطعات والمناطق من خلال اجتماعاتها الأسبوعية
- تدريب ٩٠ من موظفي إنفاذ القوانين على التحقيق في القضايا

العوامل الخارجية

١٦٠ - من المتوقع أن يحقق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون هدفه شريطة ما يلي: (أ) الالتزام على الصعيد الوطني بعملية بناء السلام وامتلاك البلد زمام هذه العملية؛ (ب) استمرار الشركاء الدوليين في الالتزام بعملية توطيد السلام وبناء السلام وتقديم الدعم لها؛ (ج) الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما في البلدان المتاخمة، والحفاظ على الحالة الأمنية في سيراليون وعدم التأثير سلباً عليها.

الجدول ١٠

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢		الاحتياجات لعام ٢٠١٣		الفرق: وفورات (زيادة) الإنفاق	النفقات المقدّرة	الاعتمادات
	مجموع الاحتياجات	صافي الاحتياجات ^(أ) غير المتكررة	مجموع الاحتياجات	صافي الاحتياجات			
	(٤)	(٥) - (٢) - (٦)	(٤)	(٥) - (٢) - (٦)	(٢) - (١) = (٣)	(٢)	(١)
تكاليف الموظفين المدنيين	٥ ٨٢٣,٧	٥ ٦٦٤,٢	-	(١ ٦٨٦,٦)	١٥٩,٥	٧ ٣٥٠,٨	٧ ٥١٠,٣
التكاليف التشغيلية	٦ ٦١١,٧	٦ ٨٠٨,١	-	(٣ ٥٨٩,٦)	(١٩٦,٤)	١٠ ٣٩٧,٧	١٠ ٢٠١,٣
المجموع	١٢ ٤٣٥,٤	١٢ ٤٧٢,٣	-	(٥ ٢٧٦,٢)	(٣٦,٩)	١٧ ٧٤٨,٥	١٧ ٧١١,٦

(أ) صافي الاحتياجات بعد مراعاة تقديرات الوفورات أو الزيادة في الإنفاق لعام ٢٠١٢.

١٦١ - سُتستخدم الاحتياجات من الموارد البالغ مجموعها ٤٠٠ ٤٣٥ ١٢ دولار (صافي بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) لتغطية تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين البالغ عددهم مبدئياً ٣٦ موظفاً دولياً (٥٠٣ ٠٠٠ دولار) و ٣٤ موظفاً فنياً وطنياً (٥٥١ ٨٠٠ دولار) وبدل غلاء المعيشة لثمانية من متطوعي الأمم المتحدة (٩٠٠ ٢١٨ دولار)، وسيجري تخفيض هذه الوظائف خلال عام ٢٠١٣ إلى ٦٨ وظيفة؛ وبدل الإقامة المخصص للبعثة ومصروفات السفر لسبعة أفراد مقدمين من الحكومات لفترة ١٢ شهراً (٢٩٣ ٨٠٠ دولار)؛ والاحتياجات من الخدمات الاستشارية القصيرة الأجل (١٧ ٢٠٠ دولار)؛ وسفر الموظفين (٢٨٤ ٥٠٠ دولار)؛ والمرافق والمهاكل الأساسية (٢ ٤٩٨ ٥٠٠ دولار)؛ والنقل البري (٢٢٨ ٨٠٠ دولار)؛ والنقل الجوي (١٠٠ ٦٥٤ ١٠٠ دولار)؛ والاتصالات (٦٥٢ ٩٠٠ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٩٠٠ ٣٦٧ دولار)؛ والمعدات واللوازم والخدمات الطبية (٢٠٠ ١٦٤ دولار)؛ والخدمات واللوازم والمعدات الأخرى (٨٠٠ ٤٤٩ دولار).

١٦٢ - ويُعزى الفرق بين المبلغ المقترح لعام ٢٠١٣ ومجموع الاحتياجات لعام ٢٠١٢ إلى ما يلي: (أ) إلغاء ١٤ وظيفة، منها ٨ وظائف من الرتبة الدولية و ٦ من الرتبة الوطنية، تدريجياً خلال هذه السنة؛ (ب) تطبيق معدل شغور قدره ٣٠ في المائة على الموظفين الدوليين ومتطوعي الأمم المتحدة مقارنة بمعدل قدره ١٥ في المائة في عام ٢٠١٢؛ (ج) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بـ ٨ أفراد مقدمين من الحكومات الذين قدموا المساعدة خلال فترة الانتخابات التي أُجريت في عام ٢٠١٢، ولم تعد هناك حاجة إليهم بعد انتهاء الانتخابات؛ (د) انخفاض الاحتياجات إلى الخدمات الاستشارية غير التدريبية فيما يتصل باستعراض الدستور والحوار بين الأحزاب، وهي خدمات لم تعد ضرورية في عام ٢٠١٣؛ (هـ) انخفاض عدد الموظفين الذين سيسافرون إلى الخارج، في ضوء خطط البعثة لإعادة ترتيب أولويات السفر خارج منطقة البعثة؛ (و) انخفاض الاحتياجات المرتبطة بتخفيض ساعات الطيران من ٣٤٨ ساعة طيران المعتمدة في عام ٢٠١٢ إلى ١٦٢ ساعة في ميزانية عام ٢٠١٣، لفترة ثلاثة أشهر من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١٣؛ (ز) انخفاض الاحتياجات إلى معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وانخفاض الاحتياجات إلى استهلاك الوقود وصيانة المركبات، وذلك في ضوء المرحلة الانتقالية التي تمر بها البعثة وتسليم مهامها إلى فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين؛ (ح) وقف شراء المعدات الأساسية اللازمة لانتخابات عام ٢٠١٢، إضافة إلى أنه لن يلزم اقتناء معدات طبية في عام ٢٠١٣ لأن مخزون الأصول في بداية فترة الميزانية يتوقع أن يكون كافياً لتلبية احتياجات البعثة طوال هذه الفترة.

١٦٥ - سيتألف مجموع ملاك الموظفين المقترح للمكتب المتكامل في بداية عام ٢٠١٣، من ٧٨ وظيفة (٣٦ موظفا دوليا و ٣٤ موظفا وطنيا و ٨ من متطوعي الأمم المتحدة)، وسيرأسه الممثل التنفيذي للأمين العام برتبة أمين عام مساعد الذي سيتلقى الدعم من وحدة للتخطيط الاستراتيجي المتكامل وأربعة أقسام فنية مواضيعية تركز على المجالات الرئيسية التالية من ولاية المكتب وهي: توطيد السلام؛ والمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون؛ والشرطة والأمن؛ ودعم البعثة.

١٦٦ - وتشمل التغييرات المقترح إدخالها في عام ٢٠١٣ على ملاك الموظفين الحالي، إلغاء ١٤ وظيفة تدريجيا (٨ وظائف دولية و ٦ وظائف وطنية)، ونقل وظيفتين، إحداهما وظيفة وطنية والأخرى وظيفة متطوع من متطوعي الأمم المتحدة، وذلك في ضوء المرحلة الانتقالية التي تمر بها البعثة نحو تسليم المهام إلى فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين بعد انتخابات عام ٢٠١٢، على النحو التالي:

(أ) إلغاء ١٤ وظيفة: مساعد خاص للممثل التنفيذي للأمين العام (ف-٤) في مكتب الممثل التنفيذي؛ وموظف شؤون بيئية، وموظف شؤون اجتماعية، وموظف إعلام (إدارة الإذاعة) (٣ ف-٤)، وموظف اتصال (موظف وطني) في قسم المؤسسات الديمقراطية؛ وموظف معني بمراقبة المخدرات ومنع الجريمة (ف-٤) في قسم الشرطة والأمن؛ وكبير موظفي طيران (ف-٤)، وموظف طيران معاون (ف-٢) واثنان من مساعدي الخدمة الأرضية (٢ ر م)، ومتابع رحلات جوية (ر م)، وسائقان (٢ ر م) في قسم الطيران؛ وموظف شؤون هندسية (ف-٣) في القسم الهندسي؛

(ب) نقل وظيفتين: وظيفة مساعد إداري (ر م) من قسم المؤسسات الديمقراطية إلى مكتب الممثل التنفيذي؛ وموظف لوجستيات (من متطوعي الأمم المتحدة) من قسم الشرطة والأمن إلى مكتب رئيس دعم البعثة.

واو - الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

(٨٠٠ ٩٥٦ ٦ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١٦٧ - أنشأت الأمم المتحدة لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة تيسيرا لتنفيذ قرار محكمة العدل الدولية الصادر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن النزاع الحدودي بين الكاميرون ونيجيريا. وتشمل ولاية اللجنة المختلطة تقديم الدعم لتعليم الحدود البرية وترسيم الحدود البحرية، وتيسير الانسحاب ونقل السلطة في منطقة بحيرة تشاد وعلى طول الحدود

وفي شبه جزيرة باكاسي، ومعالجة حالة السكان المتضررين، وتقديم توصيات بشأن تدابير بناء الثقة.

١٦٨ - وأنشئت لجنة للمتابعة من أجل رصد تنفيذ الانسحاب ونقل السلطة في شبه جزيرة باكاسي بموجب اتفاق غرينتري المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. يضطلع الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ورئيس لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة أيضا برئاسة لجنة المتابعة منذ ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩.

١٦٩ - وتم التوصل إلى اتفاقات بشأن البنود الأربعة الواردة في قرار محكمة العدل الدولية، التي تشمل الانسحاب ونقل السلطة في منطقة بحيرة تشاد (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)، وعلى طول الحدود البرية (تموز/يوليه ٢٠٠٤)، وفي شبه جزيرة باكاسي (حزيران/يونيه ٢٠٠٦). وقد اكتمل تنفيذ قرار المحكمة فيما يتعلق بالحدود البحرية عقب الموافقة الرسمية على الخريطة البحرية في آذار/مارس ٢٠٠٨ وإقرار الطرفين في نيسان/أبريل ٢٠١١ بأن الفريق العامل المعني بالحدود البحرية قد أنجز ولايته. والآن وقد تمت تسوية قضية الحدود البحرية، يتمثل دور الأمم المتحدة في ضمان الاتساق في تطبيق ما جاء في القرار على بيان الحدود والخرائط النهائية اللازمة لاحتتام عملية تعليم الحدود.

١٧٠ - وبحلول شهر أيار/مايو، عيّن الطرفان مسافة طولها ١٧٩٣ كم من الحدود البرية واتفقا عليها. وتأجل تعيين المسافة الباقية التي يبلغ طولها ١٦٠ كلم تقريبا الواقعة في الجزأين الأوسط والشمالي من الحدود بسبب قيود أمنية. ولهذا السبب، سيستمر إنجاز أعمال ترسيم الحدود إلى ما بعد عام ٢٠١٣.

١٧١ - وتقدم اللجنة المختلطة الدعم أيضا إلى عملية صياغة تدابير بناء الثقة التي ترمي إلى حماية أمن السكان المتضررين ورفاههم. وتشمل المجالات الرئيسية التي حُددت لتتخذ الحكومتان وشركاؤهما إجراءات بشأنها تقديم المساعدة في مجالات البيئة والتعليم والصحة والأمن الغذائي والمياه والهياكل الأساسية. وستواصل اللجنة رصد احترام حقوق السكان المتضررين في شبه جزيرة باكاسي.

التعاون مع الكيانات الأخرى

١٧٢ - يستضيف مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في داكار أمانة اللجنة. وفي أعقاب إعادة هيكلة وحدة الإدارة التابعة للمكتب واللجنة في عام ٢٠١١، أصبح المكتب يزود اللجنة بخدمات الدعم (الدعم الإداري واللوجستي، كالتسفر وإدارة المكاتب وتكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية والتمويل والميزانية والشراء) والدعم في المسائل الفنية، كالإعلام

وحقوق الإنسان والشؤون الاقتصادية. ويقوم مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكاميرون ونيجيريا بتزويد اللجنة ومراقبي الأمم المتحدة الموفدين إلى البلدين بالدعم اللوجستي والإداري على أساس استرداد التكاليف.

١٧٣ - وتواصل اللجنة تعزيز تعاونها مع فريقَي الأمم المتحدة القطريين في الكاميرون ونيجيريا على القيام بشكل مشترك بوضع تدابير لبناء الثقة تتفق واحتياجات السكان المقيمين على طول الحدود البرية وضمان تهيئة ظروف مواتية لإحلال السلام وتحقيق الأمن والتنمية المستدامة عبر الحدود على طول الخط الحدودي.

١٧٤ - وفي سبيل تعزيز الاستقرار الإقليمي وزيادة التعاون بين الكاميرون ونيجيريا، توفر إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة التوجيه السياسي والاستراتيجي للجنة وتيسر تنفيذ أعمال اللجنة. وتقوم إدارة الدعم الميداني بالأمانة العامة بتزويد اللجنة بالدعم الإداري والمالي واللوجستي وفي مجال إدارة الصندوق الاستثماري.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٢

١٧٥ - في عام ٢٠١٢، واصلت اللجنة إحراز تقدم في اتجاه تنفيذ الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

١٧٦ - وحتى ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٢، تم تعيين ٩٠ كلم إضافيا في الجزء الجنوبي من الحدود، ليصل بذلك مجموع المسافة التي اتفق عليها الطرفان رسميا إلى ١٧٩٣ كلم. وقد تأجل تقييم المسافة المتبقية البالغ طولها ١٦٠ كلم تقريبا والواقعة في الجزأين الأوسط والشمال من الحدود بسبب القيود الأمنية التي نجمت عن الأنشطة الإرهابية التي تنفذها جماعة بوكو حرام في نيجيريا والتي أدت بشكل خطير إلى عرقلة تنفيذ عمل اللجنة المختلطة. ورغم أن أحدث تقييم ميداني أحرز تقدما هاما خلال الربع الأول من عام ٢٠١٢، فلن يكون من الممكن، على أساس التوقيت الحالي للعمليات، إنجاز ما تبقى من تقييم للمناطق المتنازع عليها بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ويُتوقع، بنهاية عام ٢٠١٣، إنجاز التقييم الميداني لمناطق الحدود التي لم يتم تقييمها بعد، والتوصل إلى تسوية بشأن المناطق المتبقية المتنازع عليها بنهاية عام ٢٠١٤. وسيتيح ذلك في المقابل وضع الصيغة النهائية من بيان الحدود وإعداد الخرائط النهائية في عام ٢٠١٥. ويُتوقع أن يبدأ تشييد الركائز الحدودية المتبقية البالغ عددها ١٠٥٦ عمودا في عام ٢٠١٣ وأن تستغرق هذه العملية عامين.

١٧٧ - ويتوقع أن تجتمع اللجنة ثلاث مرات في عام ٢٠١٢. وقد عُقدت الدورة التاسعة والعشرون في ياوندي في آب/أغسطس ٢٠١٢. ومن المقرر عقد اجتماعين إضافيين في

تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ على التوالي، لاستعراض عملية تعليم الحدود ومناقشة مشروع بيان الحدود الذي سترفق على أساسه الخرائط النهائية. ويتوقع أن تقوم اللجنة باستعراض خطة عملها الشاملة واعتمادها واعتماد تقارير بعثات التقييم الميدانية وتسوية جوانب الخلاف الناشئة عن عمليات التقييم الميداني المشتركة؛ وأن تتخذ قرارا يتعلق بتدابير بناء الثقة لدى السكان المتضررين في المناطق التي يشملها التعليم؛ وأن توافق على المرحلة المقبلة لنصب الأعمدة.

١٧٨ - وبناء على طلب الطرفين، واستنادا إلى ما قدماه من إسهامات، قامت اللجنة، بالتشاور مع إدارة الشؤون السياسية ومكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة وشعبة المشتريات بالأمانة العامة، بوضع مقترح مشروع لمواصلة أعمال نصب الأعمدة. ثم ناقش الطرفان مقترح المشروع وأقرا هيكله الإداري الثلاثي الأطراف، بينما لا تزال وثيقة المشروع معروضة على اللجنة لكي توافق عليها.

١٧٩ - وفي آذار/مارس ٢٠١١، أنجز تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية فيما يخص الحدود البحرية، وذلك في أعقاب موافقة الطرفين رسميا على الخريطة البحرية والإقرار بأن الفريق العامل المعني بالحدود البحرية قد أنجز ولايته. ورغم أن اللجنة لم تعد بحاجة إلى عقد اجتماعات بشأن الحدود البحرية، إلا أنه ينبغي لها أن تستمر في كفالة الالتزام بالاتفاق وكفالة إدراجه في بيان الحدود وفي الخرائط النهائية، وذلك بالتعاون الوثيق مع مكتب المستشار القانوني للمنظمة.

١٨٠ - وعقدت لجنة المتابعة المعنية بتنفيذ اتفاق غرينتري بشأن الانسحاب ونقل السلطة في شبه جزيرة باكاسي، دورتها الثامنة عشرة في جنيف في ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٢. وأيدت اللجنة تقرير البعثة الرابعة عشرة التي أوفدت إلى منطقة باكاسي والتي أجازها فريق المراقبين المشترك في الفترة من ١٦ إلى ١٩ آذار/مارس ٢٠١٢، وذلك في ظل الجهود التي يبذلها البلدان لتحسين أمن الحدود المشتركة في المنطقة بوسائل منها مواصلة تسيير دورياتهما الأمنية المشتركة. ومن الجدير بالذكر أن بعثة المراقبة لم تبلغ عن وقوع أي حوادث. وعلاوة على ذلك، وقع الكامبيرون ونيجيريا في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٢ اتفاقا رسميا بشأن التعاون الأمني عبر الحدود. وعُقد الاجتماع التاسع عشر للجنة المتابعة في ١٩ و ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٢، في أعقاب إيفاد بعثة المراقبة الخامسة عشرة إلى منطقة باكاسي في الفترة من ٢ إلى ٦ تموز/يوليه ٢٠١٢.

١٨١ - وتعكف البعثة، بالتنسيق مع فريقَي الأمم المتحدة القطريين وحكومة الكامبيرون، على وضع أربعة مشاريع قصيرة الأجل في بحيرة تشاد وشبه جزيرة باكاسي في مجالات الأمن

الغذائي والائتمان البالغ الصغر ومياه الشرب وبناء القدرات للحصول على فرص العمل وإمداد المجتمعات المحلية بشبكة الكهرباء وبالطاقة الشمسية المتجددة. ومن المقرر وضع مشاريع مماثلة لفائدة السكان المتضررين في نيجيريا حيث أُوفدت بعثة تقييم مشتركة بين الوكالات في الفترة من ٤ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

١٨٢ - وعرضت اللجنة إنجازاتها خلال المؤتمر الثالث للوزراء الأفارقة المعنيين بالمسائل الحدودية الذي عُقد في نيامي في الفترة من ١٤ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠١٢. وقد اعترفت الوفود الأفريقية وأمانة برنامج الاتحاد الأفريقي المعني بالحدود بالقيمة المضافة التي تتسم بها اللجنة وأحاطوا علما بإنجازاتها بوصفها خطوة هامة نحو تعليم الحدود الأفريقية.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٣

١٨٣ - خلال الدورة السابعة والعشرين للجنة، اتفقت الكامبيرون ونيجيريا على السعي لإنجاز الجزء الفني من أعمال تعليم الحدود بنهاية عام ٢٠١٢. ومنذ ذلك الحين، أدى الهجوم بالقنابل الذي استهدف دار الأمم المتحدة في أبوجا في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١١، إلى جانب الأنشطة الإرهابية المتزايدة التي تنفذها جماعة بوكو حرام في شمال شرق نيجيريا، إلى عرقلة تنفيذ عمل اللجنة بشكل خطير. ولهذا السبب، سيستمر إنجاز أعمال تعليم الحدود إلى ما بعد عام ٢٠١٣.

١٨٤ - وفي عام ٢٠١٣، ستواصل اللجنة تيسير التعاون بين الطرفين على ما يلي: (أ) مواصلة التقييم الميداني لتحديد المواقع الحدودية المتبقية (٢٠١٣)؛ (ب) تسوية خلافاتهما على تعليم الحدود، التي أُرجئت نتيجة الخلاف على تأويل قرار محكمة العدل الدولية، أو الشواغل الأمنية المحلية، أو وعورة تضاريس المنطقة (٢٠١٣-٢٠١٤)؛ (ج) تشييد ١٠٥٦ تقريبا من الركائز الحدودية المتبقية (٢٠١٣-٢٠١٥)؛ (د) تقديم الدعم لوضع برامج ترمي إلى تنفيذ تدابير بناء الثقة لدى السكان المتضررين من تعليم الحدود (٢٠١٣-٢٠١٥)؛ (هـ) إصدار الخرائط النهائية وبيان الحدود عند التوصل إلى تسوية بشأن المناطق موضوع الخلاف والمناطق التي تخططها عملية التعليم (٢٠١٢-٢٠١٥).

١٨٥ - لا تزال الإدارة الفعالة للمهام التقنية والإدارية المتصلة بالعمل في تعليم الحدود، تتطلب توفر الخبرات في المجال الهندسي إلى جانب القدرات الإدارية المتاحة في عام ٢٠١٣. فالتقييم الميداني ونصب الأعمدة الحدودية، اللذان يتعين أن ينفذا بالتزامن خلال موسم الجفاف القصير الأمد، يشكلان تحديا فريدا أمام البعثة في مجالي الهندسة والإدارة.

١٨٦ - وفيما يلي أدناه بيان الهدف من اللجنة وإنجازاتها المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

الهدف: إنجاز تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية الصادر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن الحدود البرية والبحرية بين الكاميرون ونيجيريا، بطريقة منظمة وسلمية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) إحراز تقدم نحو ترسيم الحدود البرية وإبرام اتفاق تعاون في مسائل الحدود البحرية بين الكاميرون ونيجيريا	(أ) '١' ازدياد عدد الاجتماعات العامة النظامية التي تعقدها اللجنة مقاييس الأداء عام ٢٠١١: ٢ تقديرات عام ٢٠١٢: ٣ الهدف لعام ٢٠١٣: ٣ '٢' ازدياد النسبة المئوية للحدود البرية التي تتفق الكاميرون ونيجيريا على مواقع نصب الأعمدة فيها مقاييس الأداء عام ٢٠١١: ٨٧ في المائة (١٧٠٣ كلم) تقديرات عام ٢٠١٢: ٩٢ في المائة (١٨٠٠ كلم) الهدف لعام ٢٠١٣: ٩٥ في المائة (١٨٥٠ كلم) '٣' ازدياد معدل تنفيذ عقود تعليم الحدود المتصلة بالحدود البرية (تدرجيا) مقاييس الأداء عام ٢٠١١: ٥٨ في المائة تقديرات عام ٢٠١٢: ٧٠ في المائة الهدف لعام ٢٠١٣: ٧٨ في المائة '٤' المحافظة على الالتزام بالاتفاق المتعلق بالحدود البحرية بين الكاميرون ونيجيريا الذي تم التوصل إليه في عام ٢٠١١ مقاييس الأداء عام ٢٠١١: لا ينطبق تقديرات عام ٢٠١٢: صفر الهدف لعام ٢٠١٣: اجتماع واحد

النواتج

- عقد ٣ اجتماعات للجنة لمناقشة القضايا المتصلة بالتنفيذ السلمي لقرارات محكمة العدل الدولية، بما في ذلك اعتماد التقارير المنبثقة من بعثات التقييم الميداني؛ وحل نقاط الخلاف الناشئة عن التقييم الميداني المشترك، والمقرر المتصل بتدابير بناء الثقة بالنسبة للسكان المتأثرين في المناطق المعنية بتعليم الحدود، وإدارة أعمال نصب الركايز وتعليم الحدود
- إفاد بعثتي تقييم ميداني مشتركين بمتوسط ٨ أسابيع على طول الحدود البرية للاتفاق مع الأطراف حول مواقع الأعمدة الحدودية؛ وتقديم تقارير عن التقدم المحرز في تعليم الحدود وتعتمدها الأطراف
- عقد ٤ اجتماعات استشارية قانونية وتقنية مع الأطراف لتسهيل حل نقاط الخلاف الناجمة عن التقييم الميداني المشترك، وتقديم تقارير عن اقتراحات تسوية نقاط الخلاف وتعتمدها الأطراف
- إفاد ٤ بعثات ميدانية بمتوسط ٦ أسابيع، لممارسة الإشراف الفني والمراقبة على العمل الذي يضطلع به المقاولون الذين ينفذون عقود تعليم الحدود، وإعداد التقارير بعد كل بعثة ميدانية لتقديمها للطرفين لإقرارها
- عقد اجتماعين مع الجهات المانحة بشأن التمويل المطلوب من خارج الميزانية لأعمال تعليم الحدود المتبقية، ومبادرات بناء الثقة
- عقد ٤ اجتماعات للجنة إدارة المشاريع و ٦ اجتماعات للفريق التقني والإشرافي المعني بالأنشطة المتصلة بنصب الأعمدة الحدودية في ياوندي وأبوجا
- تنظيم حملة إعلامية عامة بشأن ما حققته اللجنة في مجال منع نشوب النزاعات وبناء الثقة وإصدار مواد إعلامية تتعلق بعملية تعليم الحدود تضمنت عرض فيلم وثائقي
- إفاد ٤ بعثات ميدانية من اللجنة الفرعية المعنية بترسيم الحدود بمتوسط ٣ أسابيع على طول الحدود البرية لحل نقاط الخلاف
- إصدار ١٤٠ خريطة بمقياس ١:٥٠٠ ٠٠٠ (للحدود البرية)، وخريطتان بمقياس ١:٥٠٠ ٠٠٠ (للحدود البحرية)، و ٣ خرائط بمقياس ١:٥٠٠ ٠٠٠ وخريطة بمقياس ١:١ ٥٠٠ ٠٠٠ (للحدود بأكملها) تصف الحدود بين الكاميرون ونيجيريا
- عقد حلقة عمل مع قسم رسم الخرائط في الأمم المتحدة بشأن إعداد الخرائط النهائية
- إعداد بيان للحدود يصف الحدود بين الكاميرون ونيجيريا بالمعنى القانوني

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(ب) '١' المحافظة على عدد زيارات المراقبين المدنيين في شبه جزيرة باكاسي وحدودها ومناطق بحيرة تشاد، بمشاركة الكامبيرون ونيجييريا	(ب) توطيد الانسحاب ونقل السلطة في جميع المناطق المعنية، بما في ذلك شبه جزيرة باكاسي
مقاييس الأداء	
عام ٢٠١١: ٣	
تقديرات عام ٢٠١٢: ٣	
الهدف لعام ٢٠١٣: ٣	
'٢' عدم ورود أي بلاغ عن وقوع حوادث أو وجود غير قانوني للقوات بعد الانسحاب وعمليات نقل السلطة	
مقاييس الأداء	
عام ٢٠١١: صفر	
تقديرات عام ٢٠١٢: صفر	
الهدف لعام ٢٠١٣: صفر	
'٣' المحافظة على عدد الاجتماعات التي تعقدها لجنة المتابعة بشأن شبه جزيرة باكاسي والتي تشارك فيها الكامبيرون ونيجييريا	
مقاييس الأداء	
عام ٢٠١١: ٣ اجتماعات	
تقديرات عام ٢٠١٢: ٣ اجتماعات	
الهدف لعام ٢٠١٣: ٣ اجتماعات	
'٤' الإبقاء على عدد مراكز الكامبيرون الإدارية في جميع أنحاء شبه جزيرة باكاسي	
مقاييس الأداء	
عام ٢٠١١: ٢	
تقديرات عام ٢٠١٢: ٢	
الهدف لعام ٢٠١٣: ٢	

النواتج

- إيفاد ثلاث بعثات ميدانية من المراقبين المدنيين على طول الحدود البرية لرصد احترام حقوق السكان المتأثرين ورفاههم مع التركيز بوجه خاص على المجموعات الضعيفة. بمن فيهم النساء والشباب وإصدار ٣ تقارير
- عقد اجتماعين استشاريين بشأن صياغة المبادرات الوطنية الإنمائية والبيئية في شبه جزيرة باكاسي وتنفيذها
- إصدار ٣ تقارير عن تنفيذ اتفاق غرينتري في أعقاب الزيارة التي قام بها المراقبون إلى شبه جزيرة باكاسي
- عقد ٣ اجتماعات للجنة المتابعة التي أنشئت بموجب اتفاق غرينتري

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(ج) '١' عدم ورود بلاغات عن وقوع أي انتهاكات في منطقة بحيرة تشاد مقاييس الأداء عام ٢٠١١: صفر تقديرات عام ٢٠١٢: صفر الهدف لعام ٢٠١٣: صفر	(ج) إحراز تقدم نحو احترام حقوق السكان المتضررين وتنمية المجتمعات المحلية في المناطق الحدودية، وتنشيط لجنة حوض بحيرة تشاد
'٢' المحافظة على عدد مشاريع تنمية المجتمعات المحلية المنفذة في الكاميرون ونيجيريا مقاييس الأداء عام ٢٠١١: ٤ تقديرات عام ٢٠١٢: ٤ الهدف لعام ٢٠١٣: ٤	
'٣' المحافظة على عدد المبادرات المضطلع بها بمشاركة الكاميرون ونيجيريا بهدف تعبئة الموارد من أجل تنفيذ تدابير بناء الثقة مقاييس الأداء عام ٢٠١١: ٤ تقديرات عام ٢٠١٢: ٤ الهدف لعام ٢٠١٣: ٤	

النواتج

- إجراء ٤ دراسات جدوى بعد تقييم الاحتياجات المشتركة لحشد التمويل بالاشتراك مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية والجهات المانحة
- تنفيذ ٤ مشاريع سريعة الأثر (٢ في نيجيريا و ٢ في الكاميرون) في مجالي الصحة والأمن الغذائي (الثروة الحيوانية الزراعية وأنشطة الصيد) بهدف تلبية الحاجات الملحة للسكان المتضررين من عملية تعليم الحدود وتشجيعهم على قبول المهام الموكولة إلى البعثة
- وضع ٤ مشاريع على أساس دراسات الجدوى لمعالجة مسألة رفاه السكان المتضررين في مجالات الأمن الغذائي والائتمان البالغ الصغر ومياه الشرب وبناء القدرات للحصول على فرص العمل، وإمداد المجتمعات المحلية بشبكة الكهرباء مع التركيز بوجه خاص على النساء والشباب وحقوق الإنسان
- صياغة ٤ مبادرات لتعبئة الموارد بالاشتراك مع حكومي الكاميرون ونيجيريا والبنك الدولي وكيانات منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة ومصرف التنمية الأفريقي والشركاء الآخرين لتشجيع التعاون عبر الحدود والبرامج الاقتصادية المشتركة
- إفاد بعثتين ميدانيتين لتوعية السكان في المناطق المتأثرة بأعمال تعليم الحدود
- إفاد بعثتين بقيادة لجنة حوض بحيرة تشاد لتقديم المساعدة على تنفيذ تدابير بناء الثقة بين الكاميرون ونيجيريا
- قيام استشاريي الأمم المتحدة بتقديم ٣ تقارير إلى الطرفين، عقب زيارتهم الميدانية في سياق المسائل المتعلقة بالبيئة والصحة والأمن الغذائي

الإنتاجات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(د) تعزيز التعاون دون الإقليمي في غرب أفريقيا لمنع نشوب النزاع عن طريق الإدارة الجيدة لخطوط الحدود من خلال الدروس المستفادة من تجربة لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة	(د) المحافظة على عدد الاجتماعات التي يعقدها المنتدى الإقليمي مع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من المنظمات الإقليمية بشأن قضايا المستوطنات الحدودية
	مقاييس الأداء
	العدد في عام ٢٠١١: اجتماع واحد
	تقديرات عام ٢٠١٢: اجتماع واحد
	الهدف لعام ٢٠١٣: اجتماع واحد

النواتج

- عقد حلقة عمل مع برنامج الاتحاد الأفريقي المعني بالحدود والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتبادل الدروس المستفادة من عملية تعليم الحدود التي تضطلع بها لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة بوصفها آلية لمنع نشوب النزاعات
- تقديم إرشادات بشأن تعيين الحدود (التسوية القانونية والمتطلبات الجيوديسية وتقديرات التكلفة وتوصيات تتعلق بأعمال تعليم الحدود) إلى مسؤولي حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي
- إعداد ورقتين عن القضايا القانونية والتقنية المتصلة بتعيين الحدود البرية والبحرية وإعداد الخرائط النهائية

العوامل الخارجية

١٨٧ - من المتوقع أن يتم تحقيق الهدف، شريطة أن تستمر الكاميرون ونيجيريا في الالتزام بقرار محكمة العدل الدولية وخطة العمل التي اعتمدها اللجنة المختلطة، وأن تظل بيئة الأمن والبيئات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلدين مواتية لتنفيذ حكم المحكمة، وأن تتوافر الموارد من خارج الميزانية لنصب الأعمدة الحدودية ولدعم مبادرات بناء الثقة.

الجدول ١٢

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢		الاحتياجات لعام ٢٠١٣		
	الاعتماد	النفقات المقدرة	الفرق (زيادة)	مجموع	صافي
	(١)	(٢)	(٣) - (١) - (٢)	(٤)	(٥) - (٤) - (٣)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	٩٩,٧	٦٨,٥	٣١,٢	٩٠,٩	٥٩,٧
تكاليف الموظفين المدنيين	١ ٩٣٢,٢	١ ٨٧٥,٨	٥٦,٤	٢ ٠٧١,٩	٢ ٠١٥,٥
التكاليف التشغيلية	٦ ٥٧٢,٧	٥ ٤٣٥,٤	١ ١٣٧,٣	٤ ٧٩٤,٠	٣ ٦٥٦,٧
المجموع	٨ ٦٠٤,٦	٧ ٣٧٩,٧	١ ٢٢٤,٩	٦ ٩٥٦,٨	٥ ٧٣١,٩

(أ) صافي الاحتياجات بعد مراعاة تقديرات الوفورات أو الزيادة في الإنفاق لعام ٢٠١٢.

١٨٨ - وتبلغ الاحتياجات المقدرة ٦ ٩٥٦ ٨٠٠ دولار لعام ٢٠١٣ (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وتشمل بدل الإقامة المقرر للبعثة وبدل الملابس وسفر مستشار عسكري لأغراض التناوب (٩٠ ٩٠٠ دولار)، والمرتبات والتكاليف العامة لملاك من الموظفين يتألف من ١٢ وظيفة (١٠ وظائف دولية ووظيفتين وطنيتين) (٩٠٠ ٢٠٧١ دولار) والاحتياجات التشغيلية الأخرى التي تشمل خدمات الاستشاريين (٩٠٠ ١ ٧٨٧ دولار) والسفر الرسمي (٩٠٠ ٥٨٤ دولار) والمرافق والهياكل الأساسية (٥٠٠ ٣٧٧ دولار) والنقل البري (٩٣ ٤٠٠ دولار) والنقل الجوي (١ ٣٦٥ ٠٠٠ دولار) والنقل البحري (١٠٠ ٠٠٠ دولار) والاتصالات (٢٠٧ ٧٠٠ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٨٣ ٦٠٠ دولار) واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (١٩٤ ٠٠٠ دولار).

١٨٩ - ويُعزى انخفاض الاحتياجات لعام ٢٠١٣، بالمقارنة مع الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٢ في المقام الأول إلى انخفاض النقل الجوي نتيجة لتغير ترتيبات تقاسم التكاليف بين لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة ومكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا وذلك من تقاسم التكاليف مناصفة في عام ٢٠١٢، إلى تقاسمها بنسبة ٢٥ في المائة للجنة و ٧٥ في المائة للمكتب في عام ٢٠١٣، من أصل المجموع الكلي لساعات الطيران البالغ ٤٦٥ ساعة بناء على الاستخدام المقدّر لكل منهما؛ وانخفاض الاحتياجات تحت بند الاستشاريين ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض عدد المراقبين المدنيين من ١٠ إلى ٨، وانخفاض عدد اجتماعات الفريق التقني المشترك من اجتماعين إلى اجتماع واحد، وإلغاء الاجتماع المتعلق بالحدود البحرية؛ وانخفاض عدد الاجتماعات الاستثنائية من اجتماعين إلى اجتماع واحد وعدد الاجتماعات الاستشارية التقنية من أربعة إلى اثنين.

١٩٠ - ويُعزى الرصيد الحر في عام ٢٠١٢ في المقام الأول إلى تأخر تناوب مستشار عسكري؛ وتأخر تعيين المستشار القانوني؛ وانخفاض الاحتياجات من الاستشاريين واحتياجات السفر الخاصة بهم بسبب تأخر تعيين مراقب مدني وانخفاض عدد اجتماعات اللجنة المختلطة وبعثات التقييم الميداني نظراً للشواغل الأمنية في المناطق الشمالية من الكاميرون ونيجيريا وغياب الطرفين؛ وانخفاض الاحتياجات تحت بند السفر في مهام رسمية نتيجة لانخفاض عدد اجتماعات اللجنة والاجتماعات القانونية والتقنية وبعثات التقييم الميداني؛ وعدم استعمال الاحتياجات ضمن بند النقل البحري لأن الفريق التقني المشترك لم يصل بعد إلى المنطقة المعنية التي تتطلب استئجار وسائل نقل بحرية.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٩١ - قام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، بموجب عقد مع الأمم المتحدة، بإدارة مشروع بناء الأعمدة الحدودية مستخدماً موارد من خارج الميزانية قدمتها الكاميرون ونيجيريا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي. وقد شيد المكتب ما مجموعه ٣٧٨ عموداً حدودياً خلال شهر حزيران/يونيه ٢٠١٠. وفي الدورة السابعة والعشرين للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة التي عقدت في ياوندي يومي ١٠ و ١١ آذار/مارس ٢٠١١، قررت اللجنة إنهاء العقد مع المكتب. وسيستخدم مبلغ مجموعه ٤٠٠ ٤٩٤ دولار في عام ٢٠١٢.

١٩٢ - وفي عام ٢٠١٣، سيتم إنشاء هيكل إداري جديد يتيح للكاميرون ونيجيريا قدراً أكبر من امتلاك زمام الأعمال المتبقية من تعليم الحدود من أجل تشييد أعمدة حدودية إضافية خلال عام ٢٠١٣. ويتوقع إتاحة مبلغ تقديري قيمته ٢٠٠ ٢٢٨ ٤ دولار في عام ٢٠١٣.

الجدول ١٣

الاحتياجات من الموظفين

وَأَع	أَع م	٢-مد	١-مد	٥-ف	٤-ف	٣-ف	٢-ف	الفئة الفنية وما فوقها				فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها				الموظفون الوطنيون	
								المجموع	الخدمات العامة	الميدانية/ الخدمات العامة	مجموع الموظفين الدوليين	موظفون	الوطنيون	الرتبة	المتطوعون	المجموع	
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٢	-	-	-	٣	٦	-	-	٩	١	-	١٠	-	٢	-	-	١٢	
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٣	-	-	-	٣	٦	-	-	٩	١	-	١٠	-	٢	-	-	١٢	
التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	

١٩٣ - سيبقى مجموع الاحتياجات من الملاك الوظيفي اللازم لتوفير دعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة في عام ٢٠١٣ دون تغيير.

زاي - مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى

(٢٠٠٤ ٩٦٢ ٢)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١٩٤ - اقترح الأمين العام إنشاء مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى في رسالته المؤرخة ٧ أيار/مايو ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2007/279). وجاء رد رئيس مجلس الأمن على الأمين العام في الرسالة المؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧ (S/2007/280).

١٩٥ - وتتمثل المهمة الرئيسية للمركز في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب نزاعات في آسيا الوسطى. ويسهم المركز في معالجة الأخطار المتعددة التي تواجه المنطقة، بما في ذلك الإرهاب الدولي والتطرف والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة من خلال تنفيذ اختصاصاته على النحو المبين أدناه:

(أ) إقامة اتصالات مع حكومات المنطقة وبناء على توافقها، مع الأطراف الأخرى المعنية بشأن المسائل ذات الصلة بالدبلوماسية الوقائية؛

(ب) رصد الحالة على أرض الواقع وتحليلها؛

(ج) تزويد الأمين العام بآخر المعلومات المتصلة بجهود منع نشوب النزاعات؛

(د) البقاء على اتصال بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورابطة الدول المستقلة ومنظمة شنغهاي للتعاون وغيرها من المنظمات الإقليمية، وتشجيع جهودها ومبادراتها في مجال صنع السلام، وتيسير التنسيق وتبادل المعلومات مع إيلاء الاعتبار الواجب لولايتها المحددة؛

(هـ) توفير إطار وقيادة على المستوى السياسي للأنشطة الوقائية التي تضطلع بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة، ودعم الجهود التي يبذلها المنسقون والممثلون المقيمون لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بریتون وودز، في تشجيع اتباع نهج متكامل للتنمية الوقائية والمساعدة الإنسانية؛

(و) البقاء على اتصال وثيق ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لضمان إجراء تحليل شامل ومتكامل للحالة في المنطقة.

١٩٦ - وتستضيف حكومة تركمانستان المركز الذي يقع في عشق أباد، وتوفر مكانا مناسباً لعمله مجاناً. بما في ذلك الخدمات. وتقدم إدارة الشؤون السياسية إلى المركز التوجيه

المتعلق بالسياسة العامة فيما يتصل بالأمر السياسي والمسائل الموضوعية، بما في ذلك ما يتصل بمسائل التفاعل مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والشركاء الآخرين، من أجل تنفيذ ولاية البعثة. ويُنفذ برنامج عمل المركز بالتشاور مع إدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني.

١٩٧ - وستمثل استراتيجية البعثة خلال السنتين القادمتين في مواصلة دعم أطر التعاون في آسيا الوسطى وتطوير مبادرات مشتركة للتصدي للتحديات الإقليمية التي تواجه الأمن والاستقرار. وتزايد عدد من التحديات مؤخراً مثل توتر العلاقات الثنائية بين بعض البلدان في المنطقة، واندلاع العنف أو الاضطرابات في بعض البلدان وشواغل بلدان آسيا الوسطى المرتبطة بانسحاب القوات الدولية من أفغانستان في عام ٢٠١٤.

١٩٨ - وفي الفترة المقبلة سيقوم المركز بممارسة القيادة السياسية في مجال الدبلوماسية الوقائية وتيسير الترابط والاتساق في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في آسيا الوسطى. وسيواصل المركز تنسيق مبادرات الأمم المتحدة وتعزيز عمليات بناء الحوار ويواصل عمله مع المنظمات الإقليمية والبلدان الشريكة الثنائية لآسيا الوسطى لتحسين ظروف السلام الدائم والتنمية والمصالحة. وسيواصل المركز رصد النزاعات المحتملة المحلية والعابرة للحدود وتحليلها والإبلاغ عنها من منظور إقليمي. وسيواصل حشد الدعم للمبادرات التي تسعى إلى معالجة العلاقة بين المياه والطاقة في المنطقة والتوترات بين بلدان المنبع والمصب و/أو البلدان الغنية بالموارد وتلك التي ليست كذلك. ونظراً لاحتمالات نشوب نزاعات ترتبط بمسائل المياه والطاقة، سيعزز المركز آلية الإنذار المبكر بالمشكلات المحتملة على الأنهار العابرة للحدود في المنطقة، وهي آلية بدأ عملها في العامين ٢٠١١ و ٢٠١٢. وسيقوم المركز أيضاً بتكثيف جهوده الرامية إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان آسيا الوسطى، مستفيداً من النهج القائم على السيناريوهات الذي بدأ العمل به في عام ٢٠١٢. وعلاوة على ذلك، سيعمل المركز على تعزيز مفهوم الدبلوماسية الوقائية في جهوده الرامية إلى بناء قدرات الأجيال الجديدة من دبلوماسيي آسيا الوسطى.

١٩٩ - ومن أجل تعزيز الجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب، سيواصل المركز تعاونه مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ومع بلدان آسيا الوسطى وأصحاب المصلحة الآخرين في إطار خطة العمل المشتركة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى. وسينظر أيضاً في بناء أوجه التآزر مع أصحاب المصلحة الآخرين، خاصة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وذلك لتحسين كفاءة عمليات مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات، عن طريق تعزيز التنسيق الإقليمي

وتبادل المعلومات. ولكفالة إجراء تحليل متكامل للحالة في المنطقة، سيبقى المركز على اتصال وثيق ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ويدعم التعاون بين بلدان آسيا الوسطى وأفغانستان في إطار عملية اسطنبول والأطر الأخرى ذات الصلة بهدف تخفيف الآثار السلبية المحتملة لانسحاب القوات المقاتلة الدولية من أفغانستان في عام ٢٠١٤، وتشجيع مساهمات بلدان آسيا الوسطى في استقرار الوضع في أفغانستان.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٢٠٠ - يعمل المركز عن كثب مع الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة لضمان اتباع نهج متكامل للأمن في المنطقة. وفي أعقاب أزمة عام ٢٠١٠ في قرغيزستان وتدابيرها، حشد المركز الجهود الدولية وعمل على تأمين استجابة منسقة، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة في الميدان، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وكان على اتصال وثيق بالمكتب التنفيذي للأمين العام. وبالاشتراك مع وحدة دعم الوساطة التابعة لإدارة الشؤون السياسية، تم توفير الخبرات لدعم عمليات بناء السلام والمساهمة في الجهود المتصلة بتقاسم السلطة وبناء الحوار والمسائل الدستورية وجهود المصالحة. وخلال الفترة المقبلة ستتواصل الجهود المبذولة في قرغيزستان لدعم المصالحة ورأب الصدع بين الشمال والجنوب، وبالتالي تعزيز السلام والاستقرار في البلد.

٢٠١ - وبالنظر إلى الطابع العابر للحدود الذي يتسم به التحديات التي تواجهها آسيا الوسطى، يقوم المركز بدور محفز عن طريق وضع مبادرات إقليمية بالعمل مع شركاء الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بتيسير حلول مقبولة من جميع الأطراف لإدارة المياه مثلاً، تعاون المركز مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري ومع اللجنة الاقتصادية لأوروبا على الصعيد الإقليمي لإنشاء منتدى مشترك لإجراء مشاورات بين البلدان بشأن المسائل المتصلة بالمياه. ومن أجل دعم التعاون وتبسيط النهج في مجال مكافحة الإرهاب، قام المركز بتأمين مشاركة ما يزيد على اثني عشر كياناً من الكيانات التابعة لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب في ثلاثة اجتماعات للخبراء تهدف إلى دعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى في عام ٢٠١١. وفي الفترة المقبلة، يخطط المركز أيضاً للمشاركة بنشاط في أعمال فرقة عمل الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات التي أنشأها الأمين العام في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وفي إطار هذه الجهود، شارك المركز مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في رئاسة اجتماع في دوشاني، في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، لبحث السبل التي تتمكن بها منظومة

الأمم المتحدة من تحسين تنسيق جهودها لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجرائم المنظمة الأخرى العابرة للحدود الوطنية في آسيا الوسطى.

٢٠٢ - وبالإضافة إلى القيادة السياسية في مجال الدبلوماسية الوقائية، يقوم المركز أيضاً بتيسير تبادل المعلومات ومواءمة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال منع نشوب النزاعات. ويحافظ المركز على اتصال وثيق ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لكفالة إجراء تحليل متكامل للحالة في المنطقة الأوسع والأثر المحتمل الذي قد تخلّفه التطورات في أفغانستان على آسيا الوسطى. وسيواصل دعمه لتحقيق استقرار الحالة في أفغانستان عن طريق تعزيز التعاون بين أفغانستان وبلدان آسيا الوسطى في إطار البرنامج الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا الذي تقوده اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. ويحصل المركز على دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من حيث الإدارة والخدمات اللوجستية وذلك على أساس استرداد التكاليف.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٢

٢٠٣ - في عام ٢٠١٢، واصل المركز الاضطلاع بدور أساسي في جهود الدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى وفي وضع مبادرات مشتركة للتصدي للتحديات الإقليمية المتعلقة بالأمن وتحقيق الاستقرار. وتولى المركز قيادة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتهيئة الظروف السياسية من أجل إجراء انتخابات رئاسية في جو سلمي وتقوية المؤسسات الشرعية في قيرغيزستان. ويواصل المركز تشجيع إجراء حوار بين بلدان آسيا الوسطى بشأن قضايا المياه والطاقة وحشد الدعم للمبادرات التي تعالج المشاكل البيئية وغيرها من المشاكل التي تؤثر على حوض بحر الآرال، بالمشاركة مع الصندوق الدولي لإنقاذ بحر الآرال، بما في ذلك عقد حلقة عمل عن الإنذار المبكر بحالات النزاع المحتملة على المياه العابرة للحدود في آسيا الوسطى. كما واصل المركز تعاونه مع بلدان آسيا الوسطى ووكالات الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى لتعزيز الجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب في إطار استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، عقد المركز اجتماعاً للمنظمات الإقليمية كجزء من متابعة خطة العمل المشتركة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى، التي أُنقِص عليها في الاجتماع رفيع المستوى الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في عشق أباد. ووضع المركز تحليلاً للتأثير المحتمل لانسحاب القوات المقاتلة الدولية من أفغانستان في عام ٢٠١٤ على الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات، بما في ذلك توصيات بالإجراءات التي ينبغي اتخاذها مستقبلاً في هذا الصدد. وكما ورد ذكره أعلاه، قام المركز بالمشاركة مع مكتب الأمم المتحدة المعني

بالمخدرات والجريمة بتنظيم الاجتماع الإقليمي الأول لفرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات، الذي عقد في دوشاني، في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وإضافة إلى القيادة السياسية في مجال الدبلوماسية الوقائية، قام المركز بتيسير تبادل المعلومات وتنسيق أنشطة الأمم المتحدة. وبقي على اتصال وثيق ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وذلك بتبادل المعلومات بصورة منتظمة عن طريق البرقيات الرمزية، وإجراء مشاورات في لقاءات شخصية والقيام بزيارات إلى كابل وبوسائل أخرى، لكفالة إجراء تقييم متكامل للحالة في المنطقة. وعلاوة على ذلك، يدعو المركز البعثة للمشاركة في فعاليات المركز التي تهدف إلى تبادل وجهات النظر وتقديم توصيات بشأن دور بلدان آسيا الوسطى في جهود بناء السلام في أفغانستان. كما قدم المركز الدعم للاستقرار الإقليمي بقيامه بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا بتنظيم مؤتمر يهدف إلى النهوض بالتعاون الاقتصادي بين دول آسيا الوسطى وأفغانستان. وعلاوة على ذلك، أجرى المركز مشاورات مع بلدان آسيا الوسطى ووكالات الأمم المتحدة بهدف تعزيز القدرات في مجال الإنذار المبكر وإدارة المخاطر في المنطقة.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٣

٢٠٤ - سيقوم المركز على أساس ولايته وبرنامج عمله الممتد لفترة ثلاث سنوات (٢٠١٢-٢٠١٤)، بمساعدة البلدان الخمسة (أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان) في التصدي للمخاطر المحلية والعابرة للحدود التي تهدد الأمن الإقليمي، وذلك عن طريق ما يلي: (أ) تنفيذ خطة العمل المشتركة في مجال مكافحة الإرهاب؛ (ب) تقديم الدعم للجهود التي تبذلها البلدان الخمسة لمكافحة الأنشطة غير المشروعة العابرة للحدود؛ (ج) تشجيع الجهود الوطنية المبذولة لتحسين إدارة الموارد الطبيعية؛ (د) معالجة تأثيرات الحالة في أفغانستان على وسط آسيا.

٢٠٥ - وسيوفر المركز منتداً للحوار الاستراتيجي من خلال تنظيم سلسلة من الفعاليات المشتركة تركز لمواجهة التحديات المتصلة بالأمن والاستقرار في المنطقة بالاشتراك مع معاهد البحوث والمنظمات الإقليمية والخبراء من داخل آسيا الوسطى وخارجها. وسيسعى إلى الترويج لفهم أن إدارة المياه والطاقة، وكذلك مكافحة الإرهاب، ينبغي معالجتها بشكل مشترك من قبل جميع بلدان آسيا الوسطى، وعلى نحو يراعي مصالح واحتياجات جميع الأطراف. وسعيًا لتحقيق هذه الغاية، سيجري المركز مشاورات سياسية منتظمة مع قيادات بلدان آسيا الوسطى، وينظم بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية

الأخرى، اجتماعات لأصحاب المصلحة تتناول مختلف جوانب إدارة الموارد الطبيعية يشارك فيها خبراء من آسيا الوسطى ومن غيرها.

٢٠٦ - وتشمل النتائج المتوقعة تحقيقها في عام ٢٠١٣ ما يلي: (أ) التوافق على خريطة طريق بشأن تنفيذ خطة العمل المشتركة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى؛ (ب) مواصلة تطوير آلية للإنذار المبكر بالمشكلات التي يحتمل وقوعها في مسائل المياه العابرة للحدود في منطقة آسيا الوسطى؛ (ج) إجراء تقييم دقيق للعلاقات بين الطاقة والمياه والزراعة في حوض بحر الآرال عن طريق قيام خبراء المنطقة باتباع نهج قائم على السيناريوهات يستفيد من المهارات التي اكتسبت أثناء الدورات التدريبية التي يقدمها المركز؛ (د) مواصلة الجهود الرامية إلى بناء القدرات الوطنية لبلدان آسيا الوسطى في مجال تسوية النزاعات بالوسائل السلمية وفي التصدي للتهديدات الإقليمية المشتركة بشكل مشترك ومنسق. وستكون الإرادة السياسية لبلدان آسيا الوسطى من العوامل الخارجية الرئيسية في تحقيق المركز لهذه النتائج.

٢٠٧ - وترد أدناه أهداف المركز وإنجازاته المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

المهدف: تعزيز السلام والاستقرار المستدامين في آسيا الوسطى

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
اضطلاع حكومات آسيا الوسطى، بدعم من مركز الأمم المتحدة للدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى، بمبادرات مشتركة للتصدي للتهديدات الأمنية المشتركة، بما في ذلك ما يتعلق بما يلي: (أ) تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى؛ (ب) تعزيز آلية الإنذار المبكر للأخطار العابرة للحدود في آسيا الوسطى؛ (ج) تيسير الحوار السياسي في آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين	تحسين التعاون الإقليمي فيما بين حكومات بلدان آسيا الوسطى الخمسة (أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان) في مجالات مثل مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، والتحديات الإقليمية المتعلقة بإدارة المياه والموارد الطبيعية، والاستجابات المشتركة للتحديات الناجمة عن انسحاب القوات المقاتلة الدولية من أفغانستان في عام ٢٠١٤
مقاييس الأداء	
عدد المبادرات المشتركة	
عام ٢٠١١: ٣	
تقديرات عام ٢٠١٢: ٣	
المهدف لعام ٢٠١٣: ٣	

النواتج

- إيفاد ٤ بعثات إلى بلدان المنطقة الخمسة لتعزيز الدبلوماسية الوقائية والمبادرات المشتركة التي تقوم بها حكومات آسيا الوسطى للتصدي للتحديات الأمنية المشتركة
- عقد مؤتمر إقليمي بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن تعزيز التعاون في مجال مكافحة المخدرات في آسيا الوسطى
- عقد اجتماعين إقليميين للتفاوض مع ممثلين عن آسيا الوسطى بشأن الاستخدام العادل لموارد المياه وإنشاء آلية دائمة لتقاسم المياه
- عقد مؤتمرين بشأن فرص وآفاق التعاون بين بلدان آسيا الوسطى وأفغانستان
- تنفيذ برنامج تدريبي ييسره المركز وينفذه معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث لفائدة المسؤولين الحكوميين في آسيا الوسطى والخبراء في مجالي القانون الدولي وأدوات الدبلوماسية الوقائية
- تقديم المركز ٣ محاضرات عن الدبلوماسية الوقائية لطلبة جامعات آسيا الوسطى وغيرها من المؤسسات العامة (مثل، أكاديمية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في بيشكيك)
- تنظيم المركز حلقة دراسية مع معاهد الدراسات الاستراتيجية لبلدان آسيا الوسطى، وفردى الخبراء والمنظمات الإقليمية بشأن التحديات الراهنة في مجال الأمن الإقليمي ووسائل التصدي المشترك الممكنة
- عقد المركز لاجتماع واحد مع نواب وزراء خارجية دول آسيا الوسطى الخمس، لتشجيع الحوار السياسي بشأن المسائل الخلافية والتوصل إلى حلول مشتركة للتحديات المشتركة
- المشاركة في اجتماعات منظمة شنغهاي للتعاون؛ والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا؛ ورابطة الدول المستقلة؛ ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ ومنظمة التعاون الاقتصادي؛ والمؤتمر الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان؛ ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي؛ ومنظمة حلف شمال الأطلسي؛ والاتحاد الأوروبي؛ وإجراء مشاورات مع البلدان الشريكة حول المسائل المتصلة بولاية المركز (موسكو وبيجين وواشنطن العاصمة ونيويورك وكابل وأنقرة وبروكسل وجنيف وفيينا وباكو)
- عقد اجتماعات منتظمة مع المنسقين المقيمين ورؤساء وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، لتيسير وضع استراتيجيات متكاملة للدبلوماسية الوقائية والتنمية الإنسانية وتعزيز إنشاء آلية لتبادل المعلومات بشكل منتظم بين المركز وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة من أجل تعزيز التعاون في مجال منع نشوب النزاعات

- تقديم إحاطات فصلية للصحفيين، وإصدار نشرات وبيانات صحفية على نحو منتظم، ونشر آخر المستجدات أسبوعياً على الموقع الشبكي للمركز، وكذلك تقديم معلومات وإحاطات عن السياسة العامة شهرياً إلى منظومة الأمم المتحدة والشركاء الوطنيين وعامة الجمهور

العوامل الخارجية

٢٠٨ - يتوقع المركز أن يحقق هدفه شريطة أن تلتزم الحكومات وأصحاب المصلحة الوطنيين بالدبلوماسية الوقائية والحوار، وألا تنشأ أية حالات مزعزة للاستقرار في المنطقة.

الجدول ١٤

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢		الاحتياجات لعام ٢٠١٣			الفرق (زيادة)	الاعتماد
	النفقات المقدرة	وفورات في الإنفاق	مجموع الاحتياجات	صافي الاحتياجات ^(أ)	في الاحتياجات غير المتكررة	الفرق (زيادة)	
	(٢)	(٣)-(١)-(٢)	(٤)	(٥)-(٣)-(٤)	(٦)	(٧)-(٤)-(١)	
تكاليف الموظفين المدنيين	٢ ١١٧,٣	(٦٢,٤)	١ ٩٦٥,٢	٢ ٠٢٧,٦	-	(٨٩,٧)	
التكاليف التشغيلية	٩٩٣,٣	٦٤,٦	٩٩٧,٢	٩٣٢,٦	٤٥,٦	(٦٠,٧)	
المجموع	٣ ١١٠,٦	٢,٢	٢ ٩٦٢,٤	٢ ٩٦٠,٢	٤٥,٦	(١٥٠,٤)	

(أ) صافي الاحتياجات بعد مراعاة تقديرات الوفورات أو الزيادة في الإنفاق لعام ٢٠١٢.

٢٠٩ - تغطي الاحتياجات من الموارد التي يبلغ مجموعها ٢ ٩٦٢ ٤٠٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) المرتبات والتكاليف العامة للموظفين لاستمرار ٣٠ وظيفة (٢ ٩٦٥ ٢٠٠ دولار)، وتكاليف الاستشاريين والخبراء (٤٢ ٧٠٠ دولار)، وسفر الموظفين (٢٦٤ ٨٠٠ دولار)، والمرافق والمهاكل الأساسية (١٥٨ ٧٠٠ دولار)، والنقل البري (٣٤ ٩٠٠ دولار)، والاتصالات (٢٩٤ ٤٠٠ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٤٧ ٣٠٠ دولار)، والخدمات واللوازم والمعدات الأخرى (١٥٤ ٤٠٠ دولار).

٢١٠ - ولا يشمل المبلغ المذكور أعلاه التكاليف التقديرية البالغة ١٢٠ ٠٠٠ دولار لاستئجار أماكن المكاتب والخدمات، التي سيقدمها البلد المضيف إلى المركز الإقليمي بجانا.

٢١١ - ويعكس تناقص الاحتياجات لعام ٢٠١٣ الأثر الصافي لوقف الاعتماد المخصص لمرة واحدة فيما يتعلق بإصلاح الموارد البشرية وباقتناء المعدات في عام ٢٠١٢، والزيادة في التكاليف العامة للموظفين.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٢١٢ - تلقى المركز ٩٢ ٠٠٠ دولار من الحكومة الفنلندية لتغطية نفقات مناسبة نظمت في آذار/مارس ٢٠١٢، في إطار سلسلة الحوار الاستراتيجي التي يضطلع بها والتي تتناول التنمية المستدامة والاستقرار في آسيا الوسطى.

٢١٣ - وخلال الفترة المتبقية من عام ٢٠١٢ وعام ٢٠١٣، يعتزم المركز استخدام مبلغ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار مقدم من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لصالح مشروع المركز بشأن التعاون الإقليمي فيما يتعلق بتقاسم المياه العابرة للحدود في آسيا الوسطى وأفغانستان.

٢١٤ - ولا يزال المركز يسعى للحصول على موارد خارجة عن الميزانية للإنفاق على مشروع مكافحة الإرهاب في السنوات القليلة القادمة (٩٠٠ ٠٠٠ دولار)، وسلسلة الحوار الاستراتيجي (٣٤٠ ٠٠٠ دولار)، وأنشطة التدريب (٢٥٠ ٠٠٠ دولار)، وبعض الأنشطة الأصغر، كعقد اجتماعات منتظمة لنواب وزراء خارجية دول آسيا الوسطى (٥٠ ٠٠٠ دولار لكل اجتماع).

الجدول ١٥

الاحتياجات من الموظفين

وَأَع	م	٢-مد	١-مد	٥-ف	٤-ف	٣-ف	٢-ف	المجموع الفرعي	فئة الفنية وما فوقها		فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون		مطلوعو الأمم المتحدة	المجموع
									الخدمات العامة	الخدمات الميدانية/ الأمن	مجموع الموظفين الدوليين	الموظفون الفنيون الوطنيون	الرتبة المحلية	المتطوعون		
الوظائف المعتمدة																
لعام ٢٠١٢	١	-	-	١	٢	٢	-	٦	٢	-	٨	٤	١٨	-	٣٠	
الوظائف المقترحة																
لعام ٢٠١٣	١	-	-	١	٢	٢	-	٦	٢	-	٨	٤	١٨	-	٣٠	
التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	

٢١٥ - لا يقترح إدخال أي تغييرات على الاحتياجات من الموظفين لعام ٢٠١٣.

حاء - مكتب الأمم المتحدة في بوروندي

(٨٠٠ ٦٣٩ ١٥ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٢١٦ - أُسس مكتب الأمم المتحدة في بوروندي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٥٩ (٢٠١٠) وحل محل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي بحيث يكون كيانا تابعا للأمم المتحدة وأصغر حجما بكثير. وأبرز الانتقال إلى مهمة جديدة استمرار قيام أصحاب المصلحة الوطنيين بإحراز تقدم في السنوات الأخيرة في توطيد السلام والديمقراطية والتنمية في بوروندي. وخلال الأشهر الستة الأولى، خضعت البعثة لتقليص سلس وناجح في الأفراد والمعدات، وتخفيض في مساحة المنطقة التي تغطيها البعثة.

٢١٧ - وترد ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي في الفقرات الفرعية من ٣ (أ) إلى (د) من القرار ١٩٥٩ (٢٠١٠) والفقرتين ١ و ٢ من قرار مجلس الأمن ٢٠٢٧ (٢٠١١) التي طلب فيها المجلس إلى المكتب دعم حكومة بوروندي في المجالات التالية:

(أ) تعزيز استقلال المؤسسات الوطنية الرئيسية وقدراتها وأطرها القانونية، لا سيما المؤسسات القضائية والبرلمانية، تماشيا مع المعايير والمبادئ الدولية؛

(ب) تشجيع الحوار وتيسيره بين الأطراف الفاعلة الوطنية وتقديم الدعم لآليات المشاركة على نطاق واسع في الحياة السياسية، لأغراض تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الإنمائية في بوروندي؛

(ج) تقديم الدعم للجهود الرامية لمكافحة الإفلات من العقاب، ولا سيما عن طريق إنشاء آليات العدالة الانتقالية لتعزيز الوحدة الوطنية، وتشجيع إقامة العدالة والمصالحة في مجتمع بوروندي، وتقديم دعم تنفيذي لعمل هذه الهيئات؛

(د) حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، بما في ذلك تدعيم القدرات الوطنية في هذا المجال، وكذلك قرارات المجتمع المدني الوطني؛

(هـ) تقديم الدعم للجهود التي تبذلها الحكومة والمجتمع الدولي للتركيز على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للمرأة والشباب وإعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي للسكان المتضررين من النزاع على وجه الخصوص، والدعوة لتعبئة الموارد من أجل بوروندي؛

(و) تقديم الدعم لزيادة اندماج بوروندي في المنطقة، حسب الطلب.

٢١٨ - ويتمثل هدف المكتب، على النحو المستمد من ولايته، في تقديم الدعم لحكومة بوروندي في توطيد سلام دائم وإعادة تحفيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وستعمل البعثة بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع الدولي من أجل تحقيق هذا الهدف.

٢١٩ - وسيواصل المكتب الاستفادة من التقدم المحرز من خلال تقديم الدعم لحكومة بوروندي من خلال جميع المهام الموكلة إليه. ويعتزم أن يكون إنشاء المكتب بمثابة المرحلة الأخيرة من وجود الأمم المتحدة، التي تتبعها العودة إلى مشاركة فريق الأمم المتحدة القطري المنتظمة. ويتوقف توقيت هذا الانتقال على التقدم المحرز قياساً بالنقاط المرجعية التي طُلب إلى الأمين العام إعدادها في الفقرة ١٥ من القرار ١٩٥٩ (٢٠١٠) والتي قدمها إلى مجلس الأمن في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٢٢٠ - يشكل فريق الأمم المتحدة للإدارة المتكاملة هيئة التنسيق الرئيسية للأمم المتحدة في بوروندي. وهو يجمع بين مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وفريق الأمم المتحدة القطري بهدف توفير التوجيه الاستراتيجي والرقابة والقابلية للتشغيل البيئي على نحو متسق. وقد قام فريق الأمم المتحدة للإدارة المتكاملة بإعداد الوثيقة الاستراتيجية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتتضمن هذه الوثيقة الرؤية المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة وأولوياتها فيما يتعلق بتوطيد السلام استناداً إلى تحليل للتراعات السائدة والمزية النسبية لمنظومة الأمم المتحدة. ويتولى نائب الممثل الخاص للأمين العام بوصفه المنسق المقيم، المسؤولية عن استعراض التقدم المحرز مقارنة بالبرامج المشتركة الخمسة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وتقديم التوجيه لعناصر الأمم المتحدة ووكالاتها فيما يتعلق بتحديات التنفيذ، وتيسير التفاعل المتسق مع الجهات الفاعلة غير التابعة للأمم المتحدة. ويرأس الممثل الخاص للأمين العام فريق إدارة الأمن الذي يجتمع شهرياً لكفالة التدفق المنتظم للمعلومات إلى جميع موظفي الأمم المتحدة في البلد ويُجري تقييمات للمخاطر الأمنية وينفذ التدابير الملائمة للحد منها. ويستضيف الممثل الخاص ممثلي الاتحاد الأفريقي وغيرهم من الشركاء الثنائيين والمتعدد الأطراف شهرياً لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك وتنسيق الدعم في العديد من المجالات الرئيسية.

٢٢١ - ويضطلع المكتب بدور استباقي في تحديد وتنفيذ ترتيبات تقاسم التكاليف مع فريق الأمم المتحدة القطري لتجميع الموارد وتحسين الكفاءة وخفض التكاليف. وينجز ذلك الجهد عن طريق وضع ميزانية مشتركة للأمن وإلحاق الخدمات الطبية بالفريق القطري. ويتمتع المكتب حالياً بالقدرة على دعم عدد أكبر من المرضى والأشخاص الذين يعولهم الموظفون في

حدود الموارد المتاحة مع تقديم عناية إضافية للمرضى في مجالات طب الأسنان وطب الأمراض النسائية وطب الأطفال بتمويل من الفريق.

٢٢٢ - ويجري أيضا تيسير تقاسم التكاليف والإنعاش من خلال جهود البعثة الرامية إلى تجميع عدد أكبر من مكاتب الأمم المتحدة في موقع واحد في بوروندي. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، انتقل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مقر البعثة المتكامل في بوجومبورا، حيث انضم إلى مكتب الأمم المتحدة في بوروندي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية حقوق الإنسان.

٢٢٣ - وتستفيد أعمال البعثة في مجال حقوق الإنسان استفادة كبيرة من التكامل المستمر مع مفوضية حقوق الإنسان، الذي أتاح القيام بنشر الموارد البشرية والمالية على نحو يتسم بطابع أكثر استراتيجية. وأدت هذه النتيجة إلى تمكين البعثة من مواصلة تنفيذ الأنشطة الشاملة في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد، وهي تشمل الإبلاغ عن التحديات في مجال حقوق الإنسان والتصدي لها بما يتماشى مع الولاية.

٢٢٤ - ويقوم المكتب أيضا بتوفير الدعم لتنفيذ استراتيجية تقدم الدعم الميداني على الصعيد العالمي من خلال نقل بعض المهام الإدارية إلى مركز الخدمات الإقليمية في عنتيبي في عام ٢٠١٣. وتشمل هذه المهام كشف مراتب الموظفين الدوليين وتجهيز الفواتير للدفع، فضلا عن استحقاقات الموظفين الدوليين وتسجيل الوقت والحضور وتوفير المبيت والطعام للموظفين.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٢

٢٢٥ - في شباط/فبراير ٢٠١٢، نشرت حكومة بوروندي ورقتها الثانية عن استراتيجية الحد من الفقر. وتوفر الاستراتيجية إطارا للمكتب والجهات الفاعلة الأخرى في البلد لإعادة تقييم استخدامها للموارد دعما للحد من الفقر والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وقد جرى دمج الإطار الاستراتيجي السابق لبناء السلام في ورقة استراتيجية الحد من الفقر وقام فريق الأمم المتحدة القطري، بالاشتراك مع المكتب، بتنقيح إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لمواءمته مع الاستراتيجية. ووفقا للولاية المسندة للمكتب، ركزت البعثة بشكل رئيسي على العنصر الأول من الاستراتيجية، وهو تعزيز سيادة القانون، وتوطيد الحكم الرشيد والترويج للمساواة بين الجنسين. كما قدمت الدعم للجهود التي يبذلها فريق الأمم المتحدة القطري من خلال الدعوة السياسية الرفيعة المستوى فيما يتعلق بدعامتين أخريين من الاستراتيجية عن طريق (أ) تحويل الاقتصاد البوروندي نحو توفير فرص العمل وتحقيق النمو

على نحو مستدام، (ب) تحسين معدل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية ونوعيتها، وتعزيز الحماية الاجتماعية.

٢٢٦ - وواصل المكتب وفقا لولايته، التركيز على إعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي للسكان المتضررين من النزاع. وفي عام ٢٠١٢، خصص صندوق بناء السلام ٩,٢ ملايين دولار لبوروندي من خلال الأمم المتحدة لإعادة إدماج السكان المتضررين من النزاع في مقاطعات بوبانزا وسيبيتوكي وريف بوجومبورا. وبدأت جهود التعبئة للحصول على الأموال لمقاطعتي بوجومبورا ميري وبوروري المتبقيتين. وقدم المكتب الدعم إلى وكالات الأمم المتحدة وحكومة بوروندي في تنفيذ برنامج إعادة الإدماج.

٢٢٧ - وواصلت البعثة تقديم الدعم إلى بوروندي في تعزيز التكامل الإقليمي. ونظم المكتب حلقات عمل لبناء القدرات لتدريب موظفي الاتصالات في وزارة شؤون جماعة شرق أفريقيا واستضاف حلقات عمل بشأن مواءمة التشريعات الوطنية مع قوانين جماعة شرق أفريقيا لما لا يقل عن ٣٠٠ موظف في الوحدات القانونية التابعة لمختلف المكاتب الحكومية. كما قدم الدعم إلى وزارة شؤون جماعة شرق أفريقيا في تنظيم اجتماعات تهدف إلى تعزيز الاندماج الإقليمي لبوروندي في جماعة شرق أفريقيا، وذلك بالتعاون مع شركاء من بينهم بلجيكا والولايات المتحدة ومبادرة شرق أفريقيا علامة تجارية مسجلة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٢٨ - وفيما يتعلق بالحكم الرشيد، قام فريق مكافحة الفساد بإحالة أكثر من ٦٣ قضية احتيال إلى المحاكم للبت فيها. وثمة أدلة على أن مبدأ عدم التسامح مطلقا الذي أعلنه رئيس الدولة خلال حفل تنصيبه يؤثر بعض التأثير، حيث يجري الاضطلاع بالمزيد من التحقيقات فيما يتعلق بإدارة موارد الدولة. وفي هذا الصدد، قدم المكتب الدعم الفني واللوجستي لمكتب أمين المظالم، الذي حقق في ١٠ قضايا كبرى في عام ٢٠١٢.

٢٢٩ - وتواصل إحراز التقدم في قطاع الأمن. ومثلت ثلاثة مشاريع تجريبية جرى الاضطلاع بها في مقاطعتين الخطوات الأولى في تنفيذ وثيقة سياسات جديدة بشأن خفارة المجتمعات المحلية. ومن المتوقع أن تنفذ وثيقة السياسات هذه في نهاية المطاف في جميع أنحاء البلد. كما تعمل وزارة الأمن العام على إنجاز خطة الأمن الوطني وتشاورت مع الشركاء الوطنيين والدوليين لإعداد المشروع النهائي لاعتماده. وتقوم وزارة الدفاع الوطني والمحاربين القدماء بوضع الصيغة النهائية لاستعراض الشؤون الدفاعية.

٢٣٠ - وواصل المكتب تركيزه على منع العنف الجنساني وعلى احترام حقوق الإنسان في قوات الأمن والدفاع من خلال توفير التدريب لأكثر من ١٥٠ من ضباط الأمن والدفاع (الشرطة والجيش ودائرة المخابرات الوطنية).

٢٣١ - واستمرت الآثار الإيجابية للحملة الأخيرة لترع سلاح المدنيين. وفي عام ٢٠١٢، أصدرت حكومة بوروندي قانونين جديدين بشأن الحيازة غير القانونية للأسلحة. ونتيجة لذلك، قام الأفراد بتسليم أكثر من ١ ٥٠٠ قطعة سلاح و ٥٠ ٠٠٠ طلقة ذخيرة إلى مخافر الشرطة. وتواصل تسجيل أسلحة قوات الجيش والشرطة الوطنية ووسمها في عام ٢٠١٢، وهو ما أضاف زخماً لإدارة تداول الأسلحة والحد من الجريمة في البلد. ورصد المكتب هذه العملية عن كثب وقدم الدعم إلى الحكومة فيما يتعلق بتنفيذها.

٢٣٢ - وفي عام ٢٠١٢، لاحظ المكتب استمرار وجود تحديات في مجال حقوق الإنسان ووجهت البعثة جهوداً كبيرة نحو معالجة هذه الحالة. وتشمل هذه الجهود الدورات التدريبية التي وفرتها البعثة فيما يتعلق بمعايير حقوق الإنسان لـ ١٤ من كبار ضباط الجيش و ٦٢ من مسؤولي المخابرات الوطنية، وكذلك لمسؤولين من قوات الأمن ومسؤولين حكوميين آخرين في المقاطعات. كما استخدم المكتب سبلاً متعددة لكسب التأيد والدعوة لحقوق الإنسان، ولا سيما من خلال تقديم إحاطات منتظمة عن آخر المستجدات إلى ممثلي السلك الدبلوماسي والجهات المانحة في بوجومبورا ومن خلال إصدار تقارير عامة منتظمة. وتابعت البعثة حالات انتهاكات حقوق الإنسان من خلال عقد اجتماعات منتظمة مع السلطات المعنية (الشرطة الوطنية، وقوات الدفاع الوطني والمخابرات الوطنية ومكتب النائب العام) ومن خلال عقد اجتماعات مرة كل شهرين مع هذه السلطات والمنظمات الوطنية والدولية المعنية بحقوق الإنسان.

٢٣٣ - ولا يزال إحراز التقدم في مجال حرية الصحافة متفاوتاً. وقد أطلق سراح بعض الصحفيين المحتجزين بعد فترة قصيرة من احتجازهم، ولكن ضغط السلطات تواصل في حالات أخرى. ووفر المكتب التدريب لأكثر من ٢٠٠ صحفي وعامل في وسائط الإعلام في مواضيع مثل حرية وسائط الإعلام ودور وسائط الإعلام في التحول الاجتماعي وقانون الصحافة المنقح وظروف عمل الصحفيين في بوروندي.

٢٣٤ - وقدمت البعثة الدعم إلى وزارة العدل من أجل إعداد واعتماد وثيقة استراتيجية الوزارة للفترة ٢٠١١-٢٠١٥. ويجري حالياً وضع استراتيجية للعدالة الوطنية، حيث يقدم المكتب المشورة الفنية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة الدعم إلى الفريق المواضيعي التابع

لوزارة العدل فيما يتعلق بـ "استقلال القضاء وتأهيله المهني" لضمان عمل مركز التدريب القضائي على نحو فعال.

٢٣٥ - وواصل المكتب الدعوة إلى إطلاق سراح الأشخاص الذين يبقون قيد الاحتجاز السابق للمحاكمة لفترات طويلة. وفي عام ٢٠١٢، أطلق مكتب النائب العام سراح ١١٧٩ محتجزاً. وقدمت البعثة أيضاً الدعم لوضع سياسة جديدة بشأن القانون الجنائي تحدد مبادئ توجيهية مناسبة لأعضاء النيابة العامة وتعالج الأسباب الكامنة وراء عمليات الاحتجاز غير القانونية.

٢٣٦ - وانخفض عدد السجناء في عام ٢٠١٢، ولا سيما بسبب انخفاض عدد المحتجزين قبل المحاكمة. وقدم المكتب الدعم لاستعراض خطة عمل وزارة العدل بشأن الحد من عدد السجناء ودعا إلى قيام مكتب النائب العام بزيادة سيطرة هيئات الرقابة على العمليات التي تقوم بها مخافر الشرطة والمكاتب القانونية.

٢٣٧ - ولا يزال التقدم فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية بطيئاً. وفي عام ٢٠١٢، أُبلغت الأمم المتحدة بأن السلطات البوروندية تعمل على إصدار نسخة مستكملة من مشروع القانون المتعلق بلجنة تقصي الحقائق والمصالحة المتوخاة. وأعلنت حكومة بوروندي أنها تعتزم إجراء مشاورات مطولة مع السكان على المستوى الشعبي من أجل إعطائهم الفرصة للتعبير عن آرائهم بشأن هذه المسألة. وعند تنقيح القانون، شددت الأمم المتحدة على ضرورة مراعاة القواعد والمعايير الدولية. وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٢، نظمت الحكومة سلسلة من المشاورات بين الإدارات بشأن التقرير الذي قدمته لجنّتها التقنية ومشروع قانون لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، أعقبتها حملة توعية في جميع أنحاء البلد. وقامت الحكومة بدعم مالي وتقني مقدم من المكتب، بإنشاء شبكة لإبلاغ السكان في جميع المناطق النائية بشأن قضايا العدالة الانتقالية. كما قام المكتب بتمويل حملة توعية مدتها شهران في جميع أنحاء البلد بشأن آليات العدالة الانتقالية والمعايير الدولية وأفضل الممارسات السائدة، والإشراف عليها في شراكة مع ثلاث من منظمات المجتمع المدني.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٣

٢٣٨ - افتراضات التخطيط الرئيسية لعام ٢٠١٣ هي التالية: (أ) التقدم المستمر في توطيد السلام وتلقي الدعم من حكومة بوروندي لاستمرار وجود البعثة، (ب) تجديد مجلس الأمن لولاية المكتب في شباط/فبراير ٢٠١٣ بالمستويات الحالية من النشاط الاستراتيجي والبرنامجي، مما يتطلب ميزانية توفر الدعم الكافي للأنشطة التي صدر بها تكليف؛ (ج) مواصلة

إيلاء الأولوية للجهود التي يبذلها المكتب لاستيعاب التكاليف واستغلال الفرص المتاحة لمبادرات زيادة الكفاءة، وإعادة ترتيب أولويات إنفاق الموارد وتقاسم التكاليف.

٢٣٩ - وترد أدناه أولويات المكتب لعام ٢٠١٣.

تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لكفالة اعتماد نظام تخطيط تشاركي وحكم رشيد يركز على بناء السلام والنمو الاقتصادي

٢٤٠ - بعد قيام رئيس الدولة بنشر الورقة الثانية عن استراتيجية الحد من الفقر المراعية لحالة النزاع في شباط/فبراير ٢٠١٢، وضعت خطة عمل شاملة تطلب تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية. وسيواصل المكتب تقديم الدعم إلى حكومة بوروندي فيما يتعلق بجهودها الرامية إلى تعبئة الموارد لتعزيز تنفيذ الاستراتيجية ضمن الجدول الزمني للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. كما سيواصل المكتب تقديم الدعم إلى الحكومة فيما يتعلق بالتخطيط القطاعي المترابط بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري.

٢٤١ - وسيواصل المكتب التركيز على تنفيذ استراتيجية الحكم الرشيد ومكافحة الفساد. وسيقوم المكتب بوجه خاص، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتقديم الدعم إلى وزارة الحكم الرشيد وفريق مكافحة الفساد ومحمكة مكافحة الفساد للتعبيل بالتحقيق في القضايا وتجهيزها، وتعزيز قدرات الحكومة والسلطة التشريعية فيما يتعلق بالإطار القانوني وعمليات التحقيق وأساليب المالية العامة وتنظيمها. ولا يزال التأهيل المهني لقوات الدفاع والأمن من الأولويات وسيواصل المكتب توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان والحقوق الإنسانية الدولية والعنف الجنساني؛ وتنسيق تنفيذ مشاريع خفارة المجتمعات المحلية بتمويل من جهات مانحة متعددة؛ وإسداء المشورة بشأن إعداد الخطة الاستراتيجية لوزارة الأمن العام؛ ومتابعة تسجيل أسلحة قوات الجيش والشرطة ووسمها. وسيقوم المكتب، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بإيلاء الأولوية لتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى تحسين إدارة المالية العامة والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، مع التركيز بوجه خاص على بناء السلام والاحتياجات الخاصة للفئات الأكثر ضعفاً.

تعزيز الحوار السياسي والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية

٢٤٢ - سيواصل المكتب التركيز على تحسين تواتر الحوار السياسي ونوعيته في بوروندي، وذلك بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة. كما ستعمل البعثة مع الحكومة ووسائل الإعلام من أجل وضع إطار تنظيمي يوفر الدعم لحرية الصحافة. وسيواصل المكتب جهوده

لتعزيز الحوار الاجتماعي والسياسي بين الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني والجهات الأخرى. وسيروج أيضا لإنشاء آليات تتعلق بالمصالحة الوطنية، بما في ذلك لجنة تقصي الحقائق والمصالحة المقترحة، بما يتفق مع المعايير الدولية ورغبات الشعب البوروندي، على النحو الوارد في المشاورات الوطنية لعام ٢٠٠٩.

تعزيز استقلال وفعالية السلطة القضائية ونظم الإصلاحات وتحسين احترام حقوق الإنسان

٢٤٣ - سيواصل المكتب تقديم الدعم إلى الحكومة من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان وتدعيم إدارة واستقلال ومساءلة القضاء والهياكل الأساسية للإصلاحات. ومن أجل الاستفادة إلى أقصى حد من مساهمة البعثة في تعزيز استقلال السلطة القضائية، سيركز المكتب بشكل أكبر على تعزيز قدرة المجلس الأعلى للقضاء لتمكينه من إنجاز مهمته الدستورية بفعالية. وسيقدم المكتب أيضا الدعم للإصلاحات المتعلقة بإنفاذ الأحكام وتنقيح القوانين الرئيسية في مجال القضاء والسجون، وكذلك القوانين التي تعزز معايير حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، سيقدم المكتب الدعم لإنشاء نظام لحماية الضحايا والشهود، ويسهم في تحسين استقدام القضاة، ويقدم المساعدة لبرنامج تدريب الموظفين القضائيين، ويسهم في تعزيز قدرات إدارة السجون.

٢٤٤ - ويرد أدناه هدف المكتب وإنجازاته المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

الهدف: تعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والاستقرار في بوروندي

العنصر ١: تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لكفالة اعتماد نظام تخطيط تشاركي وحكم رشيد، مع التركيز على بناء السلام والنمو الاقتصادي

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(أ) '١' عدد وثائق التخطيط الاستراتيجي الوطني الصادرة تحت قيادة حكومة بوروندي والمتضمنة لجوانب من بناء السلام والنمو الاقتصادي	(أ) امتلاك المؤسسات الحكومية الهامة للقدرات اللازمة لكفالة وجود نظام تشاركي لتخطيط النمو الاقتصادي وتنسيقه، مع مراعاة تحديات بناء السلام
مقاييس الأداء	
عام ٢٠١١: وثيقتا تخطيط	
تقديرات عام ٢٠١٢: ٤ وثائق تخطيط	
الهدف لعام ٢٠١٣: وثيقتا تخطيط	

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٢' عدد المؤسسات المشاركة في عمليات التخطيط الاستراتيجي الوطني (المنظمات غير الحكومية والجماعات الدينية ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية الشعبية) مقاييس الأداء عام ٢٠١١: ١٠ مؤسسات تقديرات عام ٢٠١٢: ١٥ مؤسسة الهدف لعام ٢٠١٣: ٢٥ مؤسسة	

النواتج

- تقديم الدعم التقني واللوجستي إلى الحكومة في عملية تنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر، بما في ذلك، بوجه خاص، في عقد مؤتمر للشركاء/اجتماع للفريق الاستشاري فيما يتعلق ببيرووندي
- تقديم الدعم التقني إلى اللجنة الحكومية الوطنية المكلفة بتنسيق المعونة من أجل إعداد التقرير السنوي عن المعونات التي تتلقاها بيرووندي
- تقديم الدعم التقني والسياسي واللوجستي إلى الحكومة في تنفيذ أولويات توطيد السلام من خلال البرامج المدرجة في ورقة استراتيجية الحد من الفقر
- تقديم الدعم التقني والسياسي والمالي واللوجستي إلى الحكومة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإعادة إدماج السكان المتضررين من الحرب (العائدون والمشردون داخليا والمسرحدون)

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) اندماج بيرووندي على نحو أفضل في (ب) '١' ازدياد عدد التشريعات المتقيدة بتوجيهات جماعة شرق إفريقيا المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مقاييس الأداء عام ٢٠١١: ٥ تقديرات عام ٢٠١٢: ١٠ الهدف لعام ٢٠١٣: ١٥	

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٢' عدد المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية التي تستفيد منها بوروندي مقاييس الأداء عام ٢٠١١: مبادرتان تقديرات عام ٢٠١٢: ٤ مبادرات الهدف لعام ٢٠١٣: ٤ مبادرات	

النواتج

- تقديم الدعم التقني لإعداد ورقة سياسات عن تحديات وفرص التكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي
- تقديم الدعم التقني واللوجستي لتنظيم ٤ اجتماعات تشاورية بشأن مسائل التكامل الإقليمي بالتعاون مع جماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي
- إسداء المشورة التقنية والسياسية إلى الوزارات المسؤولة عن مسائل التكامل الإقليمي
- تقديم الدعم المالي لتبادل زيارتين مع بلدين عضوين في منظمات إقليمية أو دون إقليمية
- تقديم الدعم التقني والسياسي لوضع استراتيجية وطنية بشأن التكامل الإقليمي

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) تعزيز الإدارة السليمة لجعل المؤسسات (ج) '١' ازدياد عدد قضايا الاحتيال التي يرفعها فريق مكافحة أكثر ديمقراطية وخضوعا للمساءلة الفساد إلى محكمة مكافحة الفساد مقاييس الأداء عام ٢٠١١: ٣٠٠ قضية تقديرات عام ٢٠١٢: ٣٠٠ قضية الهدف لعام ٢٠١٣: ٣٠٠ قضية	

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

٢' عدد الأحكام العلنية التي تصدرها محكمة مكافحة الفساد

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: ٢١٢ حكما

تقديرات عام ٢٠١٢: ٢٥ حكما

الهدف لعام ٢٠١٣: ٢٥٠ حكما

٣' النسبة المئوية للمرأة في مواقع اتخاذ القرار في البلد
(الحكومة والجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ ومجالس البلديات)

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: ١٢,٧ في المائة

تقديرات عام ٢٠١٢: ١٨ في المائة

الهدف لعام ٢٠١٣: ١٣ في المائة

٤' عدد النشرات الرسمية التي تصدر كل عام والتي تنشر فيها
التشريعات والمراسيم وغيرها من القرارات الحكومية

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: ١٢

تقديرات عام ٢٠١٢: ١٢

الهدف لعام ٢٠١٣: ١٢

٥' عدد منظمات المجتمع المدني التي تشارك مشاركة فعلية
كل عام في مراقبة أعمال الحكومة

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: ١٠ من منظمات المجتمع المدني

تقديرات عام ٢٠١٢: ١٠ من منظمات المجتمع المدني

الهدف لعام ٢٠١٣: ١٠ من منظمات المجتمع المدني

النواتج

- تدريب ٢٠٠ صحفي وعامل في وسائط الإعلام فيما يتعلق بالإطار التنظيمي لوسائط الإعلام، بمن فيهم أعضاء في المجلس الوطني للاتصالات ومرصد الصحافة البوروندية واتحاد الصحفيين البورونديين ودار الصحافة والرابطة البوروندية للمذيعين
- تقديم الدعم التقني والمالي واللوجستي لإنشاء أمانة دائمة لمجلس الأمن الوطني
- تنظيم حلقتي عمل لكل مؤسسة عن بناء القدرات في إدارة المؤسسات المختارة (المجلس الوطني للحوار الاجتماعي ومكتب أمين المظالم واللجنة الوطنية للأمن والمجلس الوطني للاتصالات)
- تقديم الدعم التقني واللوجستي والمالي لتنظيم حلقات عمل عن مكافحة الفساد

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- (د) تعزيز الكفاءة المهنية لقوات الأمن (الشرطة (د) '١' تنفيذ فكرة عن خفارة المجتمعات المحلية في جميع المقاطعات الـ ١٧ في بوروندي والجيش والمخابرات)

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: لا ينطبق

تقديرات عام ٢٠١٢: مقاطعتان

الهدف لعام ٢٠١٣: ٣ مقاطعات

- '٢' وضع خطة أمن وطنية (ورقة سياسات عامة) بما يتماشى مع الكتاب الأبيض لشؤون الدفاع

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: لا ينطبق

تقديرات عام ٢٠١٢: خطة واحدة

الهدف لعام ٢٠١٣: خطة واحدة

- '٣' عدد أفراد الشرطة والجيش والمخابرات الذين يتدربون على ممارسة أعمالهم بطريقة مهنية، ويتلقون تدريباً في مجالي حقوق الإنسان والعنف الجنساني

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: ٧٤٥ فرداً إضافياً

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

تقديرات عام ٢٠١٢: ٦٠٠ فرد إضافي
 الهدف لعام ٢٠١٣: ٤٠٠ فرد إضافي
 '٤' عدد قطع الأسلحة التي تُجمع أثناء عملية نزع سلاح
 السكان المدنيين طوعاً
 مقاييس الأداء
 عام ٢٠١١: ١٠٠٨ قطعة سلاح
 تقديرات عام ٢٠١٢: ١٠٠٠٠ قطعة سلاح إضافية
 الهدف لعام ٢٠١٣: ١٠٠٠٠ قطعة سلاح إضافية

النواتج

- تقديم الدعم التقني لوضع خطة الأمن الوطني (الشرطة والجيش والمخابرات الوطنية)
- تقديم الدعم التقني لتنقيح النصوص الدستورية المتعلقة بالمؤسسات الأمنية، بهدف مواءمتها مع المعايير الدولية المطبقة في مجال إدارة الشؤون الأمنية
- تدريب أفراد أجهزة الدفاع والأمن (الشرطة والجيش والمخابرات الوطنية) في مجالي حقوق الإنسان وآداب المهنة
- تقديم الدعم التقني إلى اللجنة الوطنية الدائمة لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مع احتمال إطلاق الحملة الثانية لترع السلاح
- تقديم الدعم التقني لإطلاق الحملة الثانية لترع السلاح
- تقديم الدعم التقني والوجسي لتسجيل أسلحة الجيش والشرطة ووسمها (تسجيل ١٠٠ في المائة من أسلحة قوات الدفاع الوطني و ٨٠ في المائة من أسلحة الشرطة الوطنية البوروندية؛ ووسم ٥٠ في المائة من أسلحة قوات الدفاع الوطني و ٨٠ في المائة من أسلحة الشرطة الوطنية البوروندية)
- تقديم الدعم المالي والتقني إلى اللجنتين المعنيتين بالدفاع والأمن في مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية
- تقديم الدعم التقني والسياسي إلى مكتب أمين المظالم

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(هـ) '١' عدد الأسئلة الشفوية الموجهة إلى المسؤولين الحكوميين مقاييس الأداء عام ٢٠١١: ٥ أسئلة تقديرات عام ٢٠١٢: ١٢ سؤالاً الهدف لعام ٢٠١٣: ٢٠ سؤالاً	(هـ) تحسين إشراف المؤسسات الرئيسية على أعمال الحكومة (البرلمان ووسائل الإعلام والمجتمع المدني والمجلس الاقتصادي والاجتماعي البوروندي)
'٢' انخفاض عدد الدعاوى المرفوعة ضد الصحفيين بسبب قضايا تتعلق بالسلوك غير الأخلاقي وانتهاكات حرية الصحافة مقاييس الأداء عام ٢٠١١: دعويان تقديرات عام ٢٠١٢: صفر الهدف لعام ٢٠١٣: صفر	
'٣' انخفاض عدد حالات الاحتجاز المرتبطة بحرية الرأي والتظاهر مقاييس الأداء عام ٢٠١١: ٥ حالات تقديرات عام ٢٠١٢: صفر الهدف لعام ٢٠١٣: صفر	
'٤' التقارير الفنية التي يصدرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي البوروندي وبجملها إلى الحكومة والبرلمان مقاييس الأداء عام ٢٠١١: ٨ تقارير تقديرات عام ٢٠١٢: تقريران الهدف لعام ٢٠١٣: ٤ تقارير	

النواتج

- تقديم الدعم التقني لتدريب اللجان البرلمانية المتخصصة على أساليب مراقبة أعمال الحكومة
- تدريب ٢٠٠ صحفي وعامل في وسائط الإعلام بمن فيهم رؤساء وكالات الأنباء، على قواعد السلوك وأخلاقيات المهنة وتعزيز حرية الصحافة
- تقديم الدعم التقني لصياغة وثيقة السياسة الوطنية للاتصالات
- تقديم الدعم التقني لصياغة مشروع قانون إنهاء تجريم المخالفات الصحفية، بحيث يؤدي ذلك إلى تقليص عدد الدعاوى المرفوعة فيها
- تدريب ٥ من أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتقديم الدعم التقني والمالي للقيام بجولة دراسية في مؤسسات مماثلة

العنصر ٣: تشجيع الحوار الوطني والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- (و) تعزيز قدرة المؤسسات العامة على إدارة الشؤون المالية (ديوان المحاسبة والبرلمان وهيئة التفتيش العامة التابعة للدولة)
- (و) '١' عدد الجلسات البرلمانية التي طُرحت خلالها أسئلة على أعضاء الحكومة بشأن المسائل المالية أثناء جلسات الجمعية الوطنية

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: ٤ جلسات

تقديرات عام ٢٠١٢: ٤ جلسات

الهدف لعام ٢٠١٣: ٧ جلسات

- '٢' ازدياد عدد تقارير التفتيش التي تعدها وتنشرها هيئة التفتيش العامة التابعة للدولة والتي جرى تنفيذ توصياتها

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: ٥ تقارير

تقديرات عام ٢٠١٢: ٧ تقارير

الهدف لعام ٢٠١٣: ٧ تقارير

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

٣' ازدياد عدد التقارير التي يعدها ديوان
المحاسبة وينشرها
مقاييس الأداء
عام ٢٠١١: ٥ تقارير
تقديرات عام ٢٠١٢: ٨ تقارير
الهدف لعام ٢٠١٣: ١٤ تقرير

النواتج

- تقديم الدعم التقني واللوجستي لتدريب ٦٠ عضواً من أعضاء البرلمان و ٢٥ موظفاً، على إدارة المالية العامة (الشؤون المالية والأخلاقيات)
- تقديم الدعم التقني واللوجستي لتدريب ١٠ من موظفي المحاكم (تدريب متقدم)
- تقديم الدعم التقني واللوجستي لتدريب ٢٠ مسؤولاً من هيئة التفتيش العامة التابعة للدولة (تدريب متقدم)

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

(ز) تعزيز الحوكمة الديمقراطية والمساءلة (على (ز) عدد جلسات الإحاطة التي ينظمها أصحاب المصلحة الوطنيون الموجهة للأعضاء المنتخبين على الصعيدين المحلي والوطني
مقاييس الأداء
عام ٢٠١١: ٤ جلسات إحاطة
تقديرات عام ٢٠١٢: ٤ جلسات إحاطة
الهدف لعام ٢٠١٣: ٤ جلسات إحاطة

النواتج

- تقديم الدعم التقني واللوجستي والمالي لجولتين دراسيتين لتبادل الخبرات بشأن أفضل الممارسات نظمتها البعثة (٦ أعضاء في البرلمان و ٦ مسؤولين منتخبين محلياً)

- تقديم الدعم التقني لتدريب ٣٤ مسؤولاً منتخباً و ٣٤ مسؤولاً إدارياً على المستوى المحلي على الحوكمة الديمقراطية والمساءلة
- تقديم الدعم التقني واللوجستي لتنظيم جلسات إحاطة على الصعيد المحلي بمشاركة البعثة
- تقديم الدعم التقني واللوجستي لتدريب البرلمانيات والمنتخبات على الصعيد المحلي

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- (ح) تعزيز الآليات اللازمة لإجراء حوار اجتماعي (ح) '١' عدد الاجتماعات المعقودة بين الحكومة وسياسي وتحقيق المصالحة الوطنية والمجتمع المدني
- مقاييس الأداء
- عام ٢٠١١: لا ينطبق
- تقديرات عام ٢٠١٢: ٤ اجتماعات
- الهدف لعام ٢٠١٣: ٦ اجتماعات
- '٢' ازدياد عدد القضايا المتصلة بالتراع على الأراضي التي تبث فيها اللجنة الوطنية المعنية بالأراضي (اللجنة الوطنية للأراضي والممتلكات الأخرى)
- مقاييس الأداء
- عام ٢٠١١: ٢ ٧٤٩
- تقديرات عام ٢٠١٢: ٢ ٨٠٠
- الهدف لعام ٢٠١٣: ٣ ٠٠٠

النواتج

- تقديم الدعم التقني والسياسي لتنظيم ٤ اجتماعات واسعة النطاق للأحزاب السياسية
- تقديم الدعم التقني لتنظيم دورتين في كل مقاطعة للتوعية بشأن تحقيق السلام والمصالحة في جميع أنحاء البلد
- تقديم الدعم التقني لعقد ٣ اجتماعات للمجلس الوطني للحوار الاجتماعي
- تقديم الدعم التقني للحكومة من أجل تدريب موظفي أمانة المجلس الوطني للحوار الاجتماعي على أساليب حل التراعات

• تقديم الدعم التقني لأمانة المجلس الوطني للحوار الاجتماعي

الإججازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ط) إنشاء آليات للعدالة الانتقالية	(ط) '١' إنشاء آليات العدالة الانتقالية (لجنة تقصي الحقائق والمصالحة والمحكمة الخاصة) وأدائها لعملها
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١١: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠١٢: ١ (إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة)
	الهدف لعام ٢٠١٣: ١ (أداء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة لعملها)
	'٢' عدد القضايا التي نظرت فيها لجنة تقصي الحقائق والمصالحة والمحكمة الخاصة
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١١: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠١٢: لا ينطبق
	الهدف لعام ٢٠١٣: سيحدد فيما بعد

النواتج

- تقديم الدعم التقني والمالي للتحقيق في الانتهاكات الرئيسية لحقوق الإنسان المرتكبة في الماضي مع تحديد هوية مرتكبيها
- تقديم الدعم التقني لتسجيل ومعالجة الشكاوى وشهادات الضحايا والأدلة على انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الماضي
- تقديم الدعم لتعريف السكان بولاية لجنة تقصي الحقائق والمصالحة وأساليب عملها لتعزيز فعالية التعاون والتحكم في المعلومات ونشرها
- تقديم الدعم التقني لإنشاء إطار رسمي لحماية الشهود والضحايا

- تقديم الدعم للنظر والتعمق في التوصيات المتعلقة بمختلف البرامج المنبثقة عن المشاورات الوطنية السابقة لإنشاء آليات العدالة الانتقالية من حيث التعويض عن الأضرار والإصلاحات المؤسسية والمتابعة القضائية
- تقديم الدعم للحكومة لنشر ومتابعة التوصيات الواردة في التقرير عن المشاورات الوطنية
- تقديم الدعم التقني لصياغة واعتماد مشروع القانون المتعلق بلجنة تقصي الحقائق والمصالحة

العنصر ٣: توطيد استقلال وفعالية القضاء ونظام الإصلاحات وتعزيز احترام حقوق الإنسان

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ي) تعزيز احترام حقوق الإنسان في بوروندي	(ي) '١' ارتفاع النسبة المئوية للقضايا المتصلة بالعنف الجنساني التي تمت معالجتها (من أصل عدد القضايا المعروضة على المحاكم)
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١١: ٦٢ في المائة
	تقديرات عام ٢٠١٢: ٦٥ في المائة
	الهدف لعام ٢٠١٣: ٧٠ في المائة
	'٢' عدد انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١١: ٤٥٨
	تقديرات عام ٢٠١٢: ٤٠٠
	الهدف لعام ٢٠١٣: ٣٠٠
	'٣' ازدياد عدد انتهاكات الحق في الحياة وفي السلامة البدنية التي تم توثيقها ومحاكمة مرتكبيها
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١١: ١٤
	تقديرات عام ٢٠١٢: ١٦
	الهدف لعام ٢٠١٣: ٢٠

النواتج

- تقديم الدعم التقني لتدريب ١٥٠ فردا من أجهزة الدفاع والأمن (الشرطة والجيش وجهاز الاستخبارات الوطنية) و ٥٠ قاضيا و ٥٠ موظفا حكوميا و ٣٨٠ من المسؤولين المحليين المنتخبين في مجال حقوق الإنسان
- تقديم الدعم المالي والتقني لإنشاء مركز لرعاية ودعم النساء من ضحايا العنف الجنساني
- تقديم الدعم التقني لإعداد وتقديم تقارير أولية وتقارير دورية عن تنفيذ المعاهدات الدولية

الإجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ك) تحسين إدارة جهاز القضاء، بما في ذلك (ك) '١' إعداد برنامج وطني لتقديم المساعدة القانونية	للفئات المهمشة، بما فيها النساء والأطفال
استقلاليتهم ومساءلتهم	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١١: إعداد برنامج واحد
	تقديرات عام ٢٠١٢: إعداد وتنفيذ برنامج واحد
	الهدف لعام ٢٠١٣: إنجاز المؤشر
	'٢' مستوى تنفيذ البرنامج الوطني لتقديم المساعدة
	القانونية للفئات المهمشة، بما فيها النساء والأطفال
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١١: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠١٢: لا ينطبق
	الهدف لعام ٢٠١٣: اعتماد القانون بشأن المساعدة
	القانونية ووضع خطة لتعبئة الموارد
	'٣' تخفيض عدد حالات الاحتجاز غير القانوني
	في السجون
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١١: ٥٠ حالة
	تقديرات عام ٢٠١٢: ٤٠ حالة
	الهدف لعام ٢٠١٣: ٣٨ حالة

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

٤' تخفيض عدد الأحكام الملغاة عند الاستئناف

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: انخفاض عدد القرارات الملغاة عند الاستئناف في ٤ محاكم تجريبية بنسبة ٢٥ في المائة

تقديرات عام ٢٠١٢: انخفاض عدد القرارات الملغاة عند الاستئناف في ٤ محاكم تجريبية بنسبة ٢٠ في المائة

المهدف لعام ٢٠١٣: انخفاض عدد القرارات الملغاة عند الاستئناف في ٤ محاكم تجريبية بنسبة ٢٠ في المائة

٥' تخفيض الاكتظاظ في السجون

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: ٤٥٦ ١٠ سجيناً في ١١ سجوناً

تقديرات عام ٢٠١٢: ٥٠٠ ٨ سجيناً في ١١ سجوناً

المهدف لعام ٢٠١٣: ٥٠٠ ٧ سجيناً في ١١ سجوناً

النواتج

- تقديم الدعم لتخفيض عدد الأحكام التي أُلغيت عند الاستئناف في ٤ محاكم تجريبية (في كيرونودو وموينغا ونغوزي وكايانزا)
- تقديم الدعم التقني واللوجستي لتنظيم برنامج تدريبي لمدة شهرين لموظفي السلك القضائي الجدد (أعضاء النيابة العامة ومديري السجون وموظفي المحاكم) في مجالات إدارة المحاكم وأخلاقيات المهنة وإجراءات المحاكمات
- إسداء المشورة بشأن الإفراج عن الأشخاص المحتجزين بصورة تعسفية و/أو غير قانونية
- تقديم الدعم من أجل قيام المحاكم العليا ومكاتب النيابة العامة من الدرجات العليا بـ ٣ عمليات تفتيش سنوية في المحاكم الابتدائية ومكاتب النيابة العامة من الدرجات الدنيا

العوامل الخارجية

٢٤٥ - من المنتظر تحقيق الأهداف والإنجازات المتوقعة، شريطة تحقيق ما يلي: (أ) ألا يتخلى المجتمع الدولي عن بوروندي وأن يقدم إليها الدعم السياسي والمالي اللازم لبناء قدراتها من أجل تنفيذ برامج الإصلاح والمبادرات الحيوية لتوطيد السلام؛ (ب) أن تكون الحالة الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية مواتية لتنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي؛ (ج) أن تؤدي المؤسسات الرئيسية وظيفتها بكفاءة وفعالية.

الجدول ١٤

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢		الاحتياجات لعام ٢٠١٣		الاحتياجات لعام ٢٠١٢-٢٠١٣	
	الاعتماد	التقديرية	الفرق: وفورات (زيادة) الإنفاق	مجموع الاحتياجات	صافي الاحتياجات ^(١)	غير المتكررة
	(١)	(٢)	(٣)-(١)-(٢)	(٤)	(٥)-(٣)-(٤)	(٦)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	١٠٤,٠	٩٦,١	٧,٩	١٠٤,٠	٩٦,١	-
تكاليف الموظفين المدنيين	١٠ ٦٥٩,٤	١١ ٦٣٧,١	(٩٧٧,٧)	١٠ ٣٥٠,٤	١١ ٣٢٨,١	(٣٠٩,٠)
التكاليف التشغيلية	٦ ٦٩٢,٤	٥ ٦٩٧,٧	٩٩٤,٧	٥ ١٨٥,٤	٤ ١٩٠,٧	(١ ٥٠٧,٠)
المجموع	١٧ ٤٥٥,٨	١٧ ٤٣٠,٩	٢٤,٩	١٥ ٦٣٩,٨	١٥ ٦١٤,٩	(١ ٨١٦,٠)

(أ) صافي الاحتياجات بعد مراعاة تقديرات الوفورات أو الزيادة في الإنفاق لعام ٢٠١٢.

٢٤٦ - تبلغ احتياجات مكتب الأمم المتحدة في بوروندي من الموارد للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ مبلغاً قدره ١٥ ٦٣٩ ٨٠٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وتغطي تكاليف مستشار عسكري واحد ومستشار واحد لشؤون الشرطة (١٠٤ ٠٠٠ دولار)، والمرتبات والتكاليف العامة للموظفين، والبدلات المخصصة للموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين ومتطوعي الأمم المتحدة (١٠ ٣٥٠ ٤٠٠ دولار)؛ والخبراء الاستشاريين (٨١ ٦٠٠ دولار)، وسفر الموظفين (٤٢٠ ٥٠٠ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٣٠٠ ٢٠٧٨ دولار)، والنقل البري (٣٧٨ ٩٠٠ دولار)، والنقل الجوي (٨٤ ٨٠٠ دولار) والاتصالات (١ ٢٤٦ ٧٠٠ دولار).

دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٤١٢ ٧٠٠ دولار)، والاحتياجات الطبية (٢١٢ ٦٠٠ دولار) واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٢٦٩ ٣٠٠ دولار).

٢٤٧ - ويُعزى النقص المتوقع في الإنفاق وقدره ٩٠٠ ٢٤ دولار إلى الانخفاض المتوقع في التكاليف التشغيلية التي تبلغ ٧٠٠ ٩٩٤ دولار والتي تشمل خدمات الصيانة وقطع الغيار واللوازم، ومواد التنظيف والتطهير. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت البعثة تتحمل تكاليف أقل تحت بند الاتصالات التجارية بسبب استرداد تكاليف الخدمات الهاتفية من موظفي مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وموظفي وكالات الأمم المتحدة في نهاية السنة، وانخفاض التكاليف تحت بند الأنشطة الإعلامية، نظرا إلى أن بعض الأنشطة الإعلامية الهامة التي كانت تُموّل في البداية، في إطار مكتب الأمم المتحدة في بوروندي أصبحت تُموّل الآن بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري. وشهدت نفقات الخدمات الطبية التي تتحملها البعثة انخفاضا هاما أيضا نتيجة لانخفاض عدد حالات الإجلاء الطبي.

٢٤٨ - وتقابل الانخفاض المتوقع في التكاليف التشغيلية زيادة في الاحتياجات من الموظفين المدنيين بلغت ٧٠٠ ٩٧٧ دولار بسبب انخفاض معدل الشواغر عمّا كان متوقعا حيث بلغت نسبته ٥ في المائة مقارنة مع نسبة ١٥ في المائة الوارد في ميزانية سنة ٢٠١٢.

٢٤٩ - ويُعزى انخفاض الاحتياجات لعام ٢٠١٣ إلى ما يلي: (أ) اقتراح إلغاء خمس وظائف من فئة الخدمة الميدانية، وأربع وظائف للموظفين الوطنيين؛ (ب) وتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لوظيفة من الرتبة ف-٣ ووظيفة أخرى لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة في قسم الخدمات الطبية؛ (ج) انخفاض الاحتياجات من الخبراء الاستشاريين وللسفر في مهام رسمية نتيجة لتقليص حجم البعثة؛ (د) عدم التخطيط لأي مقتنيات تحت بند التكاليف التشغيلية مقارنة مع سنة الميزانية السابقة.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٢٥٠ - في عام ٢٠١٣، ستواصل البعثة بذل جهود لتعبئة الموارد، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، لتقديم الدعم إلى المؤسسات الحكومية من أجل تنفيذ الأنشطة التي تقع ضمن نطاق ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي.

٢٥١ - وقد انتهى أجل تقديم الدعم من صندوق بناء السلام إلى الحكومة لفائدة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في حزيران/يونيه ٢٠١٢. ولا تزال كفالة استمرار تقديم المساعدة إلى اللجنة مسألة ذات أولوية، وقد تم التخطيط لعقد دورات عمل في مطلع سنة ٢٠١٣ مع الشركاء من المانحين لمناقشة إمكانية تقديم الدعم لها في المستقبل.

٢٥٢ - وليس مؤكداً أن تقوم الحكومة بإنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في عام ٢٠١٣. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي ومفوضية حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التحضير لاحتمال تقديم الدعم للجنة إذا أنشئت وفقاً للمعايير الدولية وحسب التوقعات الوطنية. وستقدم هذه الكيانات الثلاثة الدعم إلى اللجنة عن طريق صندوق مشترك للتبرعات مما سيستدعي التماس المزيد من التبرعات من الجهات المانحة الدولية.

٢٥٣ - وقد قام مكتب الأمم المتحدة في بوروندي بتنظيم مؤتمر شركاء بوروندي في التنمية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وكان الغرض من عقد هذا المؤتمر هو إيجاد سبل لتقديم الدعم لتنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر الأولى الجديدة التي أعدها البلد والتي ستستدعي تعبئة مبالغ مالية لتغطية ٥٢ في المائة من ميزانية خطة العمل ذات الأولوية المتصلة بهذه الاستراتيجية التي تتطلب بليون دولار على مدى فترة تمتد لسنوات عدة. ويُرتقب أن ترصد الحكومة اعتمادات لتوفير النسبة المتبقية من الميزانية وقدرها ٤٨ في المائة، وقد تم الاتفاق على ذلك. ونظراً إلى أن ورقة استراتيجية الحد من الفقر تتأثر بحالة النزاع، يُؤمل أن تعمل المبالغ الإضافية التي تمت تعبئتها خلال المؤتمر على مساعدة البعثة أيضاً على تحقيق الأولويات الموكلة لها في مجال توطيد السلام.

٢٥٤ - ومن خلال برنامج بناء السلام المتعلق بإعادة إدماج الأشخاص المتضررين من النزاع في بوروندي، تمت تعبئة مبالغ إضافية من برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية بلغت ١٥٠.٠٠٠ دولار، ومن الوكالة اليابانية للتعاون الدولي بمبلغ ٢,٨ مليون دولار. ويساعد هذا التمويل البعثة، إلى حد كبير، على تقديم الدعم للمهام الموكلة لها والتي تشمل تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للنساء والشباب والإدماج الاجتماعي والاقتصادي للسكان المتضررين من النزاع.

٢٥٥ - وسيواصل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري لتعبئة الموارد من أجل تنفيذ الأنشطة التي صدر بها تكليف. وقد أجرت وحدتا الحوكمة والعدالة اتصالات مع البرنامج الإنمائي من أجل وضع خطط عمل سنوية مشتركة. ولهذا، توجد مجالات نشاط مشتركة، تساهم الأنشطة الممولة من البرنامج الإنمائي في إطارها في تنفيذ ولاية البعثة. ومن بين هذه الأنشطة المشتركة المجلس العام للعدالة، وهو مؤتمر للجهات الوطنية المعنية في قطاع العدل، من المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ والذي تبلغ ميزانيته ١٧٠.٠٠٠ دولار. وسيستخدم جزء من الأموال في عام ٢٠١٣ لإعداد وتوزيع التقرير النهائي ولتنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل للتعريف بالتقرير والنتائج التي تضمنها.

الجدول ١٥

الاحتياجات من الموظفين

وَأَع	أَع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع الفرعي	فئة الخدمات العامة والفتات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون		مجموع	الخدمات الميدانية/الموظفين الدوليين	الخدمات العامة	الخدمات الميدانية/الموظفين الوطنيين	الرتبة الأمم المتحدة	مجموع
									الخدمات العامة	الخدمات الميدانية/الموظفين الوطنيين	الخدمات الميدانية/الموظفين الوطنيين	الخدمات الميدانية/الموظفين الوطنيين						
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٢	-	١	١	٣	١٥	١٠	-	٣١	٢٨	-	٥٩	١٦	٥٣	٦	١٣٤			
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٣	-	١	١	٣	١٥	٩	-	٣٠	٢٣	-	٥٣	١٤	٥١	٥	١٢٣			
التغيير	-	-	-	-	-	(١)	-	-	(٥)	-	(٦)	(٢)	(٢)	(١)	(١١)			

٢٥٦ - يتكون إجمالي الملاك الوظيفي المقترح لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي من ١٢٥ وظيفة، تشمل ٥٤ موظفا دوليا (من بينها وظيفة برتبة ف-٣ سيمولها البرنامج الإنمائي) و ٦٥ موظفا وطنيا، و ٦ من متطوعي الأمم المتحدة (سيمول البرنامج الإنمائي وظيفة منها). وستظل البعثة تحت إشراف الممثل الخاص للأمين العام برتبة أمين عام مساعد، وسيساعده على أداء مهامه قسم الحوكمة السياسية وقسم حقوق الإنسان والعدالة وقسم الأمن والسلامة وقسم دعم البعثات.

٢٥٧ - وفي إطار الاستعراض المستمر لهيكل ملاك موظفي البعثة ونقل المهام الإدارية من المكتب إلى مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، تقترح البعثة إلغاء خمس من وظائف الموظفين الدوليين وأربع من وظائف الموظفين الوطنيين. وسيكون حجم الملاك الوظيفي التكميلي المقترح الذي يضم ١٢٥ وظيفة مناسبة للاحتياجات التشغيلية واحتياجات الدعم خلال سنة ٢٠١٣.

٢٥٨ - وستشمل الوظائف التسع المقترح إلغاؤها في سنة ٢٠١٣ ما يلي:

(أ) وظيفة لشؤون تعبئة الموارد/تنسيق المعونة (موظف وطني)، ووظيفة موظف لبناء السلام والإنعاش (موظف وطني) في مكتب الممثل الخاص للأمين العام، وذلك عقب إجراء استعراض لاحتياجات البعثة من الموظفين؛

(ب) وظيفة موظف خدمات أمنية (من فئة الخدمة الميدانية) في قسم السلامة والأمن نتيجة لاستعراض احتياجات البعثة من الموظفين؛

(ج) وظيفتين لمساعد للشؤون المالية (وظيفة من فئة الخدمة الميدانية ووظيفة من الرتبة المحلية) للموظفين الدوليين والوطنيين في قسم الميزانية والشؤون المالية بسبب نقل هذه المهام الإدارية إلى مركز الخدمات الإقليمية في عنتبي؛

(د) وظيفتين لمساعد لشؤون الموارد البشرية (وظيفة من فئة الخدمة الميدانية ووظيفة من الرتبة المحلية) للموظفين الدوليين والوطنيين في قسم شؤون الموظفين بسبب نقل هذه المهام الإدارية إلى مركز الخدمات الإقليمية في عنتبي؛

(هـ) وظيفة مساعد لشؤون المشتريات (من فئة الخدمة الميدانية) في قسم المشتريات عقب إجراء استعراض لاحتياجات البعثة من الموظفين؛

(و) وظيفة مساعد فني (من فئة الخدمة الميدانية) في قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عقب إجراء استعراض لاحتياجات البعثة من الموظفين.

طاء - مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان

(٧٠٠ ٧٣ ٩ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٢٥٩ - اتسم الوضع السائد في جنوب لبنان بعد انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي في أيار/مايو ٢٠٠٠ بدرجة عالية من عدم الاستقرار السياسي، وباحتمال استمرار النزاع بين إسرائيل ولبنان. وقد أنشأ الأمين العام مكتب ممثله الشخصي لجنوب لبنان في آب/أغسطس ٢٠٠٠ من أجل تقديم الدعم للجهود الدولية المبذولة للحفاظ على السلام والأمن في جنوب لبنان. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وسّع الأمين العام نطاق ولاية المكتب لتشمل تنسيق جميع أنشطة الأمم المتحدة السياسية في لبنان، والإبقاء، في الوقت نفسه، على ولايته المتصلة بالحفاظ على السلام والأمن في جنوب لبنان.

٢٦٠ - وأدى النزاع بين لبنان وإسرائيل الذي اندلع في تموز/يوليه ٢٠٠٦ في مواجهة لبنان لمزيد من التحديات السياسية والأمنية والإنمائية والاجتماعية والاقتصادية. وأثناء النزاع، عمل مكتب الممثل الشخصي بالتعاون الوثيق مع حكومة لبنان والأحزاب السياسية اللبنانية المعنية والمجتمع الدولي من أجل وضع إطار سياسي لإنهاء أعمال القتال، وتهيئة بيئة ما بعد النزاع على نحو يساعد على استمرار وقف الأعمال القتالية، وتحقيق وقف دائم لإطلاق النار في نهاية المطاف. ولما كان تزايد أنشطة الأمم المتحدة في لبنان منذ عام ٢٠٠٦ يتطلب المزيد من التنسيق بين الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة، وسعياً إلى تعزيز قدرة المنظمة على تقديم دعم منسق وفعال في جميع مجالات خبرتها الواسعة، عيّن الأمين العام منسقا خاصا في عام ٢٠٠٧.

٢٦١ - والمنسق الخاص هو كبير موظفي الأمم المتحدة المسؤول عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وهو يتولى تنسيق أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري مع حكومة لبنان ومجتمع المانحين الدوليين والمؤسسات المالية الدولية بما يتماشى مع الأهداف العامة للأمم المتحدة في لبنان. ويقدم مكتب المنسق الخاص التوجيه السياسي لكل من الفريق القطري وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، ويقوم علاقات عمل وثيقة معهما وينشئ آليات منهجية تتيح إجراء مشاورات منتظمة وتبادل المعلومات وتعزيز التنسيق والتكامل بين الأنشطة المتنوعة التي تضطلع بها المنظمة. ويعمل المنسق الخاص أيضا كممثل للأمين العام لدى حكومة لبنان وجميع الأحزاب السياسية والأوساط الدبلوماسية في لبنان.

٢٦٢ - ويؤدي المنسق الخاص، بمساعدة نائبه، بوصفه أكبر محاور باسم الأمم المتحدة مع الممثلين الدبلوماسيين للبلدان التي تدعم التنمية المالية والاجتماعية والاقتصادية في لبنان، دورا رئيسيا في الدعوة إلى استمرار المساعدة الدولية التي تقدمها الجهات المانحة إلى لبنان. أما نائب المنسق الخاص، وهو أيضا منسق الأمم المتحدة المقيم، فهو مسؤول عن تخطيط الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في لبنان وتنسيق هذه الأنشطة. ولم تكن اختصاصات نائب المنسق الخاص للبنان، التي اشتركت في تحديدها إدارة الشؤون السياسية ومكتب تنسيق عمليات التنمية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تتضمن أصلا أحكاماً تنص على اضطلاله بمهام منسق للشؤون الإنسانية. إلا أنه نظرا لحالة الطوارئ في الجمهورية العربية السورية وأثرها على لبنان في عام ٢٠١٢، قام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والبرنامج الإنمائي بتنشيط وظيفة منسق الشؤون الإنسانية وتعيين نائب المنسق الخاص منسقا للشؤون الإنسانية في لبنان.

٢٦٣ - ولا تزال الحالة السياسية المضطربة في لبنان تتطلب من مكتب المنسق الخاص ومن الأمم المتحدة بشكل عام بذل مساع حميدة وتقديم الدعم السياسي. ولا تزال هناك حاجة ماسة إلى استمرار الوجود السياسي للأمم المتحدة من أجل دعم الجهود اللبنانية والدولية المبذولة لتسوية الخلافات السياسية بالطرق السلمية. وسيظل الدعم السياسي والدبلوماسي الذي تقدمه الأمم المتحدة ضروريا أيضا للعمل مع لبنان وإسرائيل والدول الرئيسية في المنطقة من أجل الانتقال من حالة وقف الأعمال القتالية السائدة في جنوب لبنان إلى وقف نهائي لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل للتراع سيساعد على تحقيق الاستقرار والأمن الدائمين في جنوب لبنان.

٢٦٤ - وسيؤدي وقف تخليق الطائرات الإسرائيلية، وتسوية مسألة مزارع شبعا، واستعادة سيطرة لبنان الكاملة على حدود البلد، والتوصل إلى تسوية تامة لمسألة الجماعات المسلحة

في لبنان إلى نشوء بيئة سياسية يمكن فيها تقليص الوجود السياسي للأمم المتحدة. وسيستسن النظر في إمكانية تقليص حجم البعثة السياسية بشكل تدريجي عندما يتأكد أن الجهات الفاعلة المحلية قادرة على تسوية خلافاتها من خلال عملية سياسية تقوم حصراً على الحوار والتوافق عن طريق مؤسسات الدولة، وأنها لم تعد بحاجة إلى دعم الأمم المتحدة.

٢٦٥ - وسيواصل المنسق الخاص متابعة التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) الذي دعا إلى وقف الأعمال القتالية بين حزب الله وإسرائيل من أجل تهيئة الظروف التي ستمكّن لبنان وإسرائيل من السعي إلى التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وحل طويل الأجل. وسيواصل المنسق الخاص أيضاً بذل مساعيه الحميدة لتشجيع الحوار بين الأطراف اللبنانية من أجل ضمان الاستقرار الداخلي في سياق سيكون شديد التأثير بالانتخابات البرلمانية التي ستجري في عام ٢٠١٣ وبالوضع الإقليمي المتقلب.

٢٦٦ - ولبنان جزء من منطقة لا تزال تواجه عدداً من التحديات غير المحسومة التي تهدد السلام والأمن. وبشكل خاص، سيظل للأزمة الجارية في الجمهورية العربية السورية تأثير مباشر على لبنان. وسيواصل المنسق الخاص بذل جهوده الرامية إلى كفالة احتواء أثر الأحداث الإقليمية على لبنان واستجابة منظومة الأمم المتحدة للاحتياجات الناجمة عن هذه الأحداث بفعالية.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٢٦٧ - نظراً إلى أن مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان يتحملان معاً مسؤولية كفالة تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، فإن هذه العلاقة تتطلب التعاون الوثيق بين هاتين البعثتين. ويقوم المكتب واليونيفيل بانتظام بمؤازرة بعضهما البعض في إطار مبادرتهم الدبلوماسية. وعملاً بالتوصيات التي تضمنها الاستعراض الاستراتيجي لليونيفيل الذي أجري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ لكفالة تشكيل القوة على نحو يمكنها من أداء المهام الموكلة لها، يتعاون المكتب واليونيفيل بشكل وثيق من أجل معالجة المسائل المشتركة بينهما الموكلة لهما بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، مثل إدارة الحدود وتقديم الدعم للجيش اللبناني وبسط سيطرة الحكومة على كامل الأراضي اللبنانية واحترام السيادة الإقليمية للبنان ومنع نشوب الأعمال القتالية بين لبنان وإسرائيل، وإنجاد حل طويل الأجل بين البلدين.

٢٦٨ - وبالإضافة إلى ذلك، يُعنى مكتب المنسق الخاص بمسائل مشتركة أخرى مثل إصلاحات إدارة الموارد البشرية واستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي. ويعمل المكتب على مواءمة أساليب عمله في مجال الموارد البشرية مع الاستراتيجية العامة للمنظمة

ومع الإصلاحات التي أدخلتها على إدارة الموارد البشرية. وتم تفويض السلطة إلى المكتب أيضا للقيام بالإجراءات والمسؤوليات المتعلقة بالموارد البشرية، مما أدى إلى تحسّن كفاءة عمليات التوظيف التي تقوم بها البعثة. وتسعى البعثة أيضا إلى مواءمة استراتيجيتها مع استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي عبر إرسال المهام المتصلة بالموارد البشرية وغيرها من المهام الإدارية، مثل مطالبات منح التعليم، لتجهيزها في مركز الخدمات العالمية. وعلاوة على ذلك، يقوم المكتب باتخاذ الترتيبات اللازمة للتدريب على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام استعدادًا لتطبيق هذه المعايير في المستقبل في البعثة.

٢٦٩ - وقد زاد مكتب المنسق الخاص تواتر وعمق تفاعله مع الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة في البلد لكفالة تقديم الدعم إلى لبنان بشكل منسّق وفَعّال. وقد ساعد هذا التفاعل على زيادة تبادل المعلومات وتنسيق السياسات. وتم هذا التفاعل إلى حد كبير في سياق اجتماعات فريق الأمم المتحدة القطري، التي شاركت فيها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ولكنه لم يكن يقتصر على تلك الاجتماعات. ويذلل المنسق الخاص أيضا جهودا بهدف زيادة تبادل المعلومات بين ممثلي المجتمع الدولي في لبنان.

٢٧٠ - ويذلل مكتب المنسق الخاص جهوداً للعمل بشكل متكامل مع الأعضاء الآخرين في فريق الأمم المتحدة القطري ومع اليونيفيل من خلال: (أ) وضع رؤية مشتركة للأهداف الاستراتيجية؛ (ب) التخطيط المنسق أو المتكامل بشكل وثيق؛ (ج) إعداد مجموعة النتائج المتفق عليها؛ (د) إنشاء آليات للرصد والتقييم. وإلى جانب تنسيق أنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق أهداف إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، أنشأ المكتب في عام ٢٠٠٩ أربعة أفرقة عاملة متخصصة لوضع إطار للسياسة العامة وخطة عمل بشأن حقوق الإنسان والانتخابات والحوكمة ووضع الفلسطينيين في لبنان وإدارة الحدود. وواصلت هذه الأفرقة العاملة عقد اجتماعات طوال سنة ٢٠١٢.

٢٧١ - كما يقيم مكتب المنسق الخاص علاقة عمل وثيقة مع مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي في لبنان. ويكفل نائب المنسق الخاص الانسجام العام بين هذه الجهود عن طريق اضطلاع "بدور مزدوج" كمنسق مقيم أيضا.

٢٧٢ - ويسهم المنسق الخاص، بالتنسيق الوثيق مع إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام، في إعداد تقارير الأمين العام عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، كما يعمل عن كثب مع إدارة الشؤون السياسية على إعداد ورقات تحليلية ومذكرات إحاطة ونقاط حوار لاجتماعات الأمين العام مع محاوريه بشأن الحالة في لبنان وبشأن مسائل محددة تتصل

بولاية المكتب. ويتحاور المنسق الخاص باستمرار مع وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وعمليات حفظ السلام بشأن جميع المسائل السياسية والتنظيمية الهامة المتعلقة بلبنان.

٢٧٣ - وواصلت فرقة العمل المتكاملة المعنية بلبنان في المقر عقد اجتماعات منتظمة، بمشاركة مكتب المنسق الخاص وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، من أجل تبادل المعلومات والتخطيط لأنشطة مشتركة ووضع استراتيجيات للعمل المشترك. وفي هذا السياق، واصل فريق الأمم المتحدة القطري وفرقة العمل المتكاملة المعنية بلبنان في المقر الاسترشاد بالإطار الاستراتيجي المتكامل للبنان الذي اعتمد في عام ٢٠١١.

٢٧٤ - ويستفيد مكتب المنسق الخاص من وجود وكالات وبعثات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وبموجب مذكرة تفاهم مبرمة بين قوة اليونيفيل والمكتب، تقدّم القوة الدعم إلى المكتب في مجال الشؤون المالية والمشتريات والهندسة والاتصالات والخدمات الطبية والنقل واللوجستيات. وتقدم وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة الدعم للمكتب على النحو التالي: يقدم البرنامج الإنمائي الدعم في مجال خدمات المعلومات الأمنية؛ وتقدم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الدعم في مجال الخدمات الطبية؛ وتقدّم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى خدمات الصيانة البسيطة للمركبات الرسمية التابعة للمكتب.

٢٧٥ - ويقدم مكتب المنسق الخاص الدعم لبعثات أخرى تابعة للأمم المتحدة في المنطقة بتوفير مركبات ولوازم أخرى، وكذلك بإعارة الموظفين. بينما تقدم إدارة الدعم الميداني الدعم الإداري واللوجستي إلى المكتب.

المعلومات المتعلقة بالأداء في عام ٢٠١٢

٢٧٦ - استمر وقف أعمال القتال بين لبنان وإسرائيل بوجه عام طوال عام ٢٠١٢. وخلال معظم العام، ظل جنوب لبنان مستقرا. وفي إطار تنفيذ توصية الاستعراض الاستراتيجي لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، تم تعزيز علاقة العمل بين مكتب المنسق الخاص واليونيفيل. وأجرى المكتب اتصالات واسعة مع جميع الأطراف لزيادة الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام على طول الخط الأزرق. كما تم تعزيز التنسيق والمبادرات المشتركة أيضا بين المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري بسبل ليس أقلها عقد اجتماعات منتظمة للأفرقة العامة المواضيعية.

٢٧٧ - وبالإضافة إلى ذلك، عمل مكتب المنسق الخاص بصورة وثيقة للغاية مع جميع الأحزاب اللبنانية ومع أعضاء المجتمع الدولي للحفاظ على الهدوء والاستقرار في لبنان مع

احتدام التوتر في الجمهورية العربية السورية المجاورة. وعمل المنسق الخاص بشكل خاص مع جميع الأحزاب بعد اندلاع العنف السياسي والطائفي في طرابلس وبيروت في أيار/مايو لتشجيع الجهود الرامية إلى إقامة حوار. وقام بصورة نشيطة بدعم جميع الخطوات التي اتخذها الزعماء السياسيون الرامية إلى حماية استقرار لبنان وأمنه. ودعم المنسق الخاص الجهود التي بذلها رئيس الجمهورية لإحياء الحوار الوطني لتجاوز الانقسام السياسي في وقت كان فيه من الضروري إقامة ذلك الحوار وتلك الاتصالات للحفاظ على استقرار لبنان.

٢٧٨ - وفي عام ٢٠١٢، أُحرز تقدم صوب الإنجازات المتوقعة الثلاثة كلها. وواصل المنسق الخاص التشديد على أهمية وجود التزام قوي من كل من الطرفين بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الذي لا يزال بصورة جيدة منذ اتخاذه في عام ٢٠٠٦. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، سجلت عشرة اجتماعات ثلاثية بين لبنان وإسرائيل لتيسير تنفيذ القرار ويتوقع أن يتواصل عقد هذه الاجتماعات بانتظام خلال الفترة المتبقية من العام. وواصل المنسق الخاص الدعوة جهاراً وبقوة إلى توفير التمويل اللازم للاحتياجات الإنسانية والإنمائية الجارية، بما في ذلك إصلاح المخيمات الفلسطينية والاحتياجات الإنسانية الجديدة التي نشأت عن تدفق اللاجئين من الجمهورية العربية السورية. وفي هذا الصدد، قام نائب المنسق الخاص بصفته منسق الشؤون الإنسانية، بزيادة أنشطته التنسيقية مع حكومة لبنان ومع المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية للجمهورية العربية السورية لتلبية الاحتياجات المتنامية.

٢٧٩ - كما واصل المنسق الخاص دعم برنامج الإصلاح الذي وضع في المؤتمر الدولي المعني بتقديم الدعم إلى لبنان (مؤتمر باريس الثالث). وبعد تكثيف الجهود التنسيقية بالفعل مع الجهات المانحة منذ عام ٢٠٠٩، زاد مكتب المنسق الخاص في عام ٢٠١٢ مشاركته بدرجة أكبر مع المجتمع الدولي بشأن مختلف القضايا. وعلاوة على ذلك، تولى نائب المنسق الخاص رئاسة ثلاثة اجتماعات تنسيقية للجهات المانحة، منها اجتماع الجهات المانحة مع رئيس الوزراء، وأخذ المنسق الخاص زمام المبادرة في عقد اجتماعين آخرين ورئاستهما. ومن المعتمد مواصلة هذه الجهود خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠١٢. ويتوقع أن يقوم كل من المنسق الخاص ونائبه برئاسة سبعة اجتماعات على الأقل بشأن مختلف المواضيع مع الجهات المانحة والدول الأعضاء الرئيسية خلال الفترة المتبقية من العام.

٢٨٠ - وبالإضافة إلى وجود محاولتين لاغتيال زعماء سياسيين، شهد العام ٢٠١٢ زيادة في عدد المظاهرات والأحداث العنيفة ذات الدوافع السياسية التي أدخلت بالنظام العام والتي تتصل بالأزمة في الجمهورية العربية السورية. ونُفذ عدد أقل مما كان متوقعا من التوصيات الصادرة عن الفريق المستقل لتقييم الوضع فيما يتعلق برصد الحدود اللبنانية، فيما يُعزى جزئياً

إلى تأخيرات الحكومة في تحديد استراتيجية لحدود لبنان وإلى عدم استقرار الحالة على الحدود نتيجة للأزمة في الجمهورية العربية السورية. ورغم النداءات المتكررة التي وجهها المنسق الخاص واليونيفيل من أجل الاحترام الكامل لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، لم يتحقق القضاء التام على الانتهاكات التي تستهدف الخط الأزرق وعلى مظاهر حمل الأسلحة غير المرخص بها جهاراً في المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، قدر عدد الانتهاكات الجوية والانتهاكات البرية الطفيفة المسجلة للخط الأزرق بما يزيد على ٨٠٠ انتهاك سنوياً. ولم يُحرز تقدم في إنشاء آلية بمشاركة الطرفين لتحديد وضع مزارع شبعا والتفاوض بشأنها، ولا في نزع سلاح جميع الجماعات المسلحة غير التابعة للدول جنوب الليطاني. وواصلت الحكومة العمل على تحقيق الاحترام الكامل لحظر الأسلحة بضبط سفينتين تحملان أسلحة في نيسان/أبريل وأيار/مايو. وتتصل هذه المحاولات بسلوك الأطراف الذي يسعى مكتب المنسق الخاص إلى التأثير عليه ولكن لا يستطيع السيطرة عليه.

٢٨١ - وفي حين يواصل مكتب المنسق الخاص العمل على المساهمة في إدارة المسائل المحلية سلمياً وعن طريق المفاوضات وتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، لا يزال هناك الكثير من العوامل ذات الصلة خارجاً عن سيطرته. وتشمل هذه العوامل التطورات الإقليمية، ولا سيما الحالة في الجمهورية العربية السورية، التي تؤثر على الحالة الداخلية في لبنان مواقف الأطراف، والحالة الاجتماعية والاقتصادية السائدة في البلد.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٣

٢٨٢ - سيواصل مكتب المنسق الخاص في عام ٢٠١٣، الاضطلاع بمبادرات لدعم تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وسيقدم الدعم للجهود التي تبذلها الحكومة اللبنانية الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار والأمن المحليين والحد ما أمكن من زعزعة الاستقرار المترتبة على الأزمة الجارية في الجمهورية العربية السورية. وعلاوة على ذلك، وسيواصل تشجيع استئناف الحوار. بما في ذلك الحوار الوطني، من أجل توطيد الاستقرار الداخلي والتقدم في وضع استراتيجية للدفاع الوطني. وسيشمل ذلك العمل قيام المنسق الخاص ومكتبه بأعمال الوساطة والدعوة وتقديم الدعم الاستشاري. وسيقوم المنسق الخاص أيضاً بزيارات منتظمة إلى مختلف المناطق في لبنان، التي تضررت من عدم الاستقرار. وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم نائبه أيضاً بحشد الدعم التقني عند الضرورة. وسيتم تقديم دعم محدد لإجراء الانتخابات قبل موعد الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في حزيران/يونيه ٢٠١٣ بالاستناد إلى توصيات بعثة تقييم الاحتياجات التابعة لإدارة الشؤون السياسية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي قامت بزيارة إلى لبنان في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٢.

٢٨٣ - وسيعمل مكتب المنسق الخاص بالتعاون الوثيق مع اليونيفيل والمكاتب السياسية وعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في المنطقة لتعزيز الهدف الأطول أجلا الذي يتمثل في نقل لبنان وإسرائيل من الحالة الراهنة لوقف الأعمال العدائية إلى وقف دائم لإطلاق النار، على النحو الذي دعا إليه مجلس الأمن في قراره ١٧٠١ (٢٠٠٦). وسيواصل المكتب تشجيع المبادرات الرامية إلى إحراز تقدم في تنفيذ القرار، وتوسيع اتصالاته مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل بلوغ هذا الهدف، بسبل تشمل القيام بزيارات منتظمة إلى المسؤولين في عواصم البلدان ذات التأثير الرئيسي على النزاع بين لبنان وإسرائيل.

٢٨٤ - وسيسعى المنسق الخاص، بوصفه منسق أنشطة الأمم المتحدة في لبنان، إلى تكميل الجهود الجارية التي تبذلها اليونيفيل لتعزيز ودعم القوات المسلحة اللبنانية بما يتوافق مع التوصيات الصادرة عن الحوار الاستراتيجي الذي يضطلع به الجيش اللبناني واليونيفيل. كما سيقوم بتعزيز جهود فريق الأمم المتحدة القطري لدعم بسط السلطة المدنية للحكومة جنوب نهر الليطاني إلى جانب سلطة الجيش.

٢٨٥ - وسيعمل المنسق الخاص ونائبه، بوصفه منسق الشؤون الإنسانية، مع فريق الأمم المتحدة القطري، لكفالة استجابة السلطات في لبنان بفعالية للتحديات الناشئة عن الأزمة السورية، لا سيما فيما يتعلق باللاجئين.

٢٨٦ - وستسمح الظروف الأمنية بمتابعة عمليات مكتب المنسق الخاص. وعلى الصعيد الإقليمي، ورغم الامتثال لجوانب عدة من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، يتعين بذل المزيد من الجهود من أجل التنفيذ الكامل للقرار، حتى يتسنى للبنان وإسرائيل الانتقال من الحالة الراهنة المتمثلة في وقف الأعمال العدائية إلى وقف دائم لإطلاق النار وإلى حل طويل الأجل. ولا يزال لبنان جزءاً من منطقة ستظل تواجه عدداً من التحديات في مجال السلام والأمن غير المحسومة، التي لها أثر مباشر على الحالة في البلد. وعلى الصعيد الداخلي، لا يزال من الضروري مواصلة تقديم الدعم لمتابعة الحوار بين الجهات الفاعلة السياسية.

٢٨٧ - وستحتاج الانتخابات البرلمانية التي ستجرى في عام ٢٠١٣ إلى مشاركة كبيرة من الأمم المتحدة والمنسق الخاص على الصعيدين التقني والسياسي. وسيتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالدرجة الأولى تنفيذ أنشطة دعم الانتخابات بالتنسيق الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وسيواصل المنسق الخاص توفير التوجيهات إلى المجتمع الدولي من خلال عقد اجتماعات منتظمة لمنتدى الانتخابات الذي يضم ممثلي البلدان المهمة بالعملية الانتخابية.

٢٨٨ - ويرد فيما يلي أدناه الهدف من مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان والإنجازات المتوقعة منه ومؤشرات الإنجاز لعام ٢٠١٣.

الهدف: تحقيق الاستقرار السياسي وتحسين النتائج الإنمائية في لبنان وصون السلام والأمن الدوليين في جنوب لبنان

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) استمرار الحوار السياسي بين الأحزاب اللبنانية (أ) '١' واصلت الحكومة عقد اجتماعات منتظمة بشأن المسائل الرئيسية بمشاركة جميع الطوائف الرئيسية	مقاييس الأداء عام ٢٠١١: ٣٤ اجتماعاً تقديرات عام ٢٠١٢: ٦٠ اجتماعاً الهدف لعام ٢٠١٣: ٤٥ اجتماعاً
'٢' عدم وقوع اغتيالات ومحاولات اغتيال بدوافع سياسية	مقاييس الأداء عام ٢٠١١: ٣ تقديرات عام ٢٠١٢: صفر الهدف لعام ٢٠١٣: صفر
'٣' عدم تنظيم مظاهرات ووقوع أحداث عنيفة ذات دوافع سياسية تُخل بالنظام العام	مقاييس الأداء عام ٢٠١١: ٦ تقديرات عام ٢٠١٢: صفر الهدف لعام ٢٠١٣: صفر

النواتج

- إعداد تقارير يومية عن الحالة للإفادة عن الاجتماعات مع القادة الرئيسيين للأحزاب السياسية والزعماء الدينيين في لبنان بشأن المسائل بمساعي الأمين العام الحميدة
- إصدار ٥٠ بياناً للتأكيد على أهمية الحوار السياسي وضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)
- إحاطات أسبوعية موجهة إلى السلك الدبلوماسي وسائر المبعوثين بشأن الحالة السياسية والأمنية في لبنان وجدول أعمال التنمية للبنان
- الإسهام بمدخلات في الإحاطات الشهرية المقدمة إلى مجلس الأمن
- عقد اجتماعات شهرية للتنسيق مع مكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ومع المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(ب) احترام وقف الأعمال العدائية في جنوب لبنان واتخاذ خطوات ملموسة للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في إطار التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)	(ب) '١' وضع حد للانتهاكات التي تستهدف الخط الأزرق جواً وبحراً وبراً مقاييس الأداء عام ٢٠١١: ٢ ٥٥٥ تقديرات عام ٢٠١٢: صفر الهدف لعام ٢٠١٣: صفر
(ب) '٢' إنشاء آلية بمشاركة الطرفين لتحديد وضع مزارع شبعا والتفاوض بشأنها مقاييس الأداء عام ٢٠١١: صفر تقديرات عام ٢٠١٢: ١ الهدف لعام ٢٠١٣: ١	

٣' زيادة النسبة المئوية في تنفيذ التوصيات الصادرة
عن الفريق المستقل لتقييم الوضع فيما يتعلق برصد
الحدود اللبنانية من أجل تعزيز نظام الحدود
مقاييس الأداء

عام ٢٠١١ : ٤٠ في المائة

تقديرات عام ٢٠١٢ : ٧٠ في المائة

المهدف عام ٢٠١٣ : ٧٠ في المائة

النواتج

- قيام شهرياً برصد الإجراءات الدبلوماسية المتخذة بين لبنان وإسرائيل لتيسير تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)
- إصدار بيانات عامة كل شهرين لتشجيع الاحترام الكامل للخط الأزرق وتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وإدانة انتهاكات الخط الأزرق
- عقد اجتماعات أسبوعية مع اليونيفيل لتنسيق السياسة العامة وتبادل المعلومات
- القيام بمبادرات دبلوماسية وقائية شهرية مع اليونيفيل بمشاركة الطرفين
- عقد اجتماعات شهرية مع جميع الأطراف لمناقشة تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ومسألة مزارع شبعاً
- عقد اجتماعات شهرية متعددة الأطراف بشأن مسائل الحدود وإجراء مناقشات مع المحاورين اللبنانيين الرئيسيين بشأن مسائل إدارة الحدود
- تقديم ٣ تقارير إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(ج) '١' زيادة عدد القوانين والأنظمة الصادرة من أجل تنفيذ برنامج مؤتمر باريس الثالث للإصلاح مقاييس الأداء عام ٢٠١١: ٢ تقديرات عام ٢٠١٢: ٣ الهدف لعام ٢٠١٣: ٣	(ج) استجابة منسقة لتلبية الاحتياجات الإنسانية واحتياجات إعادة البناء والتنفيذ التدريجي لبرنامج الإصلاح (مؤتمر باريس الثالث)
'٢' عدد اجتماعات التنسيق بين الجهات المانحة مقاييس الأداء عام ٢٠١١: ١٨ تقديرات عام ٢٠١٢: ٢٤ الهدف لعام ٢٠١٣: ٢٤	
'٣' النسبة المئوية للاجئين من مخيم نهر البارد العائدين للعيش في مساكن أعيد بناؤها في المخيم مقاييس الأداء عام ٢٠١١: ٧ في المائة تقديرات عام ٢٠١٢: ٢٣ في المائة الهدف لعام ٢٠١٣: ١٠ في المائة	
'٤' عدد اجتماعات التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة مقاييس الأداء عام ٢٠١١: ٨٦ تقديرات عام ٢٠١٢: ٨٦ الهدف لعام ٢٠١٣: ٨٦	

النواتج

- القيام، كل أسبوعين، بعقد اجتماعات لفريق الأمم المتحدة القطري وفريق السياسات، واجتماعات عمل تنسيقية بشأن تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية
- عقد اجتماعات أسبوعية على المستوى الوزاري بين المنسق الخاص لشؤون لبنان/نائب المنسق الخاص والمخاورين الحكوميين الرئيسيين لتيسير تنفيذ برنامج الحكومة الإصلاحية وتنسيق الأنشطة في مجال المساعدة الإنسانية وإعادة البناء والتنمية
- عقد اجتماعات شهرية مع الجهات المانحة بشأن جهود الأمم المتحدة في مجال المساعدة الإنسانية وإعادة البناء والتنمية، في إطار الدعوة إلى مواصلة تعاون الجهات المانحة وتنسيق البرامج والأنشطة
- عقد اجتماعات كل سنتين بشأن التخطيط للطوارئ لمواجهة حالات الطوارئ، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري ولجنة الصليب الأحمر الدولية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وحكومة لبنان
- عقد اجتماعات تنسيقية كل سنتين مع الأونروا والجهات المانحة لإعادة بناء مخيم نهر البارد

العوامل الخارجية

٢٨٩ - ستتحقق الأهداف على افتراض ألا تؤثر الحالة السياسية الداخلية أو الحالة الأمنية العامة أو التطورات الإقليمية، لا سيما الحالة في الجمهورية العربية السورية، سلباً على الاستقرار في لبنان وعلى طول الخط الأزرق. وسيؤثر توافر الأموال واستمرار التزامات الجهات المانحة أيضاً في قدرة مكتب المنسق الخاص على تحقيق الإنجازات المقترحة.

الجدول ١٦

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢		الاحتياجات لعام ٢٠١٣		
	الاعتماد	النفقات المقدرة	الفرق (زيادة) وفورات في الإنفاق	مجموع الاحتياجات	صافي الاحتياجات (غير المتكررة)
(١)	(٢)	(٣) = (١) - (٢)	(٤)	(٥) = (٤) - (٣)	(٦)
تكاليف الموظفين المدنيين	٦ ٩٥٩,٢	٧ ٠٤٦,٦	(٨٧,٤)	٧ ١٣١,٧	٧ ٢١٩,١
التكاليف التشغيلية	٢ ٢٤٧,٣	٢ ٢٢٢,١	٢٥,٢	١ ٩٤٢,٠	١ ٩١٦,٨
المجموع	٩ ٢٠٦,٥	٩ ٢٦٨,٧	(٦٢,٢)	٩ ٠٧٣,٧	٩ ١٣٥,٩
					٩٧,٢
					(١٣٢,٨)

(أ) صافي الاحتياجات بعد مراعاة الوفورات أو الزيادة في الإنفاق لعام ٢٠١٢.

٢٩٠ - تقدّر الاحتياجات من الموارد لمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان في عام ٢٠١٣، بمبلغ ٩٠٧٣٧٠٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وتغطي تكاليف استمرار ٨٣ وظيفة، بما في ذلك وظيفة المنسق الخاص برتبة وكيل الأمين العام، ونائب المنسق الخاص برتبة أمين عام مساعد (٧٠٠ ١٣١ ٧ دولار). وإضافة إلى ذلك، يغطي المبلغ تكاليف الخبراء الاستشاريين (٢٠٠ ٤٩ دولار)، وسفر الموظفين (٣٠٠ ٢٢٣ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٥٠٠ ٨٨٥ دولار)، والنقل البري (٠٠٠ ١٤٩ دولار)، والاتصالات (٥٠٠ ٣٤٤ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٠٠٠ ١١١ دولار)، والاحتياجات الطبية (٤٠٠ ١٠ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (١٠٠ ١٦٩ دولار).

٢٩١ - وتعزى الزيادة المتوقعة في الإنفاق البالغة ٦٢ ٢٠٠ دولار إلى زيادة في النفقات المتوقعة في تكاليف الموظفين المدنيين البالغة ٨٧ ٤٠٠ دولار التي تعكس نمط الإنفاق في إطار التكاليف العامة للموظفين نتيجة لوصول موظفين جدد إلى البعثة وحصولهم على منح نقل وانتداب، يقابلها جزئياً وفر متوقع في بند مرتبات الموظفين الوطنيين.

٢٩٢ - ويقابل ارتفاع تكاليف الموظفين المدنيين نقص الاحتياجات للنفقات التشغيلية بمبلغ ٢٥ ٢٠٠ دولار يُعزى في المقام الأول إلى انخفاض استهلاك الوقود تحت بند النقل البري. ويقوم موظفو الأمن وموظفو دعم البعثة في الوقت الراهن بعدد أقل من الرحلات وتقوم البعثة حالياً بتنفيذ تدابير لتحقيق الكفاءة مثل استخدام نظام تسجيل حركة السيارات للحد من استهلاك الوقود.

٢٩٣ - ويُعزى انخفاض الاحتياج لعام ٢٠١٣ في المقام الأول إلى التكاليف التشغيلية التي تشمل ما يلي: (أ) انخفاض الاحتياجات للخبراء الاستشاريين؛ (ب) انخفاض الاحتياجات لاقتناء معدات السلامة والأمن وأعمال التجديد؛ (ج) عدم وجود خطط لاقتناء مركبات في عام ٢٠١٣، مقارنة باقتناء مركبة مدرعة استبدلت في عام ٢٠١٢. ويقابل ذلك جزئياً ارتفاع الاحتياجات لخدمات دعم الاتصالات.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٢٩٤ - لن تكون لمكتب المنسق الخاص أي موارد خارجة عن الميزانية في عام ٢٠١٣.

الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٢	وكيل أمين عام مساعد	أمين عام	الفئة الفنية والفئات العليا					فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون		مجموع الموظفين الوطنيين	مجموع الموظفين الدوليين	المتطوعون	مجموع	
			٢-مد	١-مد	٥-ف	٤-ف	٣-ف	٢-ف	الخدمات الميدانية/خدمات الأمن العامة	الخدمات العامة	الوظائف الفنية					الرتبة المحلية
٨٣	١	١	-	١	٣	٤	٢	١	١٣	٧	٢	٢٢	٣	٥٨	-	٨٣
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٣	١	١	-	١	٣	٤	٢	١	١٣	٩	-	٢٢	٣	٥٨	-	٨٣
التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	(٢)	-	-	-	-	-

٢٩٥ - يقترح تحويلوظيفتين قائمتين في فئة الخدمات العامة (رتب أخرى) إلى فئة الخدمة المدنية تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٥٠ بشأن موازنة شروط الخدمة.

٢٩٦ - وتتضمن هاتان الوظيفتان وظيفة مساعد شخصي (فئة الخدمات العامة (رتب أخرى)) في مكتب المنسق الخاص، ووظيفة مساعد شخصي (فئة الخدمات العامة (رتب أخرى)) في قسم الشؤون السياسية.

ياء - مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا

(٤٠٠ ٦٢٣٥ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٢٩٧ - أبلغ الأمين العام أعضاء مجلس الأمن في رسالته المؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2009/697)، باعتزامه إنشاء مكتب إقليمي للأمم المتحدة معني بوسط أفريقيا في ليرفيل. وبناءً على دعوة من السلطات الغابونية، قام فريق تابع للأمم المتحدة بزيارة إلى ليرفيل في شباط/فبراير ٢٠١٠ لبدء المناقشات المتعلقة بالاحتياجات الإدارية واللوجستية لإنشاء المكتب. وفي وقت لاحق، رحّب أعضاء مجلس الأمن في الرسالة المؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٠ (S/2010/457)، الموجهة من رئيس المجلس إلى الأمين العام، باقتراح الأمين العام إنشاء المكتب لفترة أولية مدتها سنتان، وقرروا استعراض ولايته بعد مرور ١٨ شهراً. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، قادت إدارة الشؤون السياسية بعثة تخطيط مشتركة بين الإدارات إلى ليرفيل من أجل تقييم وتخطيط

الاحتياجات التقنية والأساسية لبدء عمل المكتب. وفي ٢ آذار/مارس ٢٠١١، قام وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بافتتاح مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا بصورة رسمية. وتولّى الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا، رئيس المكتب، مهامه رسمياً في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١١.

٢٩٨ - وفي أيار/مايو ٢٠١١، حوّل الأمين العام مهام الأمانة التي كانت تضطلع بها أمانة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا القائم في مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح إلى إدارة الشؤون السياسية ليضطلع بها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا.

٢٩٩ - وفي ٢١ تموز/يوليه ٢٠١١، طلب رئيس مجلس الأمن إلى مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، عن طريق بيان صحفي، القيام في جملة أمور، وبالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وتيسير التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن المسائل المتعلقة بمواجهة التهديد الذي يشكّله جيش الرب للمقاومة. وذكر رئيس مجلس الأمن في البيان المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (S/PRST/2011/21) أن المجلس يشجع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا على العمل مع بعثات الأمم المتحدة في المنطقة ومع الاتحاد الأفريقي من أجل وضع استراتيجية إقليمية للمساعدة الإنسانية والإنمائية وفي مجال بناء السلام على الصعيد الدولي في المنطقة المتضررة من جيش الرب للمقاومة. وذكر رئيس المجلس في بيانه المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/PRST/2012/18) أن المجلس يحث المكتب على دعم تنفيذ الاستراتيجية.

٣٠٠ - وعلاوة على ذلك، طلب مجلس الأمن في شباط/فبراير ٢٠١٢، في قراره ٢٠٣٩ (٢٠١٢)، إلى الأمين العام أن يقوم، من خلال مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، بتقديم الدعم للدول والمنظمات دون الإقليمية في تنظيم مؤتمر قمة مشترك لوضع استراتيجية إقليمية لمكافحة القرصنة، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي.

٣٠١ - وفي ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٢، حددت ولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤، عقب تبادل رسالتين بين الأمين العام (S/2012/656) ورئيس مجلس الأمن (S/2012/657).

التعاون مع الكيانات الأخرى

٣٠٢ - يعمل الممثل الخاص منذ تعيينه، بالتشاور والتعاون الوثيقين مع السلطات الوطنية للدول الأعضاء من أفريقيا الوسطى وكذلك مع المنظمات الإقليمية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ولجنة خليج غينيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وقد أتاحت تلك المشاورات فرصة لتبادل الأفكار مع مختلف السلطات الوطنية، والشركاء الدبلوماسيين، وممثلي منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى، بشأن بعض التحديات الرئيسية التي تواجهها هذه المنطقة في مجال السلام والأمن، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالحوكمة والقرصنة في خليج غينيا، والجريمة عبر الحدود، وتداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتوظيف الشباب وحقوق الإنسان والقضايا الإنسانية، فضلا عن مسألة وجود الجماعات المسلحة، ولا سيما جيش الرب للمقاومة.

٣٠٣ - ويعمل مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا أيضا بشكل وثيق مع البعثات السياسية وبعثات حفظ السلام الأخرى التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وكذلك مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، ويقوم بتنسيق أعمال منظومة الأمم المتحدة للتصدي لبعض التحديات الرئيسية الإقليمية والعابرة للحدود في مجال السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك المسائل التي تواجه البلدان المتضررة من جيش الرب للمقاومة ومن القرصنة في خليج غينيا.

المعلومات المتعلقة بالأداء في عام ٢٠١٢

٣٠٤ - اضطلع الممثل الخاص للأمين العام والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بمسألة جيش الرب للمقاومة ببعثة مشتركة في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى البلدان الأربعة المتضررة من جيش الرب للمقاومة لإجراء مشاورات مع المسؤولين الحكوميين، وسائر أصحاب المصلحة بشأن سبل توفير تنسيق سياسي واستراتيجي كلي في مكافحة التهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة. والتمست البعثة من حكومات البلدان الأربعة التزامات مجددة بشأن تنفيذ مبادرة التعاون الإقليمي التي يقودها الاتحاد الأفريقي ضد جيش الرب للمقاومة، وحصلت على تلك الالتزامات. والتمست البعثة أيضا دعما من ممثلي منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للمساهمة في وضع استراتيجية إقليمية لمواجهة التهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة على النحو الوارد في بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (S/PRST/2011/21) والذي سبق ذكره، وحصلت على ذلك الدعم. وكانت تلك هي الزيارة الأولى التي يقوم بها المبعوث الخاص للاتحاد

الأفريقي والممثل الخاص للأمين العام بصفتيهما الجديدتين إلى البلدان المتضررة من جيش الرب للمقاومة.

٣٠٥ - وقام مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، بالتعاون مع مكتب المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بمسألة جيش الرب للمقاومة، بعقد اجتماع لأصحاب المصلحة المعنيين بمسألة جيش الرب للمقاومة في أديس أبابا، في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، في إطار الجهود المبذولة لتعزيز التنسيق بين العناصر الفاعلة للتصدي للتهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة. كما كان الاجتماع يرمي إلى تبادل المعلومات والاتفاق على إطار لصياغة الاستراتيجية الإقليمية لمحاربة جيش الرب للمقاومة. وحضر الاجتماع ممثلو بعض الدول المتضررة من جيش الرب للمقاومة وأعضاء مجلس الأمن ودول معنية أخرى وشركاء ثنائيون ومتعددو الأطراف ومسؤولون من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وفي إطار متابعة ذلك الاجتماع، استضاف المكتب اجتماعا للخبراء في عنتيبي، في ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٢ بهدف وضع الاستراتيجية الإقليمية. وقد عرضت هذه الاستراتيجية على مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/481، المرفق).

٣٠٦ - وظل المكتب يشارك أيضا بصورة فاعلة في الأنشطة المبذولة لدعم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والتي تهدف إلى تعزيز قدرات هذه المنظمة دون الإقليمية في مجالات منع نشوب النزاعات والوساطة وبناء السلام. وقد اتفق الكيانان على ضرورة وضع وتنفيذ برنامج عمل مشترك في مجالات تشمل الحوكمة والوساطة والقرصنة والأمن البحري. وفي ذلك الصدد، جرى التوقيع على اتفاق بشأن إطار التعاون في ٣ أيار/مايو ٢٠١٢.

٣٠٧ - وعلاوة على ذلك، بدأ مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بالشراكة مع منظمات إقليمية ودون إقليمية أخرى، بما في ذلك لجنة خليج غينيا والاتحاد الأفريقي، في الأعمال التحضيرية لعقد قمة رؤساء الدول بشأن الأمن البحري والقرصنة في خليج غينيا. ويتوقع أن تقوم هذه القمة، وهي إحدى توصيات بعثة مشتركة بين الوكالات أوفدها الأمين العام إلى خليج غينيا في الفترة من ٧ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، بوضع استراتيجية إقليمية لمكافحة القرصنة.

٣٠٨ - وفي إطار الاضطلاع بمهام الأمانة للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، قام مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا بتيسير عقد اجتماعين للجنة الاستشارية على المستوى الوزاري خلال الفترة المشمولة بالاستعراض. وقد عقد الاجتماع الوزاري الثالث والثلاثون للجنة في الفترة من ٥ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في بانغي، بينما عقد الاجتماع الوزاري الرابع والثلاثون في

بوجومبورا، في الفترة من ١٤ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢. ويقوم المكتب في الوقت الحالي بتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في اللجنة للتحضير للاحتفال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بالذكرى السنوية العشرين لإنشاء اللجنة.

٣٠٩ - ووافق الممثل الخاص أيضا على تعزيز التعاون مع المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة الموجودة في داكار، والتي تغطي غرب ووسط أفريقيا. وخلال الاجتماعات المعقودة مع ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، واتفق الممثل الخاص ونظرائه على تعزيز التعاون مع الشركاء من منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا. بما في ذلك بشأن المسائل التي تحظى باهتمام مشترك، كبطالة الشباب والاتجار بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود الوطنية وتحسين الحوكمة وتعزيز التخطيط الإقليمي للتأهب في مجال العمل الإنساني. ويواصل الممثل الخاص الاضطلاع بدور في مجال الدعوة في المنطقة دون الإقليمية، بتسليط الضوء على المسائل التي تواجهها الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والدعوة إلى تكوين شراكات وتعبئة الموارد لمواجهة تلك التحديات.

٣١٠ - وقد تضمن التقرير الثاني للأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن (S/2012/421) بشأن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وبشأن المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة آخر المستجدات في تنفيذ ولاية المكتب وفي الأنشطة المنفذة التي يجري تنفيذها لمواجهة التهديد الذي يشكله جيش الرب.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٣

٣١١ - سيواصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في عام ٢٠١٣ تركيز جهوده على دعم الأولويات التالية:

(أ) تعزيز القدرة على الإنذار المبكر، ومنع نشوب النزاعات والقيام بجهود الوساطة في المنطقة دون الإقليمية من خلال الوساطة والمسامحة الحميدة لدعم الجهود ذات الصلة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وأصحاب المصلحة الآخرين في المنطقة دون الإقليمية؛ وعقد اجتماعات منتظمة مع أصحاب المصلحة في المنطقة دون الإقليمية لتعزيز التعاون وضمان علاقات التآزر؛ وتنفيذ مبادرات مشتركة بين المكتب والمنظمات دون الإقليمية؛ وتقديم الدعم لعمل لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، وكذلك تيسير إعادة تنشيط مجالات العمل الموضوعية للجنة؛ والتعاون مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى؛

(ب) تعزيز الوعي بقضايا الأمن عبر الحدود في المنطقة دون الإقليمية؛

(ج) تعزيز التعاون بين المكتب والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي، ومع بعثات الأمم المتحدة ومكاتبها وأفرقتها القطرية في المنطقة دون الإقليمية، في مجالات الأمن الإقليمي والانتخابات وتقديم المساعدة الإنسانية.

٣١٢ - ودعما للأولويات أعلاه، سيعمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على ما يلي:

(أ) مواصلة جهوده دعما لبناء قدرات المنظمات دون الإقليمية، وخاصة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وغيرها من المنظمات دون الإقليمية ذات الصلة، في مجالات الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات والوساطة وبناء السلام؛

(ب) تقديم الدعم للجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي للتصدي لقضايا انعدام الأمن البحري في خليج غينيا ولزيادة الوعي بالتحديات والتهديدات ذات الصلة في المنطقة دون الإقليمية من أجل وضع استراتيجيات متكاملة لمواجهتها، بالاستفادة من التقدم المحرز في عام ٢٠١٢؛

(ج) عقد اجتماعات وحلقات عمل منتظمة ومشاركة بين البعثات لتسهيل التماسك والتآزر، ووضع ورقات تحليلية مشتركة بشأن الاتجاهات والتهديدات المستجدة للسلام والأمن. وسيشمل ذلك الجهد الأنشطة المتصلة بتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية بشأن جيش الرب للمقاومة.

٣١٣ - ويرد أدناه بيان بهدف المكتب وإنجازاته المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

الهدف: تعزيز السلام والأمن في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية الأوسع.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(أ) عدد مبادرات الوساطة ومنع نشوب النزاعات التي تضطلع بها الجهات دون الإقليمية الفاعلة مقاييس الأداء عام ٢٠١١: ٢ تقديرات عام ٢٠١٢: ٣ الهدف لعام ٢٠١٣: ٤	(أ) تعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وسائر أصحاب المصلحة الإقليميين، على الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات والوساطة في المنطقة دون الإقليمية

النواتج

- بذل المساعي الحميدة وجهود الوساطة والتمهيد نيابة عن الأمين العام لمعالجة حالات الأزمات والأخطار العابرة للحدود وغيرها من الأخطار الناشئة، لا سيما الأخطار التي يشكلها جيش الرب للمقاومة وأعمال القرصنة في خليج غينيا والجماعات المقاتلة في منطقة الساحل
- عقد اجتماع مع ممثلي الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي وسائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة لمناقشة أولوياتهم وأنشطتهم في مجال تعزيز السلام والاستقرار، وتعزيز تعاون مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا مع هذه الآليات لتوطيد علاقات التآزر
- عقد حلقة عمل للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا لتحديد الثغرات في آليات السلام والأمن دون الإقليمية ووضع خطة عمل لسد تلك الثغرات
- تنفيذ الاتفاق بشأن إطار التعاون الموقع مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في المجالات ذات الأولوية المتعلقة بالحوكمة السياسية ودعم الوساطة وجهود مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعزيز القدرات المؤسسية
- عقد حلقة عمل دون إقليمية بشأن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة من أجل التوعية بالمسائل المتصلة بالمرأة والسلام والأمن
- إيفاد بعثة سياسية/استشارية لكل من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن قضايا السلام والأمن التي تؤثر على المنطقة دون الإقليمية
- تقديم ٣ محاضرات لمشاركين من جهات وطنية وإقليمية ودون إقليمية ودولية بشأن السلام والأمن في أفريقيا الوسطى
- عقد حلقة عمل إقليمية لبناء قدرات الصحفيين في مجالي منع نشوب النزاعات وبناء السلام في أفريقيا الوسطى
- وضع استراتيجية للاتصال والإعلام لدعم ولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(ب) زيادة وعي الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وأصحاب المصلحة الإقليميين الآخرين بقضايا انعدام الأمن عبر الحدود	(ب) زيادة وعي الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وأصحاب المصلحة الإقليميين الآخرين بقضايا انعدام الأمن عبر الحدود
مقاييس الأداء	
عام ٢٠١١: ١	
تقديرات عام ٢٠١٢: ٢	
الهدف لعام ٢٠١٣: ٤	

النواتج

- إعداد دراسة أو تقرير عن انعدام الأمن عبر الحدود في منطقة أفريقيا الوسطى دون الإقليمية لأصحاب المصلحة الإقليميين من أجل زيادة الوعي بالتحديات والتهديدات على الصعيد دون الإقليمي
- عقد قمة دون إقليمية لرؤساء الدول لدعم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا والاتحاد الأفريقي بشأن القرصنة في خليج غينيا لوضع استراتيجية إقليمية لمكافحة القرصنة
- عقد اجتماعين مع بعثات حفظ السلام في أفريقيا الوسطى لتعزيز التنسيق فيما بين ممثلي كيانات الأمم المتحدة الموجودة في أفريقيا الوسطى
- تيسير عقد اجتماعين لرؤساء الدفاع للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن عبر الحدود في منطقة أفريقيا الوسطى
- عقد اجتماعين مع القوة المتعددة الجنسيات لأفريقيا الوسطى بشأن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن في منطقة أفريقيا الوسطى
- القيام بزيارتين ميدانيتين إلى دونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية ونزارا ويامبيو، جنوب السودان وأوبو، جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن المسائل التي تتصل بجيش الرب للمقاومة
- عقد اجتماعين في إطار آلية التنسيق المشترك بشأن جيش الرب للمقاومة على مستوى الخبراء لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية بشأن جيش الرب للمقاومة
- القيام بزيارة ميدانية إلى المركز الإقليمي للأمن البحري لأفريقيا الوسطى، في بوانت نوار، الكونغو في سياق قرار مجلس الأمن ٢٠٣٩ (٢٠١٢) بشأن القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا
- تنظيم حلقة عمل مع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتطوير فهم مشترك للمسائل المتعلقة بالأمن عبر الحدود الوطنية ووضع نهج للتصدي لهذه المسائل
- عقد اجتماعين على مستوى الخبراء مع الاتحاد الأفريقي بشأن رصد الاستراتيجية الإقليمية بشأن جيش الرب للمقاومة
- إنشاء ٧ مراكز اتصال معنية بالقرصنة في الدول الساحلية الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لدعم تنفيذ القرار ٢٠٣٩ (٢٠١٢)

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(ج) عدد المبادرات المشتركة مع شركاء الأمم المتحدة في مجالات الأمن الإقليمي والانتخابات والمساعدة الإنسانية	(ج) تعزيز التعاون بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي، ومع بعثات الأمم المتحدة ومكاتبها وأفرقتها القطرية في المنطقة دون الإقليمية، في مجالات الأمن الإقليمي والانتخابات والمساعدة الإنسانية
مقاييس الأداء	
عام ٢٠١١: ١	
تقديرات عام ٢٠١٢: ٣	
الهدف لعام ٢٠١٣: ٦	

العوامل الخارجية

٣١٤ - سيتم تحقيق الهدف على افتراض ما يلي: (أ) ألا ينشب نزاع جديد أو أزمة جديدة من شأن أي منهما أن يؤثر على الرفاه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لفرادى البلدان أو للمنطقة دون الإقليمية ككل، أو أن يحول الانتباه عن الأولويات؛ (ب) أن يُظهر رؤساء الدول والحكومات في وسط أفريقيا إرادتهم السياسية من أجل توفير الرؤية والوسائل اللازمة لجعل آليات السلام والأمن الخاصة بالجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بما في ذلك مجلس السلام والأمن وآلية الإنذار المبكر التابعان لها قادرة على الاضطلاع بعملها.

الجدول ١٨

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢				الاحتياجات لعام ٢٠١٣			الفئة
الفرق، وفورات				مجموع الاحتياجات	صافي الاحتياجات ^(أ)	الاحتياجات الفارقة ٢٠١٢-٢٠١٣	
الاعتمادات	النفقات المقدرة	زيادة الإنفاق	(٢)-(١)=(٣)	(٤)	(٥)=(٤)-(٣)	(٦)	(٧)=(٤)-(١)
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
٢ ٨٩٣,٠	٤ ٥٣٨,٠	(١ ٦٤٥,٠)	٤ ٣١٧,٣	٥ ٩٦٢,٣	-	١ ٤٢٤,٣	١ ٨٣٤,٤
١ ٥٠٨,٠	١ ٤٦١,٢	٤٦,٨	١ ٩١٨,١	١ ٨٧١,٣	٣٩٢,٨	٤١٠,١	١ ٨٣٤,٤
٤ ٤٠١,٠	٥ ٩٩٩,٢	(١ ٥٩٨,٢)	٦ ٢٣٥,٤	٧ ٨٣٣,٦	٣٩٢,٨	١ ٨٣٤,٤	١ ٨٣٤,٤

(أ) صافي الاحتياجات بعد مراعاة الوفورات أو الزيادة في الإنفاق لعام ٢٠١٢.

٣١٥ - تقدر الاحتياجات الكلية لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا من الموارد للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بمبلغ ٤٠٠ ٢٣٥ ٦ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، كما هو مبين في الجدول أعلاه، وتعكس زيادة صافية تبلغ ٤٠٠ ٨٣٤ ١ دولار. وتغطي الموارد المقترحة تكاليف ١٩ وظيفة لموظفين دوليين (٩٠٠ ٠٦٥ ٤ دولار) و ٨ وظائف لموظفين وطنيين (٤٠٠ ٢٥١ ٤ دولار)؛ والتكاليف التشغيلية، التي تشمل سفر الموظفين (٤٦٧ ٠٠٠ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٨٠٠ ٦٠٣ ٦ دولار)، والنقل البري (٤٠٠ ٨٥ ٨ دولار)، والنقل الجوي (٥٠٠ ١٧٧ ١ دولار)، وشبكة اتصالات البعثة (٤٣٦ ٧٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٧٥ ٠٠٠ دولار)، وغيرها من الخدمات واللوازم والمعدات الأخرى (٧٢ ٧٠٠ دولار أمريكي).

٣١٦ - وتعزى الزيادة في الاحتياجات لعام ٢٠١٣، البالغة ٤٠٠ ٨٣٤ ١ دولار، في المقام الأول إلى الموارد الإضافية المطلوبة لما يلي: (أ) الموظفون الدوليون على أساس نمط النفقات الفعلي في إطار التكاليف العامة للموظفين، وتطبيق معدل شغور أدنى في عام ٢٠١٣ يبلغ ٥ في المائة مقارنة بـ ١٥ في المائة في عام ٢٠١٢؛ (ب) المرافق والهياكل الأساسية لتعزيز الأمن والسلامة في مباني البعثة وفقا لمعايير العمل الأمنية الدنيا.

٣١٧ - وتُعزى الزيادة المتوقعة في النفقات في عام ٢٠١٢ في المقام الأول إلى زيادات في المرتبات نتيجة لتطبيق معدل الشغور الفعلي البالغ ٥ في المائة مقارنة بالمعدل المقرر في الميزانية البالغ ١٥ في المائة.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٣١٨ - بناء على قرار الأمين العام بنقل أمانة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا إلى إدارة الشؤون السياسية، تولى مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا هذا الدور في أيار/مايو ٢٠١١، ضمن حدود الموارد المتاحة. وسيسعى المكتب في عام ٢٠١٣ إلى الحصول على أموال من خارج الميزانية لتغطية الأنشطة التالية:

(أ) قامت الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا خلال اجتماعها الوزاري الثالث والثلاثين المعقد في بانغي، في الفترة من ٥ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بوضع واعتماد إعلان بشأن خريطة طريق من أجل مكافحة الإرهاب ومن أجل عدم انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا (انظر A/67/72، المرفق). ويقوم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، بالتعاون مع المديرية التنفيذية

التابعة للجنة مكافحة الإرهاب وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب بمساعدة الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية الدائمة في تحويل خريطة الطريق إلى استراتيجية إقليمية متكاملة وشاملة لمكافحة الإرهاب لأفريقيا الوسطى؛

(ب) دعما لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية بشأن جيش الرب للمقاومة، يقوم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا حاليا بتنسيق إعداد وثيقة برنامجية على نطاق المنظومة لالتماس موارد خارجة عن الميزانية تخصص لتغطية أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بمسألة جيش الرب للمقاومة؛

(ج) يتوقع أن تجري عدة بلدان في منطقة أفريقيا الوسطى دون الإقليمية انتخابات في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. وبما أن الانتخابات غالبا ما تكون فترات هشة من الناحيتين السياسية والاجتماعية، يتوقع أن يسهم المكتب في الجهود الإقليمية لمنع تطور أي منازعات انتخابية إلى أوضاع يشوبها عدم الاستقرار والعنف بصورة عامة؛

(د) وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٠٣٩ (٢٠١٢)، أنشئت لجنة توجيهية في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢ لقيادة الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر قمة لرؤساء الدول والحكومات عن القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا. ومن ثم، فإن الأعمال التحضيرية لعقد ذلك المؤتمر، وكذلك المؤتمر نفسه وما يتصل به من أعمال وإجراءات للمتابعة، ستحتاج إلى دعم من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا.

الجدول ١٩

الاحتياجات من الموظفين

الوظائف المعتمدة															
لعام ٢٠١٢															
الوظائف المقترحة															
لعام ٢٠١٣															
التغيير															
وَأَع															
أَع م															
مد-٢															
مد-١															
ف-٥															
ف-٤															
ف-٣															
ف-٢															
المجموع الفرعي															
خدمات الأمن															
الميدانية/															
الخدمات															
مجموع															
الموظفون الفنيون															
الموظفون الوطنيون															
المتطوعو															
الأمم المتحدة															
المجموع															

٣١٩ - وسيظل ملاك الموظفين الكلي لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا دون تغير ويشتمل على ٢٧ وظيفة (١٩ موظفا دوليا و ٨ موظفين وطنيين)، ويرأسه ممثل خاص للأمين العام برتبة وكيل أمين عام.

كاف - بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

(٤٠٠ ٦٧٣ ٤٦ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٣٢٠ - في رسالة مؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2011/542)، اقترح الأمين العام إنشاء بعثة متكاملة لتقديم الدعم في ليبيا تابعة للأمم المتحدة بطريقة تدريجية. وقد وافق مجلس الأمن على هذه التوصية في قراره ٢٠٠٩ (٢٠١١). ودعا القرار إلى إنشاء ولاية لفترة أولية لمدة ثلاثة أشهر، تهدف إلى الإشارة إلى نية الأمم المتحدة مواصلة دعمها مع وتيرة الجهات الليبية المناظرة وقدرات استيعابها، والسماح لمنظومة الأمم المتحدة بتعزيز فهمها للسياق الليبي واقتراح وجود أطول يستند إلى تحليل يضطلع في الميدان والعمل مع القيادة الليبية والاجتماع المدني. ونظرا لتأخر إنشاء حكومة جديدة، التي تم تشكيلها في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، فقد تعذر إجراء عملية التخطيط خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عمليات البعثة. ونتيجة لذلك، مدد المجلس ولاية البعثة لفترة ثلاثة أشهر أخرى بموجب قراره ٢٠٢٢ (٢٠١١)، الذي وسع الولاية أيضا لتشمل دعم الجهود الليبية لمواجهة تحدي انتشار الأسلحة.

٣٢١ - وفي أعقاب تشكيل الحكومة المؤقتة، اضطلعت منظومة الأمم المتحدة بقيادة الممثل الخاص للأمين العام بعملية تخطيط متكامل للبعثة. وقد أقرّ الأمين العام نتيجة هذه العملية في اجتماع إحدى لجان السياسات في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٢ وترد العملية في تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن (S/2012/129). وفي ١٢ آذار/مارس ٢٠١٢، أيد المجلس بقراره ٢٠٤٠ (٢٠١٢) مقترحات الأمين العام ومدد ولاية البعثة لفترة ١٢ شهرا، مع التركيز على المجالات التالية: (أ) التحول الديمقراطي، بما في ذلك العمليتان الانتخابية والدستورية، وتقديم المساعدة لتحسين القدرة المؤسسية والشفافية والمساءلة، بما في ذلك تمكين المرأة والأقليات ومشاركتها السياسية وتقديم الدعم لتطوير المجتمع المدني الليبي؛ (ب) حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون؛ (ج) الأمن العام، بما في ذلك تقديم الدعم لتنمية القدرات المؤسسية وتسريح ودمج أو إعادة دمج المقاتلين السابقين؛ (د) انتشار الأسلحة وأمن الحدود؛ (هـ) تنسيق الدعم الدولي.

٣٢٢ - وستواصل البعثة في عام ٢٠١٣ تنفيذ المهام الواردة في القرار ٢٠٤٠ (٢٠١٢)، مع التركيز بوجه خاص على دعم التحول الديمقراطي، بما في ذلك دعم العمليات الانتخابية والاستفتاء على الدستور. وستركز البعثة على تقديم الدعم للمجلس الوطني في مساعيه، لا سيما صياغة الدستور والعمل مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني. وستركز البعثة جهودها أيضا على تيسير إقامة حوار بشأن المصالحة الوطنية والمشاركة السياسية للفئات المهمشة، بما في ذلك المرأة.

٣٢٣ - وستواصل البعثة تقديم المساعدة والمشورة في مجال إصلاح القطاع الأمني وإعادة هيكلة، بما في ذلك بناء قدرات الشرطة، وفي مجال تسريح ودمج أو إعادة دمج المقاتلين السابقين، وبشأن شن حملة لمكافحة انتشار الأسلحة وتعزيز أمن الحدود. وستقدم مشورة بشأن تعزيز بيئة أمنية مواتية للعمليات الانتخابية.

٣٢٤ - وستضمن أولويات حقوق الإنسان توفير الدعم لبناء قدرات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان، وكذلك تقديم مساعدة موجهة لاستعراض الإطار القانوني والنظام القضائي ودائرة السجون، وتقديم المساعدة لعملية العدالة الانتقالية بما في ذلك معالجة مسألة المفقودين ورصد قضايا حقوق الإنسان للمحتجزين وغيرهم من الجماعات الضعيفة، وحرية التعبير وتكوين الجمعيات، وكذلك أنشطة مكافحة التمييز. وعلى النحو المتوخى في مفهوم عمليات البعثة، ستركز المساعدة المقدمة من البعثة في مجالات كسيادة القانون وحقوق الإنسان على متطلبات المرحلة الانتقالية وبالتالي، تكمل الجهود الجارية لبناء القدرات التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة في وضع هياكل ونظم طويلة الأجل مع المؤسسات الليبية.

٣٢٥ - وستواصل البعثة تقديم الدعم للجهود الليبية لتنسيق المساعدة الدولية والعمل مع فريق الأمم المتحدة القطري من أجل تعزيز نهج متكامل تماما في تقديم مساعدة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ ولاية البعثة.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٣٢٦ - ستواصل البعثة العمل بطريقة متكاملة تماما مع فريق الأمم المتحدة القطري. ويمثل نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية حلقة الوصل بين البعثة والفريق القطري. ويهدف النهج المتكامل، بما في ذلك الهياكل والنظم المنشأة لكفالة الاستجابة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لطلبات ليبيا إلى تشجيع اتساق الجهود الحالية واستمرارية العمل المستقبلي مع وكالات الأمم المتحدة للحفاظ على مساعدة أطول أجلا تتجاوز ولاية البعثة وحضورها في البلد.

٣٢٧ - وفريق الدعم الانتخابي التابع للأمم المتحدة هو فريق متكامل يعمل تحت قيادة مدير الشؤون الانتخابية في البعثة. كما تتضمن الشعبة الاستشارية والتنسيقية للقطاع الأمني موظفين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام لترشيد جميع الدعم المقدم من الأمم المتحدة في هذا المجال. ويمثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج جهداً مشتركاً يشارك فيه مختلف أقسام البعثة والبرنامج الإنمائي واليونيسيف ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي وغيرها، ويوجد لكل قسم منها نظيره الليبي. وقد أنشئت أيضاً آليات لكفالة اتباع نهج منسق لتقديم الدعم للسلطات الليبية في مجالات الأمن وحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون ووضع الدستور والدعم البرلماني والإعلام.

٣٢٨ - وعقب المشاورات التي أجريت مع النظراء من الحكومة الليبية خلال معظم الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٢ على كل من الصعيدين السياسي والتقني، سيقوم فريق الأمم المتحدة القطري بدعم الاستراتيجيات والغايات والأهداف الوطنية بمواءمة برامج الأمم المتحدة مع الاستراتيجيات القطاعية وأولويات المرحلة الانتقالية بهدف زيادة تأثير منظومة الأمم المتحدة في ليبيا إلى أقصى حد ممكن. ويقوم فريق الأمم المتحدة القطري حالياً باستكمال الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بالتركيز على الأولويات الليبية على النحو الذي حددته وزارة التخطيط. وسيعد هيكل هذا الإطار على أساس خمسة مجالات استراتيجية متشابكة من مجالات التعاون باستخدام هياكل التنسيق القائمة، وهي: الخدمات الاجتماعية؛ والانتعاش الاقتصادي؛ والإدارة العامة والحوكمة؛ والعدالة وحقوق الإنسان؛ والثقافة والسياحة، والقضايا الجنسانية؛ والشباب؛ والاستدامة البيئية.

٣٢٩ - وقد تم أيضاً إنشاء هيكل تنسيقي بين حكومة ليبيا والمجتمع الدولي، يتضمن قسماً لتنسيق السياسات في مكتب نائب رئيس الوزراء، وقسماً تقنياً في وزارة التخطيط. ويجري في الوقت الراهن إنشاء ستة أفرقة عاملة قطاعية لكي تعمل مع المجتمع الدولي، بمشاركة فريق الأمم المتحدة القطري في مجالات الانتعاش الاقتصادي وبناء القدرات والصحة والبيئة والتعليم والبحث العلمي والعدالة وحقوق الإنسان والهياكل الأساسية والإسكان. وستعمل هذه الآلية على تيسير القيام بعملية التخطيط والبرمجة أكثر اتساقاً للأمم المتحدة وجميع الشركاء الخارجيين مع حكومة ليبيا.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٢

٣٣٠ - خلال عام ٢٠١٢، تم تنفيذ الأعمال التحضيرية لأول انتخابات حرة في البلاد في أكثر من ٤٧ عاماً وفقاً لجدول زمنية، وبمساعدة واسعة النطاق من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في مجال السياسة العامة، وبمساعدة تقنية ولوجستية. وتم إنجاز مختلف المراحل الانتخابية في الفترة السابقة للانتخابات، بما في ذلك وضع إطار قانوني انتخابي استناداً إلى مشاورات عامة واسعة النطاق، وتشغيل اللجنة الانتخابية وتسجيل الناخبين على نطاق واسع، وافتتاح مكاتب انتخابية مركزية وإقليمية. وتم كما كان مقرراً، وضع مدونة لقواعد السلوك بدعم استشاري من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ووقعها أغلبية الكيانات والائتلافات السياسية الناشئة. وتم تعزيز الأسس اللازمة لإنشاء المؤتمر الوطني عن طريق المساعدة التحضيرية التي قدمتها البعثة في مجال القواعد والإجراءات وتعريف البرلمانين الجدد بمهام عملهم وسائر متطلبات تسليم السلطة من الحكومة المؤقتة.

٣٣١ - وفي مجال إصلاح قطاع الأمن، تم اتخاذ خطوات هامة لإنشاء الفريق العامل المعني بقطاع الأمن المشترك بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، وتعزيز التنسيق فيما بين الوزارات، لإرساء أسس هيكل الأمن القومي وإدخال تحسينات على الأمن العام. وقامت البعثة بالتعاون مع الحكومة الليبية المؤقتة، بتيسير عقد حلقتي عمل دوليتين في شباط/فبراير وأيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠١٢ على الصعيد السياسي الاستراتيجي مع التركيز على السيطرة المدنية الديمقراطية على قوات الأمن في ليبيا ووضع الأسس لأول كتاب أبيض للدفاع في ليبيا. وتم الشروع في تدريب أفراد الشرطة في البلد وخارجه، وتم وضع المناهج بمساعدة من البعثة، مع التركيز بشكل خاص على الأمن فيما يتصل بالانتخابات.

٣٣٢ - وفي الوقت نفسه، وفي سياق شديد القلب، أبدى عدد من الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية التزاماً بالتعجيل بالتوسط بين الفصائل والطوائف المتناحرة من أجل نزع فتيل التوتر وتهدة أعمال العنف المسلح، في أماكن مثل بني وليد وسبها والكفرة. واضطلعت البعثة بدور فعال في تقديم الدعم لجهود المصالحة هذه. وفي أعقاب الانتخابات الناجحة، بدأت البعثة العمل مع وزارة الداخلية لوضع خطة استراتيجية لقوة الشرطة الليبية، على غرار النهج المتبع في تيسير الكتاب الأبيض للدفاع. وأما الجهود التي بذلتها البعثة لإضفاء الطابع المهني على الأجهزة الأمنية على الحدود، وتعزيز نزع سلاح ألوية وميليشيات الثوار وتسريحها وإعادة إدماجها فكانت أقل نجاحاً، لأنها تعتمد على فعالية الحكومة المنتخبة حديثاً وتأكيد مسؤولياتها المتعلقة بقطاع الأمن، فضلاً عن ثقة الثوار والسكان في سلامة الترتيبات الأمنية الناشئة. ولا يزال انتشار الأسلحة يشكل تهديداً رئيسياً للشعب الليبي، وينال من مستقبل

الأمن الإقليمي. وقدمت البعثة من خلال دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وفريق الأمم المتحدة القطري، المساعدة في إزالة الألغام وتدمير المتفجرات من مخلفات الحرب، والتنقيف بمخاطر الألغام وتحسين التخزين الآمن للأسلحة الخفيفة والمتفجرات والمساءلة عنها إلى حد ما. وتمس الحاجة إلى حلول سياسية لحصر الأسلحة وتعزيز آليات مكافحة انتشارها، ومنع استخدام الأسلحة الهامة مثل منظومات الدفاع الجوي المحمولة، والعوامل الكيميائية والبيولوجية. وتحقيقاً لهذه الغاية، أقامت البعثة اتصالات مع الوكالات الدولية ذات الصلة مثل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٣٣٣ - وتم سن عدد من القوانين لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون في ليبيا، بما في ذلك في مجال استقلال القضاء، وإنشاء المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان، وتم تعزيز زيادة قدرة المجتمع المدني على القيام بدور الرصد والإبلاغ من خلال طائفة من مبادرات بناء القدرات. وتحقيق نقل المحتجزين من سيطرة الأولوية إلى سلطة الحكومة جزئياً مع استمرار حالة عدم اليقين الحالية فيما يتعلق بعدد وموقع مرافق الاحتجاز التي تديرها الأولوية. وفيما يتعلق بالتنسيق مع المجتمع الدولي، تم إنشاء ستة أفرقة عاملة في القطاعات التي تديرها الحكومة، للجمع بين أوثق شركاء الأمم المتحدة والشركاء الدوليين صلة، وأدى تنشيط الصندوق الاستثماري لإنعاش ليبيا تحت الإشراف المشترك بين الأمم المتحدة والحكومة، إلى توفير التمويل وخاصة للأعمال التحضيرية للانتخابات.

٣٣٤ - ولم يتحقق الإنجاز الرئيسي المخطط المتوقع الذي يتمثل في بدء عملية المصالحة الوطنية. وعلى الرغم من تنظيم العديد من حلقات العمل والمؤتمرات، وعلى الرغم من سن العديد من القوانين ذات الصلة (مثل قانون العفو)، فقد أدى التأخير في اضطلاع لجنة تقصي الحقائق والمصالحة بعملها (بما في ذلك وضع الصيغة النهائية لعضويتها) قد حال حتى الآن دون بدء عملية جامعة ذات نطاق عريض للمصالحة والعدالة الانتقالية. ولم توضع خطة متكاملة لأمن الحدود بسبب انعدام التنسيق فيما بين مختلف الوزارات.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٣

٣٣٥ - سيتم تحديد مستقبل وجود البعثة بمجموعة من العوامل، بما في ذلك عدد الطلبات المقدمة من السلطات الليبية، والتغيرات المحتملة في الجدول الزمني للانتقال السياسي، والحفاظ على النظام العام من خلال إدماج مقاتلي الثورة وبناء المؤسسات، وتطور حالة حقوق الإنسان، وكذلك بقاء مجلس الأمن بأي تمديد لولاية البعثة.

٣٣٦ - أما التطور الرئيسي الذي قد يؤثر على تنفيذ الولاية في عام ٢٠١٣ فيتعلق بحدوث تأخير كبير في عملية التحول السياسي الذي يمكن أن يؤدي إلى أمور منها عرقلة تنفيذ نزع

السلاح والتسريح والإدماج. وقد جرت انتخابات المؤتمر الوطني في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ ومن المرجح أن يجري الاستفتاء على الدستور - المقرر أصلاً لعام ٢٠١٢ - في أوائل عام ٢٠١٣.

٣٣٧ - وبعد اعتماد الدستور وفقاً للإعلان الدستوري، ستجري ليبيا انتخابات الجمعية الوطنية وربما الانتخابات الرئاسية. وستؤدي الانتخابات دوراً رئيسياً في تحديد مستقبل ليبيا وضمان استدامة التحول الديمقراطي.

٣٣٨ - وقد لا تكون الهياكل الجديدة الناشئة جاهزة للعمل تماماً لفترة من الوقت. وستتطلب هياكل التنسيق بين الوكالات على كل من الصعيدين الاستراتيجي - السياسي والتكتيكي - التنفيذ اتخاذ القرارات من قبل السلطات المؤقتة؛ وقد تتأثر هذه الهياكل (في السرعة والمضمون) من جراء استمرار التقلب وعدم القدرة على التنبؤ بالعمليات السياسية العامة والانتقالية مما يعكس عدم اليقين فيما يتعلق بإجراء عمليتين للانتخابات وعمليتين لتشكيل حكومة جديدة في الفترة الممتدة من منتصف عام ٢٠١٢ إلى نهاية عام ٢٠١٣. وقد تعمل السلطات والحكومة الجديدة على جلب موظفين جدد من الرتب العليا بما في ذلك صغار الموظفين في الوزارات، وقد يكون لها أولويات أو رؤى مختلفة عن التنظيم والهياكل والعمليات المؤسسية، بما في ذلك القرب من الشركاء الدوليين والأمم المتحدة والتعاون معهم.

٣٣٩ - وسوف تواصل البعثة عملياتها من المكاتب الموجودة في طرابلس (حيث تنتشر غالبية الموظفين) وبنغازي وسبها وبرينديزي، بإيطاليا، تحت سلطة الممثل الخاص للأمين العام. وتعزز البعثة تعزيز وجودها في سبها ونشر الموظفين على أساس دائم لهذه المنطقة. وعلاوة على ذلك، يفترض أن أماكن العمل الحالية الملائمة ستكون في عام ٢٠١٣ متاحة من الحكومة المضيفة. وستواصل البعثة صيانة المباني والهياكل الأساسية المحسنة للبعثة وإنجاز تحسيناتها لاستيفاء المعايير الأمنية الدنيا للتشغيل في طرابلس وبنغازي وسبها.

٣٤٠ - ويرد أدناه هدف البعثة والإنجازات المتوقعة منها ومؤشرات الإنجاز المتعلقة بها.

الهدف: عملية انتقال سلمية ومنظمة وديمقراطية لتحقيق أمان الشعب الليبي

الإجهازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) إجراء العمليات الانتخابية على النحو المبين في الإعلان الدستوري للفترة الانتقالية بمشاركة جميع شرائح السكان	(أ) '١' تنفيذ الإطار القانوني والتنظيمي اللازم لإجراء الانتخابات مقاييس الأداء عام ٢٠١١: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠١٢: اعتماد ونشر قانون انتخابي لانتخابات المؤتمر الوطني
	الهدف لعام ٢٠١٣: اعتماد ونشر قانون جديد لإنشاء لجنة انتخابية وقانون انتخابي لانتخابات الجمعية الوطنية
	'٢' تؤدي هيئة إدارة الانتخابات مهامها في جميع أنحاء البلد وتكون قادرة على عقد مناسبات انتخابية مقاييس الأداء عام ٢٠١١: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠١٢: تشغيل إدارة انتخابية مركزية و ١٠ مكاتب ميدانية فرعية لدعم إجراء انتخابات المؤتمر الوطني والاستفتاء على الدستور
	الهدف لعام ٢٠١٣: تزويد الإدارة الانتخابية المركزية و ١٠ مكاتب ميدانية فرعية بالعدد الكامل من الموظفين لدعم إجراء انتخابات الجمعية الوطنية
	'٣' تحديد الناخبين المؤهلين وتسجيلهم مقاييس الأداء عام ٢٠١١: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠١٢: تسجيل ٨٠ في المائة من الناخبين المؤهلين للاشتراك في انتخابات المؤتمر الوطني
	الهدف لعام ٢٠١٣: رقمنة قوائم الناخبين وإنشاء سجل مستكمل للناخبين لانتخابات الجمعية الوطنية

٤' إجراء الأنشطة الانتخابية على النحو المبين في الإعلان الدستوري

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: لا ينطبق

تقديرات عام ٢٠١٢: انتخاب المؤتمر الوطني

الهدف لعام ٢٠١٣: انتخاب الجمعية الوطنية

النواتج

- إسداء المشورة الفنية وتقديم المساعدة، من خلال عقد اجتماعات يومية وتقديم توجيهات خطية إلى هيئة إدارة الانتخابات بشأن جميع جوانب الاستفتاء وانتخابات الجمعية الوطنية، بما في ذلك صياغة الإطار القانوني والتنظيمي والإجرائي من أجل إجراء العمليات الانتخابية
- التنسيق بين الجهات الدولية التي تقدم المساعدة الانتخابية من خلال عقد ١٢ اجتماعاً على مدار السنة
- تنسيق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لدعم مشاركة المرأة من خلال عقد ٦ اجتماعات على مدار السنة مع الشركاء الدوليين للتركيز على مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية
- إسداء المشورة الفنية وتقديم المساعدة إلى الشرطة الليبية حول تخطيط وتنفيذ الخطة الأمنية للانتخابات من خلال عقد اجتماعات كل أسبوعين
- إسداء المشورة والدعوة لهيئة إدارة الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني من أجل مشاركة الشعب الليبي في العملية الانتخابية مشاركة فعالة وواعية، مع التركيز بشكل خاص على الشباب والنساء والأقليات من خلال عقد اجتماعات دولية للتنسيق كل أسبوعين
- إسداء المشورة لمنظمات المجتمع المدني والقيام بجهود الدعوة من أجل كفالة زيادة مشاركة المرأة في العملية الانتخابية من خلال تقديم الدعم لإنشاء أفرقة عاملة نسائية لتنسيق الاتصال والدعوة، وعقد اجتماعات نصف شهرية مع الجماعات النسائية، وعقد ١٠ منتديات و ٥ حلقات عمل مع الجماعات النسائية في جميع أنحاء ليبيا من أجل تعزيز قدراتها على تقديم الدعم لمشاركة المرأة كناخبة ومرشحة في العملية الانتخابية

- إسداء المشورة التقنية إلى المؤتمر الوطني بشأن القيام بعملية جامعة لسن التشريعات التي تنظم الأحزاب السياسية من خلال عقد اجتماعات تفاعلية شهرية
- تقديم معلومات عن النظم الانتخابية والعمليات الديمقراطية وإسداء المشورة حول إقامة منتدى متماسك وموحد للمشاركة السياسية من خلال عقد اجتماعات شهرية مع الأحزاب السياسية
- بذل المساعي الحميدة لحل النزاعات والشكاوى الانتخابية عند نشوئها بعد العملية الانتخابية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(ب) التقدم المحرز نحو اعتماد الدستور (ب) '١' إنجاز العملية الدستورية الجامعة وإنشاء الهياكل التشريعية المرتبطة به	مقاييس الأداء
عام ٢٠١١: لا ينطبق	
تقديرات عام ٢٠١٢: إنشاء لجنة صياغة الدستور	
الهدف لعام ٢٠١٣: قيام لجنة دستورية بإجراء مشاورات مع الجمهور، بما في ذلك عقد ٦ جلسات استماع علنية في ٣ مواقع	
'٢' اعتماد الدستور عن طريق استفتاء ناجح	مقاييس الأداء
عام ٢٠١١: لا ينطبق	
تقديرات عام ٢٠١٢: وضع مسودة للدستور وإتاحتها للجمهور	
الهدف لعام ٢٠١٣: إجراء الاستفتاء	

النواتج

- إسداء المشورة وتقديم المساعدة، إلى المؤتمر الوطني، وإلى السلطات الوطنية الأخرى حول إنشاء لجنة لصياغة الدستور، وحول صياغة الدستور من خلال عقد اجتماعات نصف شهرية
- إسداء المشورة يوميا إلى السلطات الليبية بشأن تنظيم الاستفتاء
- إسداء المشورة لمنظمات المجتمع المدني والاضطلاع بجهود الدعوة من أجل القيام بعملية دستورية جامعة، مع التركيز بوجه خاص على الشباب والمرأة والأقليات من خلال عقد اجتماعات نصف شهرية

- تقديم المساعدة من أجل تصميم وتنفيذ عملية وضع الدستور وإسداء مشورة الخبراء بشأن المسائل الموضوعية ذات الصلة بالتشكيل الدستوري، بما في ذلك المسائل المتصلة بالمرأة بشكل خاص، وذلك بناء على طلب المحاورين الليبيين من خلال عقد اجتماعات نصف شهرية على امتداد فترة أربعة أشهر
- تقديم المساعدة والمشورة إلى المؤتمر الوطني حول سير عمل الأنظمة البرلمانية وإنشاء الهياكل الإدارية والإجرائية اللازمة للفرع التشريعي لأداء عمله من خلال عقد دورات تدريبية شهرية وقيام الخبراء المدنيين على الصعيد الإقليمي بعقد حلقات عمل وإسداء التوجيه والإرشاد
- بذل المساعي الحميدة عند طلبها لحل الخلافات عند نشوئها بشأن القضايا الخلافية المتعلقة بصياغة الدستور، من خلال أمور منها إجراء مشاورات أسبوعية
- تقديم أفضل الممارسات من العمليات الدستورية الأخرى في المنطقة وعلى نطاق أوسع، من خلال نشر الخبرات المقارنة في جلسات تفاعلية أسبوعية مع المؤتمر الوطني والمجتمع المدني حتى يتسنى وضع نظام سياسي جامع
- تقديم الدعم التنسيقي والمساعدة التقنية للمنظمات النسائية من أجل مشاركتها في عملية صياغة الدستور من خلال تقديم الدعم لإنشاء أفرقة عاملة نسائية لتنسيق جهود التوعية والدعوة، وعقد اجتماعات نصف شهرية مع الجماعات النسائية وعقد ٤ حلقات عمل و ٦ منتديات للحوار الإقليمي، وعقد مؤتمر وطني للمرأة، وكذلك من خلال وضع ورقتين بشأن موقف المرأة من القضايا الدستورية الموضوعية
- عقد ٣ اجتماعات مع أعضاء لجنة صياغة الدستور لاعتماد أحكام حقوق الإنسان في مشروع الدستور، بما في ذلك اعتماد بند في الدستور حول إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان
- عقد ٥ اجتماعات مع جماعات المجتمع المدني للتوعية بعملية صنع الدستور، ومشروع الدستور، ولا سيما فيما يتعلق بالأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان، وتيسير جهود الدعوة مع لجنة الصياغة
- عقد ٣ اجتماعات مع المحامين وهيئات الدفاع العامة بشأن عملية صنع الدستور وتيسير دورها في الدعوة في عملية صنع الدستور
- عقد ٥ اجتماعات مع المحامين حول مشروع الدستور وتطبيقه في الممارسة القانونية
- عقد ٦ اجتماعات مع الوزارات ذات الصلة و/أو مع أعضاء الهيئة المنشأة بموجب الدستور بغية تقديم المساعدة التقنية لتنفيذ ولاية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان المقترحة
- إنتاج مواد مرجعية من أجل إدماج الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان والقضايا الجنسانية في عناصر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا التي تعمل في مجال الانتخابات وقطاع الأمن وصياغة الدستور الجديد

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) إجراء حوار سياسي جامع ومصالحة	(ج) '١' عقد مؤتمرات إقليمية أو وطنية جامعة ذات قاعدة عريضة لتعزيز الحوار السياسي والمصالحة الوطنية
وطنية جامعة في ليبيا	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١١: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠١٢: عقد ٣ مؤتمرات تبلغ نسبة المشاركات فيها ٢٥ في المائة على الأقل من المشاركين
	المهدف لعام ٢٠١٣: عقد ٥ مؤتمرات تبلغ نسبة المشاركات فيها ٣٥ في المائة على الأقل من المشاركين
	'٢' زيادة تدخل الزعماء على الصعيدين الوطني والمحلي لتعجيل الاستجابة للنزاعات والتوسط لحلها
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١١: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠١٢: ٨ تدخلات
	المهدف لعام ٢٠١٣: أن يكون هناك في ٧٥ في المائة من حالات اندلاع العنف المسلح التي تسفر عن وقوع إصابات، وسطاء وطنيون و/أو محليون يعملون على حل النزاع خلال أسبوع
	'٣' ظهور أحزاب سياسية محلية ووطنية تهدف إلى تعزيز المصالحة الوطنية والحوار
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١١: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠١٢: قيام ٧٠ في المائة من الأحزاب والكيانات والائتلافات السياسية الناشئة بتوقيع مدونة قواعد السلوك لانتخابات المؤتمر الوطني
	المهدف لعام ٢٠١٣: قيام ٨٠ في المائة من الأحزاب والكيانات والائتلافات السياسية الناشئة بتوقيع مدونة قواعد السلوك لانتخابات الجمعية الوطنية

النواتج

- إسداء المشورة في مجال السياسات وتقديم المساعدة التقنية إلى مكتب المصالحة الوطنية في مكتب رئيس الوزراء، فيما يتعلق بتعزيز المصالحة الوطنية والحوار السياسي، من خلال عقد اجتماعات شهرية وإسداء المشورة المستمرة
- إسداء المشورة فيما يتعلق بإعداد استراتيجيات الدعوة وتشكيل شبكات من منظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات الفاعلة في تعزيز شمول جميع المجتمعات المحلية، بما في ذلك التعرف على الخبراء ونشرهم للمساعدة في تعزيز قدرة المجتمع المدني على تعزيز الحوار والمصالحة الوطنية، والتوسط في النزاعات المحلية من خلال عقد اجتماعات نصف شهرية
- بذل المساعي الحميدة وتقديم المساعدة التقنية، بما في ذلك عن طريق القيام برحلات شهرية للمناطق الجغرافية، لتعزيز مشاركة الأقليات في العملية السياسية
- إسداء المشورة التقنية بشأن المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة بالقضايا التي تؤثر على المصالحة الوطنية وتنسيق المبادرات من خلال عقد اجتماعات شهرية
- تقديم المساعدة للقدرات الإعلامية للسلطات الليبية ومنظمات المجتمع المدني من خلال تيسير ٤ حلقات عمل وتوفير الخبرة الفنية
- تقديم المساعدة التقنية (تبادل المعلومات والإحالات والمشورة) للمنظمات النسائية لكي تقوم بالتحضير لعملية الحوار الوطني والمشاركة فيها. وترمي هذه المساعدة إلى إنشاء منتديات مشتركة، والإسهام في خطط وجدول أعمال الحوار الوطني، وإنشاء حيز مخصص لمشاركة المرأة في منتديات الحوار، بما في ذلك أدوار تكلم مخصصة، من خلال إنشاء أفرقة عاملة نسائية لتنسيق أنشطة التوعية، وعقد ٤ حلقات عمل لتطوير القدرات و ٦ منتديات للحوار الإقليمي خصيصا للمرأة، ومؤتمر وطني

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

(د) تحسين الأمن العام

(د) '١' تحسين التنسيق بين الوزارات بشأن الأمن الوطني

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: لا ينطبق

تقديرات عام ٢٠١٢: تكوين عضوية لجنة تنسيق الأمن الوطني

الهدف لعام ٢٠١٣: عقد ١٢ اجتماعا للجنة تنسيق الأمن الوطني

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

٢' تحسين قدرات وإمكانات وزارة الداخلية على حفظ النظام

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: لا ينطبق

تقديرات عام ٢٠١٢: إنجاز مشروع الورقة غير الرسمية بشأن الشرطة التي تتضمن مسؤوليات وزارة الداخلية ودائرة الشرطة وهيكلها وتسلسل القيادة فيها

الهدف لعام ٢٠١٣: بدء تنفيذ خطة إعادة هيكلة وزارة الداخلية على النحو الوارد في الورقة غير الرسمية بشأن الشرطة

٣' تحسين قدرات وزارة الدفاع وقوة الدفاع الليبية

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: لا ينطبق

تقديرات عام ٢٠١٢: إنجاز المشروع الأول للكتاب الأبيض للدفاع

الهدف لعام ٢٠١٣: اعتماد الحكومة الليبية للكتاب الأبيض للدفاع

٤' إدماج مقاتلي الثورة في المؤسسات الأمنية

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: لا ينطبق

تقديرات عام ٢٠١٢: إدماج ١٥ ٠٠٠ مقاتل في وزارة الداخلية أو في المؤسسات الأمنية الأخرى

الهدف لعام ٢٠١٣: إدماج ٤٠ ٠٠٠ مقاتل في وزارة الداخلية أو في المؤسسات الأمنية الأخرى

'٥' إنشاء نظام لإدارة الأسلحة والذخائر وحصر الذخائر وتخزينها بصورة مأمونة

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: لا ينطبق

تقديرات عام ٢٠١٢: إنشاء الهيئة الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام

المهدف لعام ٢٠١٣: الانتهاء من وضع وتنفيذ خطة إدارة الأسلحة والذخائر بما في ذلك عمليات جرد مخلفات الحرب من المتفجرات ومواقع تخزينها

النواتج

- تيسير عقد معتكف لمجلس الوزراء بشأن مسألة التنسيق والتعاون بين الوكالات، بما في ذلك تعزيز الاتساق والاتصالات داخل الحكومة؛ وإجراء مشاورات مع الخبراء والشركاء الدوليين بشأن أفضل الممارسات والخبرات في هذا المجال
- عقد ٨ اجتماعات تنسيقية مع وزارة الداخلية والشركاء الدوليين لتنسيق تقديم المساعدة المتعددة الأطراف لبناء قدرات الشرطة
- عقد ٨ اجتماعات تنسيقية مع وزارة الدفاع وقوات الدفاع الليبية والشركاء الدوليين لتنسيق جهود إعادة الهيكلة والتنمية
- إسداء المشورة والتوجيه الاستراتيجيين، لتعزيز قدرات وإمكانات الشرطة في وزارة الداخلية
- المساعدة على وضع خطة لدمج الثوار في وزارة الداخلية من خلال عقد اجتماعات تنسيقية شهرية مع إدارات الشرطة ذات الصلة
- عقد ٤ حلقات عمل في مجال إدارة الشرطة والميادين المتخصصة لما لا يقل عن ٢٠٠ من ضباط الشرطة الليبية
- عقد ٦ جلسات للفريق المعني بتبادل المعلومات بشأن تقديم المساعدة إلى قوات الدفاع الذي يتألف من المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف المهمة بتقديم الدعم للجيش التي تختارها السلطات الليبية

- إسداء المشورة أسبوعيا إلى السلطات الليبية بشأن تحسين أمنها، بما في ذلك في قطاع الدفاع وإدماج المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع، وكذلك نشر شرطة الأمم المتحدة للمساعدة على إنشاء وإدارة الأفرقة العاملة في وزارة الداخلية
- عقد ٨ اجتماعات تنسيقية مع السلطات الليبية المختصة والشركاء الدوليين بشأن مكافحة انتشار الأسلحة والأسلحة الصغيرة والمتفجرات من مخلفات الحرب

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(هـ) تحسين أمن الحدود و/أو سيطرة الدولة على الحدود، وفقا للقواعد والمبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان	(هـ) '١' اعتماد خطة متكاملة لأمن الحدود البرية والبحرية وإدارتها مقاييس الأداء عام ٢٠١١: لا ينطبق تقديرات عام ٢٠١٢: اعتماد مجلس الوزراء خطة عمل ذات أولوية فورية لأمن حدود ليبيا وإدارتها الهدف لعام ٢٠١٣: اعتماد الحكومة خطة استراتيجية متكاملة لأمن حدود ليبيا البرية والبحرية وإدارتها ووضع ميزانية وخطة عمل لتنفيذها '٢' تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي مع البلدان المتاخمة ومع مالي والمغرب وموريتانيا مقاييس الأداء عام ٢٠١١: لا ينطبق تقديرات عام ٢٠١٢: إنشاء أمانة وآلية تنفيذ لخطة عمل طرابلس (أنجزت في آذار/مارس ٢٠١٢) الهدف لعام ٢٠١٣: اعتماد المؤتمر الإقليمي لخطة العمل لتعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي على الحد من الأسلحة والهجرة غير النظامية والجمارك وإنفاذ القوانين، تمشيا مع المعايير الدولية لحقوق اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين

٣' تنفيذ خطة وطنية للأمن المادي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أو الألغام وإدارة المخزونات

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: لا ينطبق

تقديرات عام ٢٠١٢: وضع خطة وطنية للأمن المادي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أو الألغام وإدارة المخزونات

المهدف لعام ٢٠١٣: إنجاز ٢٥ في المائة من المهام والإجراءات المحددة في خطة العمل للأمن المادي وإدارة المخزونات

٤' إدماج دائرة أمن الحدود ضمن هيكل مشترك للقيادة والسيطرة في القوات المسلحة الليبية

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: لا ينطبق

تقديرات عام ٢٠١٢: إنجاز المسودة الأولى للكتاب الأبيض للدفاع

المهدف لعام ٢٠١٣: اعتماد حكومة ليبيا للكتاب الأبيض للدفاع

النواتج

- تقديم دعم استراتيجي لأغراض التعاون والتنسيق فيما بين الوزارات، ولا سيما بين وزارات الداخلية والدفاع والمالية، بشأن تطوير تكامل أمن الحدود وإدارتها من خلال عقد ٤ اجتماعات تنسيقية مع الشركاء الدوليين الرئيسيين لاستعراض التقدم المحرز وتقديم الخبرات وتحديد الاحتياجات الإضافية ولكفالة احترام قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك القضايا الجنسانية، في سياسات ليبيا وممارساتها المتصلة بأمن الحدود، مع التركيز بوجه خاص على الاتجار بالبشر والمخدرات
- عقد ٦ اجتماعات للفريق المعني بتبادل المعلومات (السلطات الليبية والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والوكالة الدولية للطاقة الذرية) المتعلقة بالمواد النووية والأسلحة الكيميائية والأسلحة غير التقليدية

- عقد ٦ اجتماعات للفريق العامل الفرعي المعني بمنظومات الدفاع الجوي المحمولة مع الشركاء الدوليين
- إسداء المشورة الفنية للسلطات الوطنية لحشد وتنسيق المساعدة الدولية في مجال أمن الحدود، من خلال عقد ٤ اجتماعات تنسيقية مع السلطات الليبية والشركاء الدوليين
- إجراء تحليل وإسداء المشورة للسلطات الليبية بشأن التأثيرات الإقليمية لسياسات وممارسات ليبيا المتعلقة بأمن الحدود، فضلاً عن التأثير الإقليمي على هذه السياسات والممارسات، من خلال المشاركة في أمانة تنفيذ خطة عمل طرابلس، وتنظيم حلقتي عمل تقنيتين حول تحسين التعاون الثنائي والإقليمي في مجالات مثل مكافحة المخدرات، وتدفقات الأسلحة، والهجرة غير القانونية أو غير النظامية وإنفاذ القوانين ومكافحة الإرهاب، وذلك بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من الشركاء الثنائيين والإقليميين أو الدوليين
- تيسير مشاركة مختلف الهيئات الدولية لمراقبة الأسلحة، كمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والوكالة الدولية للطاقة الذرية داخل البلد
- عقد ٦ اجتماعات لفريق الخبراء (الليبيين والشركاء الدوليين) لوضع الكتاب الأبيض للدفاع لصالح القوات المسلحة الليبية، بما في ذلك عقد جلستي عمل مع الخبراء الدوليين المدعويين
- تيسير ٣ مشاورات مع الوزارات والوكالات الحكومية، وأعضاء المؤتمر الوطني/البرلمان، والمجتمع المدني لاستطلاع آرائهم والتماس مدخلاتهم في الكتاب الأبيض، وتشجيع قبول رؤية وعقيدة جديدة وهيكل جديد للقوات المسلحة، بما في ذلك قوات أمن الحدود
- إسداء المشورة الفنية للدعم المستمر المقدم للسلطات الليبية المختصة في وضع برامج للتعامل مع جميع الإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، والأمن المادي للمخزونات وإدارتها، وقضايا إدارة الذخائر والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (بما في ذلك منظومات الدفاع الجوي المحمولة)، من خلال أمور منها عقد جلسات تفاعلية أسبوعية مع المجالس العسكرية

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- (و) تعزيز القدرات المؤسسية الليبية من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، بما في ذلك حقوق المرأة والطفل
- (و) '١' تحقيق اتساق السياسات والأنظمة والتشريعات الحكومية الجديدة مع معايير حقوق الإنسان
- مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: لا ينطبق

تقديرات عام ٢٠١٢: استيفاء ٢٠ في المائة من جميع

مشاريع القوانين والأنظمة والسياسات التي اعتمدها المجلس الوطني الانتقالي و/أو الوزارات للمعايير الدولية لحقوق الإنسان وسيادة القانون

المهدف لعام ٢٠١٣: استيفاء ٥٠ في المائة من القوانين والأنظمة والسياسات التي يعتمدها المؤتمر الوطني و/أو الوزارات للمعايير الدولية لحقوق الإنسان وسيادة القانون

٢' تحسين قدرة المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم المدافعون عن حقوق المرأة، على رصد الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والإبلاغ عنها

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: لا ينطبق

تقديرات عام ٢٠١٢: قيام ٥ منظمات منشأة حديثاً بإصدار ما مجموعه ١٠ تقارير عن حالة حقوق الإنسان/تقارير تحليلية بالاستناد إلى رصدها لحالة حقوق الإنسان

المهدف لعام ٢٠١٣: إنشاء ٤ شبكات إقليمية رسمية من المدافعين عن حقوق الإنسان

٣' تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بما فيها المجلس الوطني المعني بالحريات العامة وحقوق الإنسان

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: لا ينطبق

تقديرات عام ٢٠١٢: قيام أعضاء المجلس الوطني المعني بالحريات العامة وحقوق الإنسان باعتماد خطة الاتصال والتوظيف والإدارة

المهدف لعام ٢٠١٣: وضع ما لا يقل عن

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

بروتوكولين للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان
 واتخاذ الخطوات اللازمة للتصدي لهذه الانتهاكات
 '٤' نقل المعتقلين من سيطرة المقاتلين الثوار إلى
 مرافق وزارة العدل التي تستوفي المعايير الدولية الدنيا
 مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: لا ينطبق

تقديرات عام ٢٠١٢: قيام أعضاء النيابة العامة
 بفحص ملفات ١٠ في المائة من المعتقلين

المهدف لعام ٢٠١٣: قيام أعضاء النيابة العامة
 بتجهيز ٣٠ في المائة من ملفات المعتقلين ونقل ١٠٠
 في المائة من المعتقلين إلى مرافق وزارة العدل التي
 تستوفي المعايير الدولية الدنيا

النواتج

- عقد ٥ جلسات/حلقات عمل مع جماعات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن المبادئ التي تحكم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لمساعدتها على الدعوة إلى إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة بموجب الدستور.
- إعداد تعليق على ٣ قوانين باستخدام المعايير الدولية لحقوق الإنسان ومسودة الدستور
- عقد ٣ اجتماعات مع موظفي الوزارات المختصة بشأن التزامات ليبيا بموجب معاهدات حقوق الإنسان التي انضمت إليها، بما في ذلك لتقديم المساعدة للوفاء بالتزاماتها بتقديم التقارير بموجب المعاهدات
- تنظيم ١٠ دورات تدريبية لجماعات المجتمع المدني في مختلف أنحاء ليبيا لتعزيز مهاراتها في مجال الرصد والدعوة
- إصدار ١٠ كتيبات تشرح التزامات ليبيا بموجب المعاهدات الدولية لكي تستخدمها جماعات المجتمع المدني في أنشطتها التثقيفية
- عقد ٥ اجتماعات مع قادة جماعات المجتمع المدني لتعزيز قدراتها الإدارية والتنظيمية

- عقد ٦ اجتماعات مع مسؤولي وزارة الداخلية لإسداء المشورة بشأن وضع استراتيجية للتعامل مع المعتقلين ذوي الصلة بالتراع
- تدريب ٢٠٠ من أفراد الشرطة القضائية على إدارة مراكز الاحتجاز التابعة لوزارة الداخلية
- عقد اجتماعات نصف شهرية مع المسؤولين الحكوميين لتوعيتهم بقضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك القضايا الجنسانية وحماية الطفل
- المشاركة في الاجتماعات الشهرية للفريق العامل المعني بحماية الطفل بالتعاون مع المجتمع الدولي
- إنتاج مواد، بما في ذلك كتيبات، من أجل تعزيز قدرات المجتمع المدني وتوفير التدريب الأساسي في مجال الرصد والإبلاغ فيما يتعلق بحقوق الإنسان
- القيام بالتعاون مع مستشاري الشرطة ببعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بإنتاج مواد تدريبية لتدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين والشرطة القضائية في مجال حقوق الإنسان
- إسداء المشورة الفنية إلى المؤسسة الوطنية المنشأة بموجب الدستور من خلال عقد اجتماعات استراتيجية شهرية، وتقديم الدعم لتأمين تدريب أعضاء المؤسسة على الامتثال لمبادئ باريس في تنفيذ ولايتها
- القيام بزيارات شهرية لمراكز الاحتجاز وإسداء مشورة المتابعة إلى وزارة العدل لمواصلة تحسين أوضاع الاعتقال

الإجراءات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ز) دعم العملية الجارية للعدالة الانتقالية بإطار (ز) '١' تنفيذ استراتيجية العدالة الانتقالية قانوني وهيئات ذات صلة لتنفيذها	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١١: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠١٢: إنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة ومجلس للتعويض على الضحايا
	الهدف لعام ٢٠١٣: اعتماد خطة العدالة الانتقالية
	'٢' وضع إطار قانوني وخطة عمل قانونية بشأن الأشخاص المفقودين، بما في ذلك وضع سجل
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١١: لا ينطبق

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

تقديرات عام ٢٠١٢: اضطلاع هيئات العدالة الانتقالية بعملها بموجب قانون العدالة الانتقالية ووضع خطة إدارية لتنفيذ برامج العدالة الانتقالية

المهدف لعام ٢٠١٣: تنفيذ برنامج لبناء القدرات، يراعي الاعتبارات الجنسانية لفائدة لجنة تقصي الحقائق والمصالحة ومجلس التعويض على الضحايا

٣' بدء المحاكمات الوطنية

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: لا ينطبق

تقديرات عام ٢٠١٢: اعتماد ونشر استراتيجية للنيابة العامة تحدد مختلف عناصر سير إجراءات المحاكمات

المهدف لعام ٢٠١٣: الشروع في ٤ محاكمات تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان أو الجرائم المتصلة بالتزاع

النواتج

- عقد ٥ جلسات في مختلف أنحاء البلد لنشر الوعي فيما بين الزعماء المحليين وغيرهم بشأن مشاركتهم في عملية العدالة الانتقالية
- عقد حلقة عمل بمشاركة خبراء دوليين في مجال العدالة الانتقالية للتعليم من تجارب البلدان الأخرى في تنفيذ عملية العدالة الانتقالية
- عقد حلقة عمل بمشاركة خبراء دوليين لمساعدة الهيئات الليبية للعدالة الانتقالية على تقييم التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية العدالة الانتقالية
- عقد ٥ اجتماعات مع هيئات العدالة الانتقالية لمساعدتها على الشروع في تنفيذ استراتيجية العدالة الانتقالية في مختلف أنحاء البلد
- عقد حلقة عمل لموظفي وزارة شؤون الشهداء والمفقودين للمساعدة على وضع إطار قانوني لمعالجة ملف المفقودين

- عقد ٥ اجتماعات مع وزارة شؤون الشهداء والمفقودين للمساعدة في الجهود الجارية للبحث عن المفقودين والتعرف عليهم
- عقد ٥ اجتماعات مع منظمات الضحايا فيما يتعلق بجهود الدعوة التي تضطلع بها ومشاركتها في عملية العدالة الانتقالية
- عقد اجتماعين بين منظمات مجموعات الضحايا وهيئات العدالة الانتقالية لكفالة مشاركة جماعات الضحايا في الكشف عن الحقائق والعناصر الأخرى لعملية العدالة الانتقالية
- تنظيم ٤ حلقات عمل تدريبية لأعضاء النيابة العامة لمساعدتهم على وضع استراتيجية للنيابة العامة لفحص المعتقلين ذوي الصلة بالتزاع وتقديمهم للمحاكمة
- وضع برنامجين تدريبيين لأعضاء النيابة العامة العسكرية في مجال القانون الإنساني الدولي الساري ومعايير حقوق الإنسان الواجبة التطبيق في التعامل مع الاحتجاز ذي الصلة بالتزاع
- عقد ٥ مشاورات بين المجموعات المهمشة أو الضعيفة حول استراتيجية العدالة الانتقالية، بما في ذلك المنظور الجنساني
- تنظيم ٨ دورات تدريبية لأعضاء النيابة العامة، بما في ذلك أعضاء النيابة العامة العسكرية، على جوانب العدالة الجنائية المتصلة بالعدالة الانتقالية
- عقد اجتماعات شهرية مع الوزارات المختصة والمؤتمر الوطني لمناقشة وضع استراتيجيات العدالة/المصالحة الانتقالية وتنفيذها وتقييمها

الإجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ح) تحسين احترام سيادة القانون	(ح) '١' استئناف الأنشطة القضائية
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١١: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠١٢: إعادة فتح ربع المحاكم الـ ٣٣ (المحكمة العليا والمحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف) وممارسة عملها
	الهدف لعام ٢٠١٣: إعادة فتح جميع المحاكم الـ ٣٣ وممارسة عملها
	'٢' إدارة السجون الليبية وفقا للمعايير الدولية

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: لا ينطبق

تقديرات عام ٢٠١٢: خضوع ٢٥ في المائة من مراكز الاحتجاز لسيطرة الحكومة وإدارتها من جانب موظفي سجون نظاميين

المهدف لعام ٢٠١٣: خضوع ١٠٠ في المائة من مراكز الاحتجاز لسيطرة الحكومة وإدارتها من جانب موظفي سجون نظاميين

النواتج

- عقد ٥ حلقات عمل لمساعدة القضاة على معالجة القضايا المتعلقة بالانتخابات
- عقد حلقة عمل للقضاة بشأن تطبيق مبادئ استقلال السلطة القضائية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان
- عقد ٥ حلقات عمل لمساعدة قضاة محكمة الاستئناف على معالجة القضايا المتعلقة بالانتخابات
- إسداء المشورة للسلطات الليبية، من خلال عقد اجتماعات نصف شهرية، حول الأطر الدستورية والقانونية والمؤسسية، وأداء السلطة القضائية واستقلالها ومراقبتها
- إسداء المشورة، من خلال عقد اجتماعات نصف شهرية مع السلطات الليبية، وتقديم الدعم لتعزيز نظام السجون بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة، وإقامة روابط فعالة على امتداد سلسلة العدالة الجنائية
- إجراء ٥ دورات تدريبية، تشمل التوعية بالقضايا الجنسانية، وإسداء المشورة الفنية لموظفي السجون
- القيام بزيارات شهرية للسجون وتقديم مدخلات لإصلاح نظام السجون، بما في ذلك المعايير المتعلقة بالمرأة والطفل
- إعادة النظر في التشريعات الليبية والقانون الجنائي الليبي، بما في ذلك وضع منظور جنساني ويتعلق بحقوق الإنسان، لدعم الإصلاحات التي تقوم بها السلطات الليبية

- إسداء المشورة للسلطات الليبية بناء على طلبها، بشأن العدالة الجنائية والإصلاح الدستوري والمسائل القضائية والمتصلة بالسجون، فضلا عن الاحتياجات الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان وسيادة القانون، من خلال نشر الخبراء ذوي الصلة الذين يجري التعرف عليهم

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

(ط) توفير التنسيق الجيد للدعم الدولي للعملية (ط) '١' التنسيق العملي مع المجتمع الدولي
الانتقالية ومواءمته مع أولويات الحكومة الليبية
مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: لا ينطبق

تقديرات عام ٢٠١٢: عقد اجتماعين مع المجتمع
الدولي لكل من الأفرقة العاملة القطاعية الـ ٦ التي
أنشأها وزارة التخطيط

المهدف لعام ٢٠١٣: عقد ٤ اجتماعات لكل من
الأفرقة العاملة القطاعية الـ ٦

'٢' المواءمة الدولية مع الأولويات الوطنية
مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: لا ينطبق

تقديرات عام ٢٠١٢: إنجاز خريطة المساعدة الدولية
لكل من الأفرقة العاملة القطاعية الـ ٦

المهدف لعام ٢٠١٣: تحديث خريطة المساعدة
الدولية لكل من الأفرقة العاملة القطاعية الـ ٦

'٣' عدد البرامج الممولة من الصندوق الاستثماري
للإنعاش في ليبيا لدعم الأولويات الوطنية
مقاييس الأداء

عام ٢٠١١: لا ينطبق

تقديرات عام ٢٠١٢: برنامجان (الانتخابات
والقدرات المدنية)

المهدف لعام ٢٠١٣: ٣ برامج

النواتج

- إسداء المشورة الفنية إلى وزارة التخطيط من خلال عقد جلسة تفاعلية أسبوعية لتنقيح الخطة الاستراتيجية الوطنية الانتقالية
- تنظيم اجتماعات تنسيقية شهرية تؤدي إلى وضع مشاريع وبرامج تنفذ بدعم من شركاء المجتمع الدولي
- إنشاء مجلس السياسات العامة واللجنة التوجيهية للصندوق الاستثماري للإنعاش في ليبيا، وتنظيم اجتماعات دورية عند الحاجة، برئاسة الحكومة ونائب الممثل الخاص للأمين العام (رهنا بموافقة حكومة ليبيا)
- عقد ٤ حلقات عمل للتخطيط تقوم بتيسيرها السلطات الليبية والشركاء الدوليون وفريق الأمم المتحدة القطري
- إسداء مشورة الخبراء إلى السلطات الليبية بناء على طلبها، في مجالات التخطيط الاستراتيجي وإصلاح الخدمة المدنية وإضفاء الطابع اللامركزي عليها، و/أو المجالات الأخرى التي تراها ضرورية

العوامل الخارجية

٣٤١ - سيتم تحقيق الأهداف والإنجازات المتوقعة شريطة أن: (أ) تظل الجهات الفاعلة الوطنية، بما في ذلك الأحزاب والائتلافات والكيانات السياسية الناشئة ملتزمة بمعالم التحول الديمقراطي والجدول الزمني، على نحو يوفر الوقت والحيز اللازمين للتشاور العام، بما في ذلك مع المجموعات المهمشة تقليدياً؛ (ب) يظل المجتمع الدولي متواصلاً مع ليبيا وأن يقدم الدعم بصورة منسقة ومتناسكة في المجالات التي تطلبها الحكومة الليبية؛ (ج) تظل الحالة الأمنية مستقرة بما فيه الكفاية؛ (د) ألا تمتد الأحداث في المنطقة إلى ليبيا، مما يؤدي إلى تحويل الإرادة السياسية والقدرات والموارد الوطنية بعيداً عن متطلبات المرحلة الانتقالية؛ (هـ) تقوم الجهات المانحة وحكومة ليبيا بتوفير موارد كافية للأمم المتحدة في ليبيا لدعم مجموعة من التدخلات البرنامجية التي تكمل عمل البعثة، على النحو المتوخى في مفهوم عمليات البعثة.

الجدول ٢٠

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢		الاحتياجات لعام ٢٠١٣		الفرق (زيادة)	
	الاعتماد	النفقات المقدرة	وفورات في الإنفاق	مجموع الاحتياجات	صافي الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة
(١)	(٢)	(٣) = (١) - (٢)	(٤)	(٥) = (٤) - (٣)	(٦)	(٧) = (٤) - (٦)
تكاليف الموظفين المدنيين	١٨ ٨٣٦,٧	٢٠ ٣٧٨,٨	(١ ٥٤٢,١)	٢٦ ٣٢١,٢	٢٧ ٨٦٣,٣	-
تكاليف التشغيل	١٧ ٢٠٢,٤	١٩ ٦٥٣,٨	(٢ ٤٥١,٤)	٢٠ ٣٥٢,٢	٢٢ ٨٠٣,٦	٨٧٧,٧
المجموع	٣٦ ٠٣٩,١	٤٠ ٠٣٢,٦	(٣ ٩٩٣,٥)	٤٦ ٦٧٣,٤	٥٠ ٦٦٦,٩	٨٧٧,٧

(أ) صافي الاحتياجات بعد مراعاة الوفورات أو الزيادة في الإنفاق لعام ٢٠١٢.

٣٤٢ - وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة لما بعد ١٢ آذار/مارس ٢٠١٣، وإذا عملت البعثة لمدة ١٢ شهرا في عام ٢٠١٣، فإن الاحتياجات المقدرة لعام ٢٠١٣ تصل إلى ٤٠٠ ٦٧٣ ٤٦ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وتغطي الرواتب والتكاليف العامة للموظفين (٢٠٠ ٣٢١ ٢٦ دولار) لملاك من الموظفين يتألف من ٢٨٨ وظيفة، والموظفين المقدمين من الحكومات (٦٠٠ ٨١٩ دولار)؛ والاستشاريين (٩٠٠ ٢١١ ١ دولار)؛ وسفر الموظفين (٧٠٠ ٤٤٩ ١ دولار)؛ والمرافق والهيكل الأساسية (١٠٠ ٢٥ ١١ دولار)؛ والنقل البري (٥٠٠ ٦٤٩ ٦ دولار)؛ والاتصالات (٩٠٠ ٢٣٠ ٢ دولار)؛ وتكنولوجيا المعلومات (٣٠٠ ٥٧٧ ٥ دولار)؛ والمصروفات الطبية (٧٠٠ ٢٢١ ٢ دولار) والخدمات واللوازم والمعدات الأخرى (٥٠٠ ١٦٦ ٢ دولار).

٣٤٣ - ويعزى الفرق بين احتياجات عام ٢٠١٣ واعتمادات عام ٢٠١٢ في المقام الأول إلى الوظائف الإضافية المقترحة في عام ٢٠١٣ حيث يبلغ العدد الإجمالي للوظائف المطلوبة ٢٨٨ وظيفة بالمقارنة مع ٢٧٢ وظيفة في عام ٢٠١٢، والتعجيل بنشر الموظفين، وتوقع النشر الكامل خلال عام ٢٠١٣، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تكلفة استئجار سكن الموظفين؛ ويقابلها جزئيا انخفاض في اقتناء المعدات والأصول.

٣٤٤ - ويمثل تجاوز الإنفاق المتوقع لعام ٢٠١٢ الأثر المشترك لما يلي: (أ) زيادة الاحتياجات المتعلقة بتعيين الموظفين الدوليين والموظفين المكلفين بمهام مؤقتة، وانخفاض الشواغر الفعلية عما أدرج في الميزانية؛ (ب) زيادة تكلفة سكن الموظفين في مجمع بالم سيتي

وهو الموقع الوحيد المحاز أمنيا بسبب زيادة عدد الموظفين والتغير في الأسعار؛ (ج) الارتفاع غير المتوقع في أسعار السوق في ليبيا وكذلك بسبب الاحتياجات الناشئة عن التعديلات والتحسينات اللازمة لمجمع المكاتب الجديد؛ وقد قابلته جزئيا وفورات بسبب ما يلي: '١' تأخر نشر الموظفين الوطنيين؛ '٢' تقييد حركة الموظفين في ليبيا؛ '٣' تأخر نقل المساحات المكتبية من بلم سيتي إلى المقر الجديد للبعثة مما أدى بالتالي إلى تخفيض احتياجات النقل البري والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من الخدمات.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٣٤٥ - لم يكن هناك أي موارد من خارج الميزانية متاحة في عام ٢٠١٢ وليس من المتوقع أن تكون متاحة في عام ٢٠١٣ للبعثة.

الجدول ٢١

الاحتياجات من الموظفين

فئة الخدمات العامة																
الفئة الفنية وما فوقها										الموظفون الوطنيون						
الخدمة																
الميدانية/ فئة																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																
مجموع																

(ب) اقتراح إلغاء ١٥ وظيفة (وظيفة برتبة ف-٥، و ٣ برتبة ف-٤، و ٧ برتبة ف-٣، وموظف فني وطني واحد، ووظيفتان من الرتبة المحلية، و ١ من متطوعي الأمم المتحدة)؛ (ج) اقتراح إعادة تصنيف وظيفة واحدة من رتبة مد-٢ إلى رتبة مد-١، ووظيفة واحدة من رتبة ف-٣ إلى ف-٤.

٣٤٨ - وتشمل التغييرات المقترحة على ملاك الموظفين لعام ٢٠١٣ ما يلي:

(أ) إنشاء ٣١ وظيفة إضافية، على النحو التالي:

- مكتب رئيس الأركان: ١ موظف تدريب (ف-٣)، ومترجم شفوي (ف-٣)، ومترجم شفوي (موظف برنامج وطني) في طرابلس، ومترجم شفوي (موظف فني وطني) في سبها
- قسم الإعلام والاتصال: ١ موظف إعلام (موظف برنامج وطني) في سبها
- شعبة الشؤون السياسية: ١ موظف للشؤون السياسية (ف-٤) في نيويورك، وموظف للشؤون السياسية (ف-٣) في سبها، ومساعد إداري (فئة الخدمات العامة - الرتب الأخرى) في نيويورك، وموظف للشؤون السياسية (موظف فني وطني) في طرابلس
- قسم تمكين المرأة: موظف لتمكين المرأة (ف-٤) في طرابلس، وموظف لتمكين المرأة (موظف فني وطني) في بنغازي، ومساعد إداري (الرتبة المحلية) في طرابلس
- شعبة الاستشارات والتنسيق لقطاع الأمن: مساعد إداري (الرتبة المحلية) في طرابلس
- شعبة دعم البعثات: موظف طبي (ف-٣) في طرابلس؛ ومساعد إداري (خدمة ميدانية) في سبها؛ ومساعد لشؤون الميزانية (خدمة ميدانية) ومساعد لشؤون الميزانية (الرتبة المحلية) في طرابلس؛ واثنان من مساعدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الرتبة المحلية)، واحد في طرابلس وآخر في سبها؛ ومساعد لشؤون الاستلام والفحص (الرتبة المحلية) واثنان من مساعدي إدارة المرافق (الرتبة المحلية) في طرابلس؛ و ٧ سائقين (الرتبة المحلية)، ٤ في طرابلس، و ٢ في بنغازي، و ١ في سبها؛ واثنان من

متطوعي الأمم المتحدة في طرابلس، أحدهما مساعد لتنظيم الحركة والآخر ميكانيكي.

(ب) إلغاء ١٥ وظيفة على النحو التالي:

- شعبة المساعدة الانتخابية: (موظف أقدم لشؤون الانتخابات (ف-٥)، و ٣ موظفين لشؤون الانتخابات (ف-٤)، و ٦ موظفين لشؤون الانتخابات (ف-٣)، وموظف فني وطني لشؤون الانتخابات في طرابلس، وموظف لشؤون الانتخابات (ف-٣) في بنغازي؛ واثنتان من الموظفين من الرتبة المحلية، (أحدهما مساعد لغوي والآخر مساعد إداري)
- قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: وظيفة أحد متطوعي الأمم المتحدة

(ج) إعادة تصنيف وظائف على النحو التالي:

- شعبة المساعدة الانتخابية: إعادة تصنيف وظيفة كبير مستشاري الانتخابات من مد-٢ إلى مد-١
- مكتب رئيس دعم البعثات: إعادة تصنيف وظيفة موظف إداري ((برينديزي) من ف-٣ إلى ف-٤)

(د) نقل موظفين على النحو التالي:

- نقل اثنين من موظفي الأمن (الخدمة الميدانية) واثنتين من مساعدي الأمن (الرتبة المحلية) من طرابلس إلى سبها
- نقل وظيفة موظف لشؤون الميزانية (الخدمة الميدانية) من برينديزي إلى طرابلس.